



# العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة وأثرها على ممارسات إدارة الأرباح (مع دراسة تطبيقية)

رسالة مقدمة كأحد متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد

**أحمد عاطف محمد عيد**

إشراف

الدكتور

**هالة عبد الفتاح العجمي**

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

الأستاذ الدكتور

**رضا إبراهيم صالح**

أستاذ المحاسبة المالية

نائب رئيس جامعة كفر الشيخ الأسبق

لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة



جامعة كفر الشيخ

كلية التجارة

الدراسات العليا

## قرار

### لجنة المناقشة والحكم

تمت بحمد الله مناقشة رسالة الماجستير الأكاديمية المقدمة من **الباحث/ أحمد عاطف محمد عيد**

كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

وموضوعها:

**(العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة وأثرها على**

**ممارسات إدارة الأرباح - مع دراسة تطبيقية)**

وذلك ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير الأكاديمية في المحاسبة، وقد استمرت

المناقشة لمدة ساعة، حيث بدأت المناقشة في تمام الساعة ١٢ حتى الساعة ٣،

وذلك يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٥/١١/٤م، بقاعة السيمينار بكلية التجارة جامعة كفر الشيخ.

هذا وقد قررت اللجنة قبول الرسالة المقدمة من **الباحث/ أحمد عاطف محمد عيد** ومنحه درجة

الماجستير الأكاديمية في المحاسبة بتقدير عام \_\_\_\_\_

أعضاء اللجنة وتوقيعاتهم

م	الاسم	الوظيفة	التوقيع
١	<b>أ.د. رضا إبراهيم صالح</b>	أستاذ المحاسبة المالية نائب رئيس جامعة كفر الشيخ الأسبق لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة	
٢	<b>أ.د. أحمد عبد السلام أبو موسى</b>	أستاذ نظم المعلومات المحاسبية وكيل الكلية لشؤون التعليم والطلاب الأسبق كلية التجارة، جامعة طنطا	
٣	<b>أ.م.د. عبده أحمد عتاش</b>	أستاذ مساعد المحاسبة المالية كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ	



جامعة كفر الشيخ

كلية التجارة

الدراسات العليا

## لجنة المناقشة والحكم

التوقيع	الوظيفة	الاسم	م
	أستاذ المحاسبة المالية نائب رئيس جامعة كفر الشيخ الأسبق لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة	أ.د. رضا إبراهيم صالح	١
	أستاذ نظم المعلومات المحاسبية وكيل الكلية لشؤون التعليم والطلاب الأسبق كلية التجارة، جامعة طنطا	أ.د. أحمد عبد السلام أبو موسى	٢
	أستاذ مساعد المحاسبة المالية كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ	أ.م.د. عبده أحمد عتاش	٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَلِكٍ مُّكْتَمَلٍ مُّجْتَمَلٍ  
وَكَأَن فُضِّلَ اللَّهُ عَلَيْكَ عَظِيمًا

صدق الله العظيم

**مشرفاً ورئيساً**

**الأستاذ الدكتور/ رضا إبراهيم صالح**

أستاذ المحاسبة المالية

نائب رئيس جامعة كفر الشيخ الأسبق

لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

**عضواً من الخارج**

**الأستاذ الدكتور/ أحمد عبد السلام أبو موسى**

أستاذ نظم المعلومات المحاسبية

وكيل الكلية لشؤون التعليم والطلاب الأسبق

كلية التجارة، جامعة طنطا

**عضواً من الداخل**

**الأستاذ الدكتور/ عبده أحمد عتس**

أستاذ مساعد المحاسبة

كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ

❖ الإهداء ❖

إلى ابني العزيز، يحيى،

نبض قلبي، وسرّ سعادتني، وأغلى ما وهبني الله في هذه الحياة..  
حين ضاقت بي الأيام، كنت الأمل الذي أتمسك به في صمتي،  
وحين أرهقتني الطريق، كنت النور الذي يشدني إلى الأمام..  
كبرتُ معك، ونضجتُ بحبك،  
وكنت الدافع الأول، وراء كل خطوة خطوتها نحو هذا الإنجاز..  
كل نجاح لي هو لك، ومن أجلك، وبك يكتمل..  
هذه الرسالة ليست فقط درجة علمية،  
بل هي العهد، أن أكون لك دائماً قدوةً تستحقها..  
أهديك ثمرة سنواتي، وسهر ليالي،  
لأنك وبكل بساطة، تستحق كل شيء..  
مع أصدق دعواتي، بأن يبارك الله مستقبلك، ويجعلك خير امتدادٍ لرحلتي..

بكل الحب والفخر،

أحمد عاطف

## ❖ شكرٌ وعرْفانٌ ❖

”رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ  
وَأَصْلِحْ لِي فِي دُرِّيَّتِي إِنَّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ“

الحمد لله رب العالمين، أولاً وأخراً، ظاهراً وباطناً، الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، عدد خلقه ورضاه نفسه، وزنة عرشه ومداد كلماته، اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا، والصلاة والسلام على أفضل الخلق سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، يحمد الباحث الله عز وجل، لما أولاه إياه من نعم، وما أسبغ عليه من فضائل، في سبيل إتمام هذه الرسالة، جعلها الله خالصةً لوجهه الكريم.

أما بعد، فهذا خير مكانٍ يُعترف فيه بالفضل لذوي الفضل، قال الله تعالى في كتابه الكريم: ”وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ“، فبعد حمد الله تعالى وشكره على إنهائي لهذه الرسالة، وإعمالاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم: ”لا يَشْكُرُ اللهُ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ“، فإنني أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى السادة المشرفين على هذه الرسالة، على ما قدموه لي من علمٍ نافعٍ وعطاءٍ متميزٍ وإرشادٍ مستمرٍ، وعلى ما بذلوه من جهدٍ متواصلٍ ونصحٍ وتوجيهٍ، من بداية مرحلة البحث حتى إتمام هذه الرسالة، فقد كان لإشرافهما ومنحهما الكثير من الوقت لي، اليد الأولى في خروج هذه الرسالة بالشكل الذي ظهرت عليه، ومهما كتبت من عباراتٍ وجمل، فإن كلمات الشكر تظل عاجزةً عن إيفاء حقهما، فجزاهما الله عني خير الجزاء، وجعل الله ذلك في موازين حسناتهما.

يتقدم الباحث بأسمى آيات الشكر والعرْفان إلى **الأستاذ الدكتور/ رضا إبراهيم صالح**، أستاذ المحاسبة المالية، نائب رئيس جامعة كفر الشيخ الأسبق لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وذلك على تفضله بقبول الإشراف على الرسالة، وما بذله من جهدٍ ووقتٍ لتوجيه الباحث وتقديم يد العون له، وما خصني به من وقته الثمين وسعة صدره ونصحه المستمر، ومن بحر معلوماته وخبراته الواسعة، مما شكّل إضافةً كبيرةً للعمل البحثي، وعلى حُسن رعايته واستقباله، فكان والداً وأستاذاً وعالماً فاضلاً، بذل الجهد وقدم التوجيه السليم والرأي الرشيد، وأبدى الملاحظة والنقد الهادفين، حيث كانت توجيهاته ونصائحه المنارة، التي استعان بها الباحث على الجد والاجتهاد، فليسيادته كل الشكر الجزيل، وكل الدعوات الصادقة والأجر والثوبة، جزاءً لما قدم، وأدعو الله له بالصحة والسعادة، جزاه الله خيراً وعن جميع الباحثين خير جزاء، ومتعه الله بالصحة والعافية.

ويتقدم الباحث بأسمى آيات الشكر والعرْفان إلى **الدكتور/ هالة عبد الفتاح العجمي**، مدرس المحاسبة بكلية التجارة جامعة كفر الشيخ، وذلك على تفضلها بقبول المشاركة في الإشراف على الرسالة، وما قدمته للباحث من رعايةٍ خلال كافة مراحل إعداد الرسالة، فكانت بفيض علمها وتوجيهاتها وبإنسانيتها الفائقة وأخلاقها الكريمة واتساع أفقها، بمثابة الأم الفاضلة والقوة قبل أن تكون المعلمة، مما كان له عظيم الأثر في إتمام هذه الرسالة، فلم يعرف الباحث معها منذ أن كان طالباً في مرحلة البكالوريوس، إلا مراكز التكريم ومنصات التتويج، فكانت معطاءً كريماً سخياً في علمها وحُلقها، أفادت الباحث بتوجيهاتها منذ أن كان يكتب سطور رسالته الأولى، فليسيادتها كل الشكر الجزيل، وكل الدعوات الصادقة والأجر والثوبة، جزاءً لما قدمت، وأدعو الله لها بالصحة والسعادة، جزاه الله خيراً وعن جميع الباحثين خير جزاء، ومتعه الله بالصحة والعافية.

كما يتقدم الباحث بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى **الأستاذ الدكتور/ أحمد عبد السلام أبو موسى**، أستاذ نظم المعلومات الحاسوبية، وكيل كلية التجارة لشؤون التعليم والطلاب الأسبق، جامعة طنطا، وذلك على تفضله بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، والذي يعده الباحث شرفاً عظيماً له، وفرصةً طيبةً للاستفادة من آرائه العلمية القيّمة، فزاده الله علماً، وأثابه الله خير الثواب.

كما يتقدم الباحث بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى **الأستاذ الدكتور/ عبده أحمد عتس**، أستاذ مساعد المحاسبة، كلية التجارة جامعة كفر الشيخ، وذلك على تفضله بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، ليفيد الباحث بعلمه ويثري المناقشة بملاحظاته القيّمة، فزاده الله علماً، وأثابه الله خير الثواب.

كما أتوجه بأسمى عبارات الشكر والعرفان والتقدير والامتنان إلى والديّ العزيزين، اللذين غرسا فيّ حب العلم منذ الصغر، وقدما لي كل غالٍ ونفيس، وكان لهما الفضل الأول بعد الله فيما وصلت إليه الآن، ومهما قلت في حقكم من كلمات الشكر، فإنني لن أمنحكم ما تستحقونه، فلا أملك إلا الدعاء لأبي بالرحمة والمغفرة، ولأمي بطول العمر وحُسن العمل، ولكليهما بالفردوس الأعلى، ولكل من مد لي يد العون، أو أسدى إليّ معروفاً، أو قدّم لي نصيحة، أو كانت له إسهامة صغيرة أو كبيرة في إنجاز هذا العمل، ممن لم يتسع المقام لذكرهم، فلهم مني خالص الشكر والتقدير.

وبعد، فقد أنهيت هذا البحث على ما فيه من القصور، وأرجو أن أستطيع تسديد ما تركته من جوانبه، وتكميل ما نقص من أطرافه، والبحث لو بقي دهرًا عند صاحبه، يُعَدّل فيه بنقصٍ أو زيادةٍ أو تعديلٍ، لما خرج للناس؛ لأنه يبدو له في كل مرةٍ نظرٌ جديد، ورأيٌ مخبوء، وعلمٌ مكنوز، ولا شك أنه يمرّ بالباحث مثل هذا، لكنه يُخرج بحثه حين يُخرجه، وهو على أحسن ما يريد أو يُقاربه، قال أستاذ البلاغ القاسي الفاضل عبد الرحيم البيساني للعماد الأصفهاني -معتذراً عن كلامٍ استدركه عليه-: "إنه قد وقع لي شيءٌ، وما أدري أوقع لك أم لا، وها أنا أخبرك به: وذلك أنّي رأيتُ أنه لا يكتب إنسانٌ كتابه في يومه، إلا قال في غده: لو غيّر هذا لكان أحسن، ولو زُيّد هذا لكان يُستحسن، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليلٌ على استيلاء النقصِ على جُملةِ البشر".

أخيراً، فلا أدعي أنني قد بلغت الغاية التي ينبغي أن يصل إليها البحث، فما هي إلا محاولة حاولت فيها جاهداً مخلصاً، أن أدنو من الموضوعية والمنهج العلمي قدر الإمكان، ولكنني أقول: لقد بذلت كل ما في وسعي، بعد أن حرصت على ألا أكون كحاطب ليلٍ أسير على غير هدى، فإذا كان بعد ذلك زلة من قصور أو غفلة، فأنا عائد إلى الحق عندما يتبدى لي -بحول الله وقوته- مع الشكر والاعتراف بالجميل، والله أسأل أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وعلى الله قصد السبيل،،

**الباحث**

## ❖ مستخلص الرسالة ❖

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة وأثرها على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك بالتطبيق على الشركات غير المالية المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية، حيث شملت الدراسة عينة مكونة من ٥٥ شركة مساهمة، خلال الفترة من عام ٢٠١٦ م إلى عام ٢٠٢٠ م، وقد اعتمدت الدراسة على المؤشر الأكثر شيوعًا في الأبحاث السابقة، وهو الاستحقاق الاختياري (Discretionary Accruals)، كدليل على ممارسة الشركات لإدارة الأرباح.

ومن خلال استخدام نموذج المعادلات الهيكلية (Structural Equation Model (SEM)، فقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود أثر سلبي معنوي للإفصاح المحاسبي الاختياري على إدارة الأرباح، كما أظهرت النتائج أثرًا سلبيًا معنويًا لكل من خبرة أعضاء لجنة المراجعة واستقلالها على إدارة الأرباح، بالإضافة إلى ذلك، وُجد أثر سلبي معنوي لحجم لجنة المراجعة على إدارة الأرباح، عند اجتماع جميع المتغيرات المستقلة للتأثير في المتغير التابع، في المقابل، لم تُظهر الدراسة وجود أثر معنوي لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على إدارة الأرباح، كما لم يكن هناك أثر معنوي لحجم اللجنة أو عدد اجتماعاتها على الإفصاح المحاسبي الاختياري، ومع ذلك، وُجد أثر إيجابي معنوي لكل من خبرة أعضاء لجنة المراجعة واستقلالها على الإفصاح المحاسبي الاختياري.

**الكلمات المفتاحية:** الإفصاح المحاسبي الاختياري، خصائص لجنة المراجعة، إدارة الأرباح.

### **Abstract:**

This study aimed to clarify the relationship between the level of voluntary accounting disclosure and the characteristics of the audit committee and its impact on earnings management practices, applied to non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange. The study included a sample of 55 joint-stock companies during the period from 2016 to 2020. The study relied on the most commonly used indicator in previous research, which is discretionary accruals, as evidence of companies' earnings management practices.

Using the Structural Equation Model (SEM), the results of this study indicated a significant negative impact of voluntary accounting disclosure on earnings management. The results also showed a significant negative impact of both the expertise of audit committee members and their independence on earnings management. Additionally, a significant negative effect of the size of the audit committee on earnings management was found when all independent variables were considered in influencing the dependent variable. Conversely, the study did not show a significant effect of the number of audit committee meetings on earnings management, nor was there a significant effect of the size of the committee or the number of its meetings on voluntary accounting disclosure. However, a significant positive effect of both the expertise of audit committee members and their independence on voluntary accounting disclosure was found.

**Keywords:** Voluntary Accounting Disclosure, Audit Committee Characteristics, Earnings Management.

❖ قائمة المحتويات ❖

الصفحة	الموضوع
أ	غلاف الرسالة
ب	الآية القرآنية
ج	لجنة المناقشة والحكم
د	الإهداء
هـ	شكراً و عرفان
ز	مستخلص الرسالة
ح	قائمة المحتويات
ك	قائمة الجداول
ل	قائمة الأشكال
<b>الفصل الأول: الإطار العام للبحث</b>	
٢	١/١ مقدمة
٣	٢/١ طبيعة مشكلة البحث
٥	٣/١ هدف البحث
٦	٤/١ أهمية البحث
٦	٥/١ منهج البحث
٧	٦/١ نطاق وحدود البحث
٧	٧/١ فروض البحث
٧	٨/١ تنظيم البحث
<b>الفصل الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث</b>	
٩	١/٢ مقدمة
٩	٢/٢ الدراسات التي تناولت العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح
١٦	٣/٢ الدراسات التي تناولت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح
٢٤	٤/٢ الدراسات التي تناولت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري
٢٩	٥/٢ التعليق على الدراسات السابقة
٣٤	٦/٢ أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية وتحديد الفجوة البحثية
٣٥	٧/٢ ملخص الفصل

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لممارسات إدارة الأرباح	
٣٧	١/٣ مقدمة
٣٧	٢/٣ مفهوم إدارة الأرباح
٣٨	٣/٣ أنواع إدارة الأرباح
٤٢	٤/٣ دوافع إدارة الأرباح
٤٦	٥/٣ مداخل إدارة الأرباح
٥٣	٦/٣ الآثار المترتبة على إدارة الأرباح
٥٦	٧/٣ مؤشرات إدارة الأرباح
٥٨	٨/٣ وسائل الحد من ممارسات إدارة الأرباح
٥٩	٩/٣ نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح
٦٤	١٠/٣ ملخص الفصل
الفصل الرابع: دراسة تحليلية لمستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة وتطوير فروض البحث	
٦٦	١/٤ مقدمة
٦٧	٢/٤ الإفصاح المحاسبي الاختياري
٦٧	١/٢/٤ مفهوم الإفصاح المحاسبي الاختياري
٦٨	٢/٢/٤ أهداف الإفصاح المحاسبي الاختياري
٦٩	٣/٢/٤ أهمية الإفصاح المحاسبي الاختياري
٧١	٤/٢/٤ دوافع الإفصاح المحاسبي الاختياري
٧١	٥/٢/٤ محددات مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري
٧٨	٣/٤ لجنة المراجعة
٧٨	١/٣/٤ مفهوم لجنة المراجعة
٧٩	٢/٣/٤ نشأة وتطور لجنة المراجعة
٨٣	٣/٣/٤ أهداف لجنة المراجعة
٨٥	٤/٣/٤ أهمية لجنة المراجعة
٨٦	٥/٣/٤ خصائص لجنة المراجعة
٩٠	٤/٤ تطوير فروض البحث
٩٠	١/٤/٤ العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح
٩٣	٢/٤/٤ العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح
٩٥	٣/٤/٤ العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري
٩٧	٤/٤/٤ العلاقة بين كلٍ من مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة معًا (بالتزامن) على ممارسات إدارة الأرباح

١٠٠	٥/٤ ملخص الفصل
<b>الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية</b>	
١٠٢	١/٥ مقدمة
١٠٢	٢/٥ هدف الدراسة التطبيقية
١٠٣	٣/٥ متغيرات الدراسة التطبيقية
١٠٧	٤/٥ مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية
١٠٧	٥/٥ مصادر وأسلوب جمع البيانات
١٠٨	٦/٥ الأساليب الإحصائية المستخدمة
١٠٨	٧/٥ التحليل الإحصائي ونتائج الدراسة التطبيقية
١٢٧	٨/٥ ملخص الفصل
<b>الفصل السادس: الخلاصة والنتائج والتوصيات</b>	
١٢٩	١/٦ مقدمة
١٢٩	٢/٦ خلاصة البحث
١٣٢	٣/٦ نتائج البحث
١٣٢	٤/٦ توصيات البحث
١٣٤	٥/٦ مجالات بحثية مستقبلية
<b>قائمة المراجع</b>	
١٣٦	أولاً: المراجع العربية
١٤٢	ثانياً: المراجع الأجنبية
<b>ملاحق البحث</b>	
١٥١	ملحق رقم (١) قائمة بنود مؤشر الإفصاح المحاسبي الاختياري
١٥٤	ملحق رقم (٢) أسماء شركات عينة الدراسة

❖ قائمة الجداول ❖

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١/٥	مجموعات وعدد بنود مؤشر الإفصاح المحاسبي الاختياري	١٠٥
٢/٥	نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	١٠٩
٣/٥	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرض (H <sub>1</sub> )	١١٠
٤/٥	نتائج تحليل المسارات لاختبار الفرض (H <sub>1</sub> )	١١٠
٥/٥	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرض (H <sub>2a</sub> )	١١١
٦/٥	نتائج تحليل المسارات لاختبار الفرض (H <sub>2a</sub> )	١١٢
٧/٥	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرض (H <sub>2b</sub> )	١١٣
٨/٥	نتائج تحليل المسارات لاختبار الفرض (H <sub>2b</sub> )	١١٣
٩/٥	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرض (H <sub>2c</sub> )	١١٤
١٠/٥	نتائج تحليل المسارات لاختبار الفرض (H <sub>2c</sub> )	١١٥
١١/٥	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرض (H <sub>2d</sub> )	١١٥
١٢/٥	نتائج تحليل المسارات لاختبار الفرض (H <sub>2d</sub> )	١١٦
١٣/٥	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرض (H <sub>3a</sub> )	١١٧
١٤/٥	نتائج تحليل المسارات لاختبار الفرض (H <sub>3a</sub> )	١١٨
١٥/٥	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرض (H <sub>3b</sub> )	١١٨
١٦/٥	نتائج تحليل المسارات لاختبار الفرض (H <sub>3b</sub> )	١١٩
١٧/٥	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرض (H <sub>3c</sub> )	١٢٠
١٨/٥	نتائج تحليل المسارات لاختبار الفرض (H <sub>3c</sub> )	١٢١
١٩/٥	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرض (H <sub>3d</sub> )	١٢١
٢٠/٥	نتائج تحليل المسارات لاختبار الفرض (H <sub>3d</sub> )	١٢٢
٢١/٥	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرض (H <sub>4</sub> )	١٢٣
٢٢/٥	نتائج تحليل المسارات لاختبار الفرض (H <sub>4</sub> )	١٢٤
٢٣/٥	ملخص نتائج اختبارات الفروض	١٢٦

❖ قائمة الأشكال ❖

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
١/٤	العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة وأثرها على ممارسات إدارة الأرباح	٩٩
١/٥	تأثير العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الاختياري (VD) والمتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح (EM)	١١١
٢/٥	تأثير العلاقة بين حجم لجنة المراجعة (ACS) والمتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح (EM)	١١٢
٣/٥	تأثير العلاقة بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة (ACM) والمتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح (EM)	١١٤
٤/٥	تأثير العلاقة بين خبرة أعضاء لجنة المراجعة (ACE) والمتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح (EM)	١١٥
٥/٥	تأثير العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة (ACI) والمتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح (EM)	١١٦
٦/٥	تأثير العلاقة بين حجم لجنة المراجعة (ACS) والمتغير التابع الإفصاح المحاسبي الاختياري (VD)	١١٨
٧/٥	تأثير العلاقة بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة (ACM) والمتغير التابع الإفصاح المحاسبي الاختياري (VD)	١١٩
٨/٥	تأثير العلاقة بين خبرة أعضاء لجنة المراجعة (ACE) والمتغير التابع الإفصاح المحاسبي الاختياري (VD)	١٢١
٩/٥	تأثير العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة (ACI) والمتغير التابع الإفصاح المحاسبي الاختياري (VD)	١٢٢
١٠/٥	تأثير الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة معًا (بالتزامن) على المتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح (EM)	١٢٥

**الفصل الأول:**

**الإطار العام للبحث**

## الفصل الأول: الإطار العام للبحث

### ١/١ مقدمة

أدت المشكلات والأزمات المالية التي تعرضت لها العديد من الشركات الكبرى، على المستوى العالمي في العقود الأخيرة الماضية، إلى المطالبة بوجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية، من أجل تحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، والتي يحتاج إليها العديد من مستخدمي هذه التقارير، وخاصةً المستثمرين المتعاملين في أسواق الأوراق المالية.

وكان من أبرز هذه المشكلات انتشاراً، انتهاج الإدارة لما يُسمى ممارسات إدارة الأرباح (Earnings Management)، وبالرغم من تعدد واختلاف تعريفات إدارة الأرباح؛ إلا أنها تتفق مع بعضها في الهدف منها، وهو إما للتأثير على بعض التعاقدات، التي تتم بناءً على المعلومات الواردة بهذه التقارير، أو لتحقيق مصالح ذاتية للإدارة، ولكنها تختلف في الطرق والوسائل، التي يُمكن استخدامها في إدارة الأرباح، فالبعض منها ركز على المدخل المحاسبي، من خلال استغلال مرونة المعايير المحاسبية، في حين ركز البعض الآخر، على التحكم أو التلاعب بالأنشطة الحقيقية للشركات، وهو ما يُسمى بالمدخل الحقيقي لإدارة الأرباح (هلال، ٢٠١٢، ص ٤٦).

وقد شهدت الكتابات المحاسبية في الآونة الأخيرة، تحولاً في تركيزها نحو مدخل جديد لممارسات إدارة الأرباح، يتمثل في إدارة الأرباح من خلال التويب الخاطيء لبنود القوائم المالية، ومن أبرز أشكال هذا المدخل: إعادة تويب بنود قائمة الدخل، وإعادة تويب بنود قائمة التدفقات النقدية.

ومؤخراً، فقد كشفت فضيحة التلاعب بالحسابات، التي غرقت فيها شركة توشيبا (TOSHIBA) -وهي شركة يابانية متخصصة في مجال الصناعات الإلكترونية-، عن خفايا ثقافة موجودة في قطاع الأعمال الياباني، يتحكم بها نفوذ المديرين وتشوبها الصفقات السرية، حيث أعلن (Hisao Tanaka) رئيس مجلس إدارة الشركة، في شهر يوليو عام ٢٠١٥ م استقالته، وذلك بعدما كشفت لجنة تحقيق ثلاثية مستقلة، عن تضخيم الشركة لحجم أرباحها بشكل غير حقيقي، بمقدار ١٥١,٨ مليار ين (أي ما يعادل وقتها حوالي ١,٢٢ مليار دولار) خلال سبع سنوات (صحيفة الخليج الإماراتية، نقلاً عن وكالات أنباء عالمية، ٢٢ يوليو ٢٠١٥).

وكانت شركة توشيبا قد استعانت بلجنة خبراء مستقلة، لمراجعة قوائمها المالية، وانتقدت اللجنة الشركة، بسبب فشلها في أن يكون لديها نظام مناسب للمراجعة الداخلية، إلى جانب الممارسات غير المنضبطة، التي تمت في كل قطاعات الشركة تقريباً، وأشار ملخص تقرير لجنة التحقيق الذي تم تسليمه، إلى أن الممارسات المحاسبية غير المناسبة، تمت واستمرت في كثيرٍ من قطاعات الشركة، بشكلٍ متزامن وبطريقةٍ ممنهجة.

حيث بدأت هذه الأزمة في شهر أبريل عام ٢٠١٥ م، حين أصدرت شركة توشيبا بياناً أعلنت فيه، أنها تجري عملية مراجعة داخلية للحسابات، بعدما نبهتها السلطات المالية في اليابان، إلى إمكانية وجود أخطاء، وقدم رئيس مجلس الإدارة استقالته، وكذا نائبه ومستشاره الخاص، بالإضافة إلى خمسة أعضاء من مجلس الإدارة، وتزامناً مع خطورة الأحداث، فقد قررت الهيئة القائمة على الصفقات المالية وبورصة طوكيو، إجراء تحقيقاتٍ وفرض عقوبات.

ولمّا كان للإفصاح الاختياري (Voluntary Disclosure) دوره الهام، في زيادة كفاءة وفعالية أسواق رأس المال، من خلال تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات، وتخفيض تكلفة رأس المال، وزيادة السيولة في سوق رأس المال، فقد أدى ذلك إلى اتجاه أنظار الباحثين إلى موضوع الإفصاح الاختياري، في الفترة الأخيرة (عطية، ٢٠١٣، ص ١٠).

ويُمكن قياس الإفصاح المحاسبي الاختياري بطرق ووسائل متعددة، ومن أبرز هذه الوسائل أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis)، وهو أسلوب لتحليل محتوى التقارير المالية، حيث يتم استخدام هذا الأسلوب، لقياس الإفصاح النصي أو الوصفي، وهو يعتمد بصورة أساسية، على تحليل الجمل والعبارات الواردة بالتقارير المالية، والتي تدل على المعلومات التي يحتاجها متخذو القرارات، كما يُمكن قياس الإفصاح المحاسبي الاختياري، من خلال إعداد مؤشر للإفصاح (Disclosure Index)، يتضمن أهم المعلومات التي ينبغي للشركات الإفصاح عنها، حيث يتم تطوير مؤشرات لقياس الإفصاح الكمي، بناءً على عدد ونوع المعلومات المفصّح عنها في التقارير المالية.

ولمّا كانت لجان المراجعة (Audit Committees) من المفاهيم الحديثة، التي تحظى باهتمام العديد من الدول، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة وأستراليا وغيرها، فقد أوصت العديد من المنظمات المهنية بتكوينها؛ نظراً للدور الذي تقوم به في مراقبة عمليات التقرير المالي، والإفصاح لحملة الأسهم، والتأكد من مصداقيتها، وكذلك في دعم استقلال عملية المراجعة، الأمر الذي حدا ببعض الدول، إلى إصدار التشريعات الملزمة لوجودها، داخل الشركات المساهمة العاملة بها (سامي، ٢٠٠٩، ص ١٨٥).

أخيراً، فإن تكوين لجنة المراجعة ليس هدفاً في حد ذاته، بل وسيلةً لتحقيق الأغراض التي من أجلها تكونت، ولا بد من ضمان عوامل النجاح للجنة المراجعة، لكي تؤدي الفائدة المرجوة منها، كما يجب أن تكون اللجنة بمثابة جهةٍ مستقلة ومحايدة. وبناءً على ما تقدم، يسعى الباحث إلى دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة وأثرها على ممارسات إدارة الأرباح، مع إجراء دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية.

## ٢/١ طبيعة مشكلة البحث

في سياق العديد من الأزمات والانهيئات المالية، التي تعرضت لها كبرى الشركات العالمية، والتي أثرت بشكلٍ سلبي على مدى موثوقية وعدالة القوائم والتقارير المالية المنشورة، ومصداقية معديها واستقلالية مراجعيها، فقد اتجهت العديد من الدراسات في الفترة الأخيرة، إلى تأسيس علاقة تربط بين عناصر الحوكمة، التي تتمتع بها مختلف الشركات، والمعلومات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية، التي تقوم بإعدادها هذه الشركات، والتي تعتبر المرشد الأساسي في اتخاذ القرارات الاقتصادية، من قبل مستخدمي هذه المعلومات، الأمر الذي يقضي بأن تحتوي تلك التقارير، على معلوماتٍ صحيحة وعادلة، من أجل تحقيق الغرض الذي أعدت من أجله.

ولمّا كان ارتفاع رقم صافي الربح يقدم مؤشراً هاماً، يعطي الانطباع عن فعالية أداء الشركة وكفاءة مركزها المالي، ويُقلل من تخوف المستثمرين من مستوى المخاطرة المتعلق بها، اهتمت الإدارة بتجميل هذا العنصر المحاسبي تحديداً، واتخذت كافة الإجراءات والطرق المحاسبية الممكنة، للتحكم في هذه الأرباح، وتوزيعها كما تراه مناسباً، في ظل الإمكانيات والاختيارات المحاسبية المتاحة لديها، وهو ما يُسمى بإدارة الأرباح.

وقد تم استخدام العديد من العبارات، لوصف الأشكال المختلفة لممارسات إدارة الأرباح، منها: تمهيد الدخل (Income Smoothing)، إدارة القوائم المالية (Financial Statement Management)، لعبة الأرقام (The Numbers Game)،

المحاسبة العدوانية أو الاحتياالية (Aggressive Accounting)، المحاسبة التجميلية (Cosmetic Accounting)، إعداد الدفاتر (Cooking the Books)، إعادة هندسة قائمة الدخل (Reengineering the Income Statement)، المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting)، سحر المحاسبة (Accounting Magic)، افتراض الدخل من المستقبل (Borrowing Income from the future)، إقراض الدخل للمستقبل (Banking Income for the future)، تزيين النوافذ (Window Dressing)، وهي جميعها تستخدم الثغرات التي توفرها المرونة المتاحة لدى المبادئ المحاسبية، من أجل إظهار نتائج الأعمال والمركز المالي بالصورة التي يريدها مديرو الشركات.

حيث يُمكن عبر هذه المرونة، استخدام عدة أساليب لإظهار نتائج الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي، بصورة مخالفة للواقع الاقتصادي، وبالتالي، إخفاء بعض الأنشطة أو تعديلها، بما يلائم أغراض الإدارة (شاهين، ٢٠١١، ص ٣).

وتُعد ممارسات إدارة الأرباح من أهم الموضوعات المثيرة للجدل، التي تمت مناقشتها في أدبيات المحاسبة، وتنقسم إلى نوعين: الإدارة الحقيقية للأرباح (Real Management)، والتي تؤثر على التدفقات النقدية، وإدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاقات المحاسبية (Accrual Management)، عن طريق التلاعب في التقديرات والسياسات المحاسبية، بالإضافة إلى ذلك، ظهر مؤخرًا اتجاه بحثي جديد، يُسلط الضوء على ممارسات إدارة الأرباح، من خلال التنبؤ الخاطيء أو إعادة التنبؤ (Misclassification or Classification Shifting)، حيث تتضمن هذه الممارسات إعادة تصنيف بعض بنود القوائم المالية، مثل: قائمة الدخل أو قائمة التدفقات النقدية.

وفي هذا السياق، فقد ألقى (Arthur Levitt) رئيس هيئة الأوراق المالية الأمريكية الأسبق Securities and Exchange Commission (SEC) عام ١٩٩٨ م، خطابًا مشهورًا في مركز جامعة نيويورك للقانون والأعمال، تحت عنوان (لعبة الأرقام)، أدان فيه ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة من قبل الشركات الأمريكية، حيث بين أن هذه الشركات ما زالت مستمرة في استخدام ممارسات إدارة الأرباح، وأن هناك العديد من الأسئلة التي أثرت حول قدرة الشركات العامة، على رقابة غش الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية، ودعا إلى تغييرات ثقافية أساسية في إدارة الشركات، كما دعا لتقوية الحوكمة من خلال تحسين فعالية لجان المراجعة وتقويتها، وأن تكون أكثر يقظة وحرصًا عند أداء وظائفها الإشرافية، بالإضافة إلى رقابة أكبر، وإلى الحذر من عمليات إعداد التقارير المالية المحرفة (Levitt Jr, 1998, Para. 50)، نقلًا عن: (أبو عجيبة، وحمدان، ٢٠٠٩، ص ٢).

ونظرًا لما ترتب على هذه الظاهرة -إدارة الأرباح-، من تضليل وإخفاء للحقائق، والذي نتج عنه العديد من الفضائح والانهيارات لكبرى الشركات العالمية، والتي كان من أشهرها شركة (Enron) أحد أكبر شركات الطاقة الأمريكية -يُعد هذا الإفلاس الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية- وذلك في الثاني من شهر ديسمبر عام ٢٠٠١ م، وشركة (WorldCom) ثاني أكبر شركة اتصالات أمريكية، وذلك في الحادي والعشرين من شهر يوليو عام ٢٠٠٢ م، وما تبع ذلك من انهيار مكتب المراجعة العالمي (Arthur Andersen)، الذي قام بمراجعة الحسابات والقوائم المالية لهاتين الشركتين، فقد لاقت هذه الظاهرة اهتمام العديد من الباحثين والمهتمين بمجال المحاسبة، سواءً على المستوى الفردي، أو على مستوى المنظمات المهنية.

وقد أدت كل هذه العوامل، إلى اهتزاز الثقة في جودة التقارير المالية من قبل المستثمرين، مما أسفر عن إصدار الكونجرس الأمريكي لقانون (Sarbanes-Oxley Act (SOX)، وذلك في الثلاثين من شهر يوليو عام ٢٠٠٢ م، حيث أكد القانون على

أهمية مراعاة حوكمة الشركات، من حيث انتهاج آلياتٍ دورية وسريعة لتوفير الإفصاح والشفافية في القوائم والتقارير المالية، بالإضافة إلى إلزام الشركات المساهمة بتكوين لجان للمراجعة.

وفي سياقٍ متصل، يُمثل الإفصاح المحاسبي عملية عرض المعلومات في التقارير المالية بصورة واضحة، وفقاً للمعايير المحاسبية، المرتبطة بتنظيم وتصنيف المعلومات الواردة بالتقارير المالية، ويهدف الإفصاح المحاسبي إلى تضمين التقارير المالية، المعلومات اللازمة والضرورية، المرتبطة بقياس كلٍ من المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتيجة النشاط، بصورة صادقة وعادلة (حنا، ٢٠١٥، ص ٨).

وينقسم الإفصاح تبعاً لدرجة الإلزام القانوني، إلى نوعين من الإفصاح، وهما: الإفصاح الإلزامي (الإلزامي) والإفصاح الاختياري، ففي حين يعبر الإفصاح الإلزامي عن المعلومات التي تلتزم الشركات بالإفصاح عنها، والذي يتمثل في الحد الأدنى من المعلومات التي تتطلب الجهات الرقابية الإفصاح عنه، يُعبر الإفصاح الاختياري في المقابل، عن المعلومات التي تقوم الشركات بالإفصاح عنها بدون أي التزام قانوني، بحيث يكون مكملاً للإفصاح الإلزامي، مما يؤدي إلى تغطية الفجوة بين محتوى الإفصاح الإلزامي من المعلومات، وما يحتاج إليه المستثمرون والأطراف المختلفة المرتبطة بالشركة، من معلومات إضافية، من أجل ترشيد قراراتهم الاقتصادية.

ويتأثر مستوى الإفصاح الاختياري، في التقارير المالية السنوية بعوامل داخلية، وأخرى خارجية، وباحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية، ويتأثر مستوى الإفصاح الاختياري أيضاً، بالمنافع المتوقعة منه والأخطار المرتبطة به، وتُحدد تكلفة إعداد المعلومات، ومدى استفادة ذوي العلاقة من جهة، والمنافسين من جهةٍ أخرى، مستوى هذا الإفصاح (عبد الجليل، وأبو نصار، ٢٠١٤، ص ٣٢٦).

ومن هنا جاء هذا البحث، ليناقدش العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة وأثرها على ممارسات إدارة الأرباح، في الشركات المساهمة العامة المصرية.

في ضوء ما تقدم، يُمكن صياغة مشكلة البحث على النحو التالي:

ما أثر العلاقة بين كلٍ من مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح؟  
وسيحاول الباحث الإجابة عن هذا السؤال البحثي الرئيسي، من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ١- ما العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح؟
- ٢- ما العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح؟
- ٣- ما العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري؟
- ٤- ما أثر العلاقة بين كلٍ من مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة معاً (بالتزامن) على ممارسات إدارة الأرباح؟

### ٣/١ هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في:

دراسة أثر العلاقة بين كلٍ من مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح في البيئة المصرية.

وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- ١- دراسة أثر العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح.
- ٢- دراسة أثر العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح.
- ٣- دراسة أثر العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري.
- ٤- دراسة أثر العلاقة بين كلٍ من مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة معاً (بالتزامن) على ممارسات إدارة الأرباح.

#### ٤/١ أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من أهمية المجال الذي يتناوله، كما يظهر من النقاط التالية:

##### - الأهمية العلمية:

- ١- أن متغيرات البحث من الموضوعات الهامة والحديثة، والتي أثير الجدل بشأنها بقوة سواءً على المستوى المحلي أو المستوى العالمي.
- ٢- أن موضوع إدارة الأرباح أصبح من الموضوعات التي نالت اهتماماً كبيراً في الآونة الأخيرة، لما له من تأثير كبير على مدى جودة ودقة المعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية.
- ٣- ندرة الأبحاث والدراسات المتخصصة التي قامت بدراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة وأثرها على ممارسات إدارة الأرباح في البيئة المصرية، وفقاً لما توصل إليه الباحث.

##### - الأهمية العملية:

- ١- التعرف على مدى وجود ممارسات لأنشطة إدارة الأرباح، في الشركات التي تتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية المصرية.
- ٢- يُسهم البحث في مساعدة مستخدمي التقارير المالية على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، حيث يُساعد البحث على معرفة المعلومات اللازمة عن طبيعة صنع واتخاذ القرار الاقتصادي.
- ٣- حماية الشركات التي تعمل في البيئة المصرية من ممارسات إدارة الأرباح، مما يزيد الثقة في قوائمها وتقاريرها المالية من جانب مستخدميها.

#### ٥/١ منهج البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث، اتبع الباحث المنهجين التاليين:

- المنهج الاستنباطي: من أجل بناء الإطار النظري للبحث، من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والبحوث والمؤتمرات والرسائل العلمية، للتعرف على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة، عن طريق إجراء مسح للدراسات والأبحاث المرتبطة بموضوع البحث، لتوضيح أثر تلك المتغيرات على ممارسات إدارة الأرباح، وتطوير فروض البحث.

- المنهج الاستقرائي: من أجل بناء الإطار العملي والدراسة التطبيقية للبحث، من خلال الاعتماد على المعلومات المستخرجة من القوائم والتقارير المالية المنشورة لبعض الشركات المساهمة المصرية، التي تتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية المصرية، بالإضافة إلى التحليل الإحصائي لهذه المعلومات وتفسير نتائجها، وذلك لاختبار مدى صحة فروض البحث.

## ٦/١ نطاق وحدود البحث

١- تم اختيار عينة البحث من الشركات التي تتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية المصرية، خلال الفترة الزمنية التي يغطيها البحث، من عام ٢٠١٦ م إلى عام ٢٠٢٠ م، بالإضافة إلى توافر القوائم المالية السنوية لهذه الشركات، والإيضاحات المتممة لها، علاوةً على تقرير مجلس الإدارة، وتجدر الإشارة إلى أنه، وفقاً لما ذكرته معظم الشركات المصرية في تقاريرها المالية لعام ٢٠٢٠ م، في فقرة توجيه الانتباه، فإن الأحداث الجوهرية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، قد تؤثر بشكل كبير على التدفقات النقدية المستقبلية، بالإضافة إلى العناصر المرتبطة بالأصول والالتزامات ونتائج الأعمال، في القوائم المالية للشركات خلال الفترات التالية، وهو ما أكدته نتائج دراسة (صالح، ٢٠٢٤)، من وجود أثر لجائحة كورونا على ممارسات إدارة الأرباح بالمستحقات خلال سنوات الجائحة، بناءً على ذلك، فقد اقتصرَت الدراسة على القوائم والتقارير المالية المنشورة حتى عام ٢٠٢٠ م.

٢- تم استبعاد الشركات العاملة بقطاع الخدمات المالية، بما فيها البنوك، وقطاع الخدمات التأمينية، وذلك لخضوع الشركات العاملة بتلك القطاعات، لمعايير وقوانين خاصة تختلف بطبيعتها عن باقي الشركات، وبالتالي، تحتاج إلى إجراءات خاصة لقياس ممارسات إدارة الأرباح فيها، بناءً على ذلك، ينبغي توخي الحذر عند محاولة تعميم نتائج هذه الدراسة، على شركات القطاع المالي.

## ٧/١ فروض البحث

في ضوء مشكلة وأهداف البحث، تمت صياغة الفروض كالتالي:

- ١- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري على ممارسات إدارة الأرباح.
- ٢- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح.
- ٣- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري.
- ٤- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعلاقة بين كلٍ من مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة معاً (بالتزامن) على ممارسات إدارة الأرباح.

## ٨/١ تنظيم البحث

لتحقيق الأهداف سالفة الذكر، قام الباحث بتقسيم البحث إلى الفصول التالية:

الفصل الأول: الإطار العام للبحث.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لممارسات إدارة الأرباح.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لمستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة وتطوير فروض البحث.

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية.

الفصل السادس: الخلاصة والنتائج والتوصيات.

## الفصل الثاني:

الدراسات السابقة  
المتعلقة بموضوع البحث

## الفصل الثاني:

### الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث

#### ١/٢ مقدمة

تعتبر دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة وأثر هذه العلاقة على ممارسات إدارة الأرباح، من الموضوعات التي لم تحظ بالاهتمام الكافي، من الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات البحث، وذلك على الرغم من أهمية هذا الموضوع، التي تنبع من أهمية المجال الذي يتناوله. ويتناول الباحث في هذا الفصل، عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية، المتعلقة بموضوع البحث، من خلال تقسيم هذه الدراسات إلى ثلاث مجموعات، وذلك على النحو التالي:

- المجموعة الأولى: الدراسات التي تناولت العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح.
- المجموعة الثانية: الدراسات التي تناولت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح.
- المجموعة الثالثة: الدراسات التي تناولت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري.

#### ٢/٢ المجموعة الأولى: الدراسات التي تناولت العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح:

##### ١- دراسة (Kaszniak 1999)، بعنوان:

##### “On the association between voluntary disclosure and earnings management”

هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة ما إذا كان المديرون الذين يُصدرون توقعات الأرباح السنوية، يُديرون الأرباح المفصح عنها تجاه أصحاب المصلحة، خوفاً من الإجراءات القانونية التي قد يتخذها المستثمرون، أو من فقدان السمعة من حيث دقة التوقعات، حيث تكونت العينة من ٣٦٦ شركة أمريكية، مع توقعات أرباح الإدارة الصادرة بين عامي ١٩٨٧ م و١٩٩١ م، مع التركيز على الاستحقاقات كمؤشر لإدارة الأرباح، تم تقدير الاستحقاقات التقديرية لكل شركة باستخدام نموذج جونز، ثم تم فحص العلاقة بين الاستحقاقات التقديرية ومؤشرات تكاليف الخطأ المتوقع.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

- ١- أن الشركات التي يبلغ مديروها في تقدير أرباحها، لديها مستويات كبيرة من الاستحقاقات التقديرية.
- ٢- أن المديرين يديرون الأرباح المفصح عنها تجاه توقعاتهم، أي أن أخطاء التنبؤ تسبب المستحقات التقديرية.
- ٣- أن مجموع الاستحقاقات التقديرية الفصلية المقدر، أكثر إيجابية بشكل ملحوظ، في الأرباح اللاحقة للتنبؤ عن الأرباح السابقة لها.
- ٤- على الرغم من أن الفرق بين توقعات الإدارة والأرباح المفصح عنها هو صفر، في المتوسط، فإن النتائج التي تم التوصل إليها، تُشير إلى أن دقة توقعات الإدارة تتعزز من خلال نشاط إدارة الأرباح.

٢- دراسة (Jans, et al. (2005)، بعنوان:

“The relation between disclosure quality, income smoothing and earnings' timeliness.”

هدفت هذه الدراسة إلى:

محاولة الإجابة عن الأسئلة البحثية التالية:

- ١- هل جودة الإفصاح وعمليات الاعتراف (Recognition)، يكمل كل منهما الآخر؟
  - ٢- هل توفر جودة الإفصاح العالية التأكيدات المطلوبة، لتحديد مدى انخفاض ممارسات تمهيد الدخل؟
  - ٣- وبشكلٍ أكثر تحديداً، هل كان تقييم الاتحاد البلجيكي للمحللين الماليين (كمؤشرٍ لجودة الإفصاح للشركات المدرجة في البورصة البلجيكية)، متعلق بمستوى المستحقات التقديرية (كمقياسٍ لتمهيد الدخل)، وبمصفوفة الأرباح والعوائد (كمقياسٍ للتوقيت المناسب للاعتراف بالأرباح)؟
- توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

- ١- وجود دلائل لعمليات إدارة الأرباح بالنسبة للشركات التي تتصف بجودة الإفصاح، ولكن عند إدراج متغير نوعية الأخبار (جيدة/سيئة)، لم يتم العثور على أي دليلٍ على وجود علاقةٍ بين جودة الإفصاح وممارسات تمهيد الدخل.
- ٢- أن الشركات ذات جودة الإفصاح العالية خلال سنوات الرواج، أكثر انتهاجاً لممارسات إدارة المستحقات التقديرية، بدرجةٍ أكبر من الشركات الأخرى.
- ٣- فيما يخص العلاقة بين جودة الإفصاح والتوقيت المناسب للاعتراف بالأرباح، فقد توصلت النتائج إلى أن الشركات ذات جودة الإفصاح الأقل، لديها تماثل فيما يتعلق بالاعتراف بالأرباح في الوقت المناسب، على العكس من غيرها ذات جودة الإفصاح الأكبر، التي تمارس تأجيل الاعتراف بالعمليات والأحداث السلبية.

٣- دراسة (Bagnoli, & Watts (2010)، بعنوان:

“Oligopoly, disclosure, and earnings management.”

هدفت هذه الدراسة إلى:

- ١- فحص إلى أي مدى تؤثر التقارير المالية المتحيزة نتيجةً لممارسات إدارة الأرباح، على سوق المنافسة.
  - ٢- فحص إلى أي مدى يؤثر سوق المنافسة بدوره، على خطة الحوافز لإعداد تقارير مالية متحيزة، وذلك في نموذج تم إعداده من شركاتٍ رشيدة، في الولايات المتحدة الأمريكية.
- توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

- ١- أن المتنافسين في سوق احتكار القلة، يقومون بإعداد تقارير مالية متحيزة، لخلق الانطباع بأن تكاليفها تبدو أقل مما هي عليه فعلياً، هذا التحيز يؤدي إلى تخفيض الإنتاج الإجمالي ورفع سعر المنتج، وذلك على الرغم من أن كل شركة تتفهم تماماً خطة حوافز منافسيها، للقيام بعمليات التحيز في التقارير المالية.
- ٢- أن حجم التحيز يكون أكبر، عندما تتنافس الشركات في أسواق المنتجات الأكثر ربحيةً، وأقل عندما يكون من الممكن للشركة، معرفة المزيد من المعلومات حول تكاليف منافستها، فعندما تكون تكاليف التحيز والتضليل غير متماثلة، تنتهج الشركة الأقل تكلفةً ممارسات إدارة الأرباح أكثر من منافستها، وتنتج أكثر مما تنتجه في سوق المنافسة الكاملة، لجني المزيد من الأرباح.

- ٣- أخيراً، فإن تحليل نتائج هذه الدراسة، يؤدي إلى فحص علاقات جديدة قابلة للاختبار، بين كلٍ من: إدارة الأرباح، والأرباح الفعلية والمفصح عنها، وهيكل الصناعة.

٤- دراسة (Riahi, & Mounira (2011)، بعنوان:

“Disclosure frequency and earnings management: An analysis in the Tunisian context.”

هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات، من قبل الشركات التونسية المدرجة بالبورصة، وممارسات إدارة الأرباح، وذلك على عينة مكونة من ١٩ شركة مدرجة في البورصة التونسية، على مدى فترة تمتد من عام ١٩٩٩ م إلى عام ٢٠٠٨ م. توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح، من قبل الشركات التي تُشكل عينة هذه الدراسة، وإدارة الأرباح، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة، أن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأداء والقرارات المالية، يُشكل عائقًا أمام انتشار ممارسات إدارة الأرباح.

٥- دراسة (Roychowdhury, & Sletten (2012)، بعنوان:

“Voluntary disclosure incentives and earnings informativeness.”

هدفت هذه الدراسة إلى:

اختبار فرضية أن قيمة عملية إعداد التقارير المتعلقة بالأرباح كمصدر للمعلومات، تكمن في الحد من تأخير الإعلان عن الأخبار السيئة، وذلك إما عن طريق تحفيز المديرين على اتباع الإفصاح الاختياري، أو عن طريق الإعلان مباشرة عن الأخبار السلبية، والتي يمتلك المديرين الدوافع لحجبها، حيث تمت المقارنة بين معلومات الأرباح في الأرباح التي تحتوي على أخبار جيدة، والأخرى التي تحتوي على أخبار سيئة، وذلك على عينة من الشركات الأمريكية.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

١- باستخدام العوائد كمقياس للأخبار، فقد توصلت النتائج بما يتفق مع الفرضية، بأن قيمة المعلومات المتعلقة بالأرباح نسبة إلى مصادر أخرى، تكون أعلى في الأرباح ذات الأخبار السيئة، مما هي عليه في الأرباح التي اتسمت بالأخبار الجيدة.  
٢- أشارت نتائج الاختبارات، إلى أن التباين في المعلومات عن الأرباح في الأرباح التي احتوت أخبارًا سيئة، تكون أكثر وضوحًا عندما لا يقوم المديرين بعملية الإفصاح الاختياري عن تلك الأخبار، حيث تظهر درجة أعلى من عدم تماثل المعلومات.

٦- دراسة مازن (٢٠١٣)، بعنوان:

“دراسة أثر جودة الإفصاح المالي الاختياري على ممارسات إدارة الأرباح وانعكاسهما على الأداء المالي لمنشآت الأعمال”

هدفت هذه الدراسة إلى:

تحسين الأداء المالي للشركات، من خلال التعرف على أثر الإفصاح المالي الاختياري على ممارسات إدارة الأرباح، وكيفية الحد منها، وقد ارتكزت هذه الدراسة على القيام بدراسة تطبيقية، تضمنت عينة من الشركات المساهمة المصرية المقيدة في سوق الأوراق المالية، وقد بلغ حجم العينة ٢٣٥ مفردة، تتمثل في ٤٧ شركة مساهمة.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

١- ارتفاع درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، حيث بلغت نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح ٦٠٪، من الشركات التي تشملها العينة.

٢- وجود علاقة عكسية بين إدارة الأرباح والأداء المالي للشركات.

٣- وجود علاقة طردية بين الإفصاح الاختياري والأداء المالي للشركات.

٤- وجود علاقة عكسية بين الإفصاح الاختياري وممارسات إدارة الأرباح.

٧- دراسة (Werner, & Dachwitz (2013)، بعنوان:

**“Earnings Management to Avoid Additional Disclosures: Evidence from Germany.”**

هدفت هذه الدراسة إلى:

تسليط الضوء على التدابير المتخذة من قبل الشركات، لتقادي متطلبات الإفصاح الإلزامي الإضافية ( Additional Mandatory Disclosure Requirements)، وقد كان لدى الشركات التي جرى تحليلها، الخيار بين تسريح العمالة أو ممارسة أحد أنواع إدارة الأرباح، لتجنب زيادة الإفصاح.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

بيان أنه من المرجح أن تحدث عملية مفاضلة، بين إدارة الأرباح مع غيرها من التدابير الأخرى الاقتصادية، في ظل مثل هذه الظروف، وقد أضافت هذه الدراسة مساهمةً، في بحث كيفية التعامل مع تكاليف الإفصاح الإلزامية.

٨- دراسة (Ettredge, et al. (2013)، بعنوان:

**“Restatement disclosures and management earnings forecasts.”**

هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة تأثير إعادة صياغة التقارير المالية، على توقعات المديرين للأرباح اللاحقة، في الشركات الأمريكية، حيث ناقشت الدراسة أن عملية إعادة الصياغة، تخلق دوافع متضاربة:

١- الدافع لإصلاح سمعة المديرين باعتبارهم مقدمي المعلومات، عن طريق توجيه وإرشاد المستثمرين أكثر وأفضل، من خلال توقعاتهم للأرباح.

٢- الدافع المتعارض مع ذلك، وهو تجنب المخاطر، من خلال تقليل المعلومات في عملية التنبؤ بالأرباح.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

١- أن الشركات التي تقوم بإعادة الصياغة، تبدي ميلاً منخفضاً نحو إصدار توقعات الأرباح ربع السنوية، التالية لعملية إعادة الصياغة، وأن تلك التي تقوم بذلك، تكون توقعاتها أقل، في فترات ما بعد إعادة صياغة التقارير المالية.

٢- أن التوقعات بعد عملية إعادة الصياغة، تكون أقل دقةً ومشوبةً بتداولٍ حذر.

٣- وبشكلٍ عام، فقد أوصت نتائج الدراسة، بأنه بدلاً من اتباع سياسة زيادة الإفصاح الاختياري في شكل التوقعات، فإنه يُمكن لمديري الشركات ممارسة سياسة تقادي المخاطر.

٩- دراسة (Hwang, et al. (2013)، بعنوان:

**“Effect of disclosure regulation on earnings management through related-party transactions: Evidence from Taiwanese firms operating in China.”**

هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة تأثير قواعد الإفصاح على ممارسات إدارة الأرباح، عن طريق عينةٍ من الشركات التايوانية، ذات المعاملات المباشرة مع الصين، كوضع قانوني مؤسسي (As The Institutional Setting)، وذلك باستخدام حجم المستحقات التقديرية كمقياسٍ لإدارة الأرباح.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

١- أن قواعد الإفصاح تقلل من مقدار هذه المستحقات التقديرية، في الشركات التايوانية المنخرطة في المعاملات ذات العلاقة مع الجهات الصينية.

٢- أنه على الرغم من أن الإفصاح يساعد على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، فقد كشفت نتائج هذه الدراسة، أن هذا التأثير غير متماثل، بين شركات التكنولوجيا الفائقة، وشركات التكنولوجيا غير العالية، حيث كان الإفصاح أكثر فعالية، في الشركات العاملة في قطاعات التكنولوجيا غير العالية، بينما لم يكن هذا التأثير كبيراً، في الشركات العاملة في قطاعات التكنولوجيا الفائقة.

١٠- دراسة (Muttakin, et al. (2015، بعنوان:

**“Corporate social responsibility disclosures and earnings quality: Are they a reflection of managers’ opportunistic behavior?”**

هدفت هذه الدراسة إلى:

استكشاف العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وجودة الأرباح مقياساً بالمستحقات التقديرية، وذلك على عينة مكونة من جميع الشركات غير المالية، المدرجة في بورصة دكا للأوراق المالية، في بنجلاديش، وذلك من خلال:

- ١- فحص ما إذا كان الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، يتم كما ينبغي.
- ٢- بيان ما إذا كانت الشركات ملزمة، على التصرف بطريقة مسؤولة للحد من إدارة الأرباح، وبالتالي، تقديم تقارير عالية الجودة عن الأرباح للمستثمرين.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

١- أن المديرين في الاقتصادات الناشئة، يمارسون إدارة الأرباح عند تقديمهم المزيد من الإفصاحات، فيما يخص المسؤولية الاجتماعية، وذلك عن طريق زيادة الدخل، من خلال المستحقات التقديرية.

٢- أن الشركات الصناعية الموجهة نحو التصدير، تقوم بالإفصاح عن المزيد من أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وتقوم بمحاولة توفير الشفافية في التقارير المالية، من خلال الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

١١- دراسة (Hsieh, et al. (2019، بعنوان:

**“Does XBRL disclosure management solution influence earnings release efficiency and earnings management?”**

هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة ما إذا كان تطبيق الإدارة للإفصاح، بواسطة لغة تقارير الأعمال التجارية الموسعة eXtensible Business Reporting Language (XBRL)، يُحسن من كفاءة الإفصاح عن أرباح الشركات العامة، ويخفف من إدارة الأرباح، وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة بيانات استقصائية فريدة، من مؤسسة Financial Executive Research Foundation (FERF 2013)، لتحديد استراتيجيات تنفيذ (XBRL) للشركات الأمريكية، وقد تم قياس كفاءة الإفصاح عن الأرباح، من خلال تأخر وقت الإعلان عن الأرباح، كما تم اعتماد مؤشرات متعددة لإدارة الأرباح، القائمة على الأنشطة وعلى أساس الاستحقاق، لدراسة فرضيات الدراسة.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

١- أن تطبيق (XBRL) في الإفصاح، يرتبط ارتباطاً إيجابياً بكفاءة الإفصاح عن الأرباح، للشركات ذات الأخبار الجيدة.

٢- أن استراتيجية تنفيذ (XBRL)، مرتبطة سلبًا بإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، ولكنها مرتبطة بشكلٍ إيجابي بإدارة الأرباح الحقيقية القائمة على الأنشطة، والتي تُقاس بالتدفقات النقدية غير الطبيعية.

١٢- دراسة (Dambra, et al. (2019، بعنوان:

### “Voluntary Disclosure and Earnings Asymmetric Timeliness”

هدفت هذه الدراسة إلى:

فحص ما إذا كانت الإفصاحات الاختيارية المستقبلية، في الشركات الأمريكية، مثل: تنبؤات الإدارة عن الأرباح Management Earnings Forecasts (MEFs)، تعتبر مصدرًا للتغير في العوائد، القائمة على التوقيت غير المتماثل للإعلان عن الأرباح، وذلك باستخدام نموذج (Basu (1997.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

- ١- أن توقيت عدم تماثل الأرباح غير مهم، بالنسبة للشركات التي تُصدر (MEFs) عن أرباح العام التالي.
- ٢- يستبعد التحليل الإضافي التفسير البديل، بأن هذه النتائج ترجع إلى اختلافات في نمط الاعتراف بالأرباح أو تدفق المعلومات الإجمالي، في فترات الإفصاحات المستقبلية.
- ٣- من الآثار المترتبة على النتائج، أنه في ظل وجود إفصاحات إدارية تطلعية مثل (MEFs)، يجب أن تتوخى الحذر عند دراسة البحث عن التحفظ، عند تعبير التباين في التوقيت غير المتماثل، خاصةً عن المحددات المفترضة للتحفظ المحاسبي.

١٣- دراسة أبو النور (٢٠١٩)، بعنوان:

### “نموذج مقترح لقياس أثر جودة الإفصاح والتحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية”

هدفت هذه الدراسة إلى:

اقتراح نموذج لقياس أثر كلٍ من جودة الإفصاح والتحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح، في الشركات الصناعية المسجلة في البورصة المصرية.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

وجود تأثير معنوي لكلٍ من جودة الإفصاح والتحفظ المحاسبي معًا، على ممارسات إدارة الأرباح، حيث يوجد ارتباط معنوي عكسي بين جودة الإفصاح وممارسات إدارة الأرباح، بينما يوجد ارتباط معنوي طردي بين التحفظ المحاسبي وممارسات إدارة الأرباح.

١٤- دراسة (El-Din, et al. (2021، بعنوان:

### “Voluntary disclosure and complexity of reporting in Egypt: the roles of profitability and earnings management”

هدفت هذه الدراسة إلى:

استكشاف العلاقة بين الإفراط في نشر المعلومات ودرجة تعقيد إعداد التقارير، على وجه الخصوص، فإنه يتم التحقق مما إذا كانت المعلومات الاختيارية الواردة في التقارير السنوية للشركة، مرتبطة بقبليتها للقراءة، وبالمثل، فإنها تبحث في كيفية تأثير ممارسات إدارة أرباح الشركة، على العلاقة بين الإفصاح الاختياري وسهولة القراءة، حيث تم استخدام التقارير السنوية للشركات المصرية غير المالية، المدرجة في مؤشر (EGX100) من عام ٢٠١٠ م إلى عام ٢٠١٨ م، حيث تم قياس سهولة قراءة التقارير السنوية تلقائيًا، باستخدام مؤشر (LIX)، وهي اختصار للكلمة السويدية Läsbarhetsindex والتي تعني القابلية للقراءة-، كما تم استخدام مؤشر الإفصاح الاختياري المطور مسبقًا، لقياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

١- أن الشركات المصرية التي لديها إفصاح اختياري أكبر، من المحتمل أن يكون لديها تقارير سنوية أكثر تعقيداً (أي أقل قابلية للقراءة).

٢- وبالمثل، فإن الشركات الأقل ربحيةً، والشركات التي لديها ممارسات إدارة الأرباح، تُزيد من المعلومات الاختيارية في تقاريرها السنوية، مما يؤدي إلى تأثير سلبي على إمكانية قراءة تقاريرها.

٣- يقدم هذا البحث طريقةً لقياس قابلية قراءة النصوص المكتوبة باللغة العربية، والتي يُمكن تطبيقها على مجالاتٍ مختلفة من الإفصاح، حيث يجب أن ينظر المستثمرون المصريون إلى ممارسة الإفصاح الاختياري الأعلى بحذرٍ؛ لأن هدفها قد يكون تحويل الانتباه عن الأداء الضعيف للشركة، وممارسات إدارة الأرباح.

١٥- **دراسة (Garanina (2024)، بعنوان:**

**“CSR disclosure and state ownership: implications for earnings management and market value.”**

هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة العلاقة بين إدارة الأرباح وقيمة الشركات، من خلال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، والملكية الحكومية في الشركات الروسية، الفرضية الرئيسية للبحث، هي أنه يُمكن استخدام الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، كألية تخفيف لإضعاف العلاقة السلبية بين التلاعب بالأرباح والقيمة السوقية، حيث تم اختبار الفرضيات على عينة مكونة من ٢٢٣ شركة روسية مدرجة في البورصة، خلال الفترة من عام ٢٠١٢ م إلى عام ٢٠١٨ م.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

طبقاً لنظرية أصحاب المصلحة، لوحظ أن الشركات التي كشفت عن المزيد من معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات، شهدت علاقةً سلبية أضعف بين إدارة الأرباح والقيمة السوقية؛ لأن المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين يقيمون بشكلٍ إيجابي، صورةً إيجابيةً للمسؤولية الاجتماعية للشركات، هذا التأثير السلبي لإدارة الأرباح على القيمة السوقية، أضعف بالنسبة للشركات المملوكة للدولة، حيث يُقدر المشاركون في السوق، مشاركة الشركات المملوكة للدولة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات، ويضعون توقعات أكبر على هذه الشركات لتكون مسؤولة، دون فهم واضح لما إذا كانت هذه الإجراءات تجميلية، لهذا النوع من الشركات أم لا، كما تُقدم نتائج الدراسة رؤىً جديدة، حول العلاقة بين إدارة الأرباح، وقيمة الشركة، والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وملكية الدولة في شركات الأسواق الناشئة، حيث تُسلط الدراسة الضوء، على أهمية مراعاة العوامل الخاصة بكل بلدٍ، مثل: ملكية الدولة، مع تحليل رد فعل السوق على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وإدارة الأرباح، حيث إن الخصائص المؤسسية قد تساعد في تفسير الاختلافات في النتائج، التي تم الحصول عليها.

١٦- **دراسة (Cui, et al. (2025)، بعنوان:**

**“Mandatory versus voluntary: The real effect of ESG disclosures on corporate earnings management”**

هدفت هذه الدراسة إلى:

استكشاف التأثير الحقيقي للإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة، الإلزامي والاختياري، على إدارة أرباح الشركات الصينية.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

أن الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة الإلزامي، له تأثير سلبي على إدارة أرباح الشركات، في حين أن الإفصاح الاختياري ليس له أي تأثير كبير تقريباً، بالإضافة إلى ذلك، فإن التأثير السلبي للإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة الإلزامي، يكون أكثر وضوحاً، للشركات ذات الدوافع الأقوى للتلاعب بالأرباح.

## ٣/٢ المجموعة الثانية: الدراسات التي تناولت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح:

١- دراسة (Klein (2002)، بعنوان:

“Audit committee, board of director characteristics, and earnings management”

هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة ما إذا كانت خصائص لجنة المراجعة ومجلس الإدارة، مرتبطة بإدارة الأرباح من قبل الشركات الأمريكية.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

- ١- توجد علاقة سلبية بين استقلالية لجنة المراجعة والمستحقات غير الطبيعية.
- ٢- توجد علاقة سلبية أيضاً بين استقلالية مجلس الإدارة والمستحقات غير الطبيعية.
- ٣- أن مجالس الإدارة المصممة لتكون أكثر استقلاليةً عن المدير التنفيذي، تكون أكثر فاعليةً في مراقبة عمليات المحاسبة المالية للشركات.

٢- دراسة (Xie, et al. (2003)، بعنوان:

“Earnings management and corporate governance: the role of the board and the audit committee”

هدفت هذه الدراسة إلى:

فحص دور مجلس الإدارة ولجنة المراجعة واللجنة التنفيذية، في الحد من إدارة الأرباح في الشركات الأمريكية.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

- ١- أن تكوين مجلس الإدارة بشكل عام ولجنة المراجعة بشكل خاص، مرتبط باحتمالية ممارسة الشركة لأنشطة إدارة الأرباح.
- ٢- يرتبط أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، من ذوي الخلفيات المؤسسية أو المالية، بشركات لديها مستحقات مالية تقديرية أقل.
- ٣- يرتبط تكرار اجتماعات مجلس الإدارة ولجنة المراجعة أيضاً، بمستويات منخفضة من الاستحقاقات الحالية التقديرية.
- ٤- أن نشاط مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، والخبرة المالية لأعضائها، قد تكون من العوامل المهمة، في تقييد ميل المديرين للانخراط في إدارة الأرباح.

### ٣- دراسة (Be´ dard, et al. (2004)، بعنوان:

#### “The effect of audit committee expertise, independence, and activity on aggressive earnings management”

هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة ما إذا كانت خبرة واستقلالية وأنشطة لجنة مراجعة الشركة، لها تأثير على جودة المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها للجمهور، وعلى وجه الخصوص، قامت الدراسة بفحص العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومدى ممارسات إدارة أرباح الشركات، التي تم قياسها بمستوى الاستحقاقات غير الطبيعية، المتعلقة بزيادة وتخفيض الدخل، وذلك باستخدام مجموعتين من الشركات الأمريكية، واحدة ذات مستويات عالية نسبيًا، والأخرى ذات مستويات منخفضة نسبيًا من الاستحقاقات غير العادية، وذلك في عام ١٩٩٦ م.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

يوجد ارتباط كبير بين إدارة الأرباح وحوكمة لجنة المراجعة، وقد وُجد أن إدارة الأرباح ترتبط ارتباطًا سلبيًا، بالخبرة المالية والحوكمة لأعضاء لجنة المراجعة، مع مؤشرات الاستقلالية، ووجود تفويض واضح يُحدد مسؤوليات اللجنة، حيث يتشابه الارتباط مع كلٍ من إدارة الأرباح التي تُزيد الدخل، وتلك التي تُقلل الدخل، مما يُشير إلى أن أعضاء لجنة المراجعة، مهتمون بكل النوعين من إدارة الأرباح.

### ٤- دراسة (Rahman, & Ali (2006)، بعنوان:

#### “Board, audit committee, culture and earnings management: Malaysian evidence”

هدفت هذه الدراسة إلى:

التحقق من مدى فعالية وظائف المراقبة، لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة والملكية المركزة، في الحد من إدارة الأرباح، وذلك بين ٩٧ شركة مدرجة في بورصة ماليزيا، خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ م إلى عام ٢٠٠٣ م، حيث تستخدم الدراسة نسخة معدلة من نموذج جونز، حيث يتم استخدام مستحقات رأس المال العامل غير الطبيعية، كمؤشر لإدارة الأرباح.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

أن إدارة الأرباح مرتبطة بشكلٍ إيجابي بحجم مجلس الإدارة، وهذا يدعم الرأي القائل بأن المجالس الأكبر حجمًا تبدو غير فعالة في واجباتها الرقابية، مقارنةً بالمجالس الأصغر، ويُعد أحد التفسيرات المحتملة للعلاقة بين آليات حوكمة الشركات الأخرى (استقلالية مجلس الإدارة ولجنة المراجعة) وإدارة الأرباح، هو أن مجلس الإدارة يُنظر إليه على أنه غير فعالٍ في أداء واجبات المراقبة، بسبب هيمنة الإدارة على شؤون مجلس الإدارة، ويُعزى السبب الواضح لهذه الظاهرة، إلى نقص المعرفة النسبي لمجلس الإدارة بشؤون الشركة، كما وجدت الدراسة أيضًا أن العرق ليس له أي تأثيرٍ في التخفيف من إدارة الأرباح، وربما يرجع ذلك إلى السلوك الفردي للمديرين، المنتمين لعرقية (البومبيوترا).

### ٥- دراسة (Lin, & Hwang (2010)، بعنوان:

#### “Audit quality, corporate governance, and earnings management: A meta-analysis.”

هدفت هذه الدراسة إلى:

عمل تحليل محتوى لعددٍ من المؤشرات الهامة، من خلال عمل تكامل لنتائج العديد من الدراسات، التي أُلقت الضوء على الآثار المترتبة على حوكمة الشركات، ومتغيراتها المختلفة، وكذا جودة عملية المراجعة على إدارة الأرباح، وذلك من بين نتائج نحو ٤٨ دراسة سابقة، متعددة البيئات والأعوام، خاصةً أن نتائج هذه الدراسات كانت غير متسقةٍ إلى حدٍ ما.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

١- فيما يتعلق بحوكمة الشركات، فإن استقلال مجلس الإدارة وخبرة أعضائه، له علاقة سلبية مع إدارة الأرباح، كما توجد علاقات سلبية مماثلة، بين إدارة الأرباح واستقلال لجنة المراجعة، وحجمها، وخبرة أعضائها، وعدد اجتماعاتها؛ إلا أن ملكية أعضاء لجنة المراجعة للأسهم، له تأثير إيجابي على إدارة الأرباح.

٢- أما فيما يتعلق بجودة المراجعة، فإن حياة فريق المراجعة للأسهم، وحجم هذا الفريق، ومدى تخصص أعضائه، لديهم علاقة سلبية مع إدارة الأرباح، وكذلك فإن استقلال المراجع الخارجي يُعد رادعاً لإدارة الأرباح.

٦- دراسة (Ghosh, et al. (2010)، بعنوان:

“Corporate boards, audit committees, and earnings management: pre-and post-SOX evidence.”

هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة ما إذا كانت خصائص مجلس الإدارة، من حيث: (التكوين، والحجم، والهيكل)، وخصائص لجنة المراجعة، من حيث: (التكوين، والحجم، والنشاط، والخبرة، والملكية Ownership، والحياة Tenure)، لها علاقة مع ممارسات إدارة الأرباح، قبل وبعد قانون (Sarbanes-Oxley Act (SOX)، وذلك على عينة من الشركات الأمريكية.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

١- أن إدارة الأرباح لا تربطها علاقة مع تكوين وهيكل مجلس الإدارة، أو مع تكوين لجنة المراجعة، وخبرة أعضائها، وملكيتهم للأسهم.

٢- في المقابل، فإن إدارة الأرباح لها علاقة بحجم مجلس الإدارة، وبحجم ونشاط لجنة المراجعة، وحياة أعضائها للأسهم.

٣- الأكثر أهمية في هذه النتائج، أن قوة هذه العلاقة هي أضعف إلى حد كبير، على مدى السنوات ما بعد إصدار قانون (SOX)، مقارنة مع سنوات ما قبل إصدار قانون (SOX).

٤- أخيراً، فإن النتائج لا ترى وجود أي أدلة، تُشير إلى أن المستوى العام لإدارة الأرباح، قد انخفض نتيجة لسريان واتباع قانون (SOX).

٧- دراسة حمادة (٢٠١٠)، بعنوان:

”دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية)“

هدفت هذه الدراسة إلى:

التعرف على الأنشطة التي تقوم بها لجان المراجعة، وتؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ولتحقيق هذا الهدف، تم إعداد قائمة استبيان، تم توزيعها على عددٍ من المراجعين الخارجيين وأعضاء لجان المراجعة، في الشركات المساهمة في سوريا.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

أن هناك مجموعة من الأنشطة التي تُمارسها لجان المراجعة عند تنفيذها لمهامها، وتؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة، ومنها:

١- الأنشطة المتعلقة بمهمة الإشراف والرقابة على التقارير المالية وفحصها، ودراسة نظم الرقابة الداخلية.

٢- الأنشطة المتعلقة بمهمة دعم وظيفة المراجعة الداخلية ووظيفة المراجعة الخارجية، وآليات الحوكمة.

٣- الأنشطة المتعلقة بمهمة إدارة المخاطر في الشركة.

٨- دراسة صالح (٢٠١٠)، بعنوان:

”العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية - دراسة نظرية وتطبيقية“

هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة أثر بعض آليات حوكمة الشركات على أداء الإدارة، وذلك من خلال تطوير نموذج لاختبار العلاقة بين جودة الأرباح وبعض جوانب حوكمة الشركات، وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية، وذلك على عينة مكونة من ٤٥ شركة، من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ م إلى عام ٢٠٠٩ م. توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

- ١- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح وبين ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة.
- ٢- لم يتبين وجود علاقة بين حجم واستقلال مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح.
- ٣- وجود علاقة طردية بين جودة الأرباح واستقلال لجنة المراجعة.
- ٤- لم تتوصل الدراسة إلى وجود علاقة بين جودة الأرباح ونشاط لجنة المراجعة، المتمثل بعدد اجتماعاتها.
- ٩- دراسة هلال (٢٠١٢)، بعنوان:

”أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح - دراسة ميدانية“

هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح، وقد تمثلت متغيرات هيكل الملكية في: (الملكية المؤسسية، والملكية العائلية، وملكية كبار المساهمين)، كما تضمنت خصائص لجنة المراجعة كلاً من: (استقلال لجنة المراجعة، وخبرة أعضاء لجنة المراجعة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة)، وذلك على عينة مكونة من ٤٢ شركة مساهمة مسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

١- وجود علاقة طردية بين كلٍ من الملكية المؤسسية وملكية كبار المساهمين وبين ممارسات إدارة الأرباح؛ إلا أن هذه العلاقة غير معنوية.

٢- وجود علاقة عكسية بين الملكية العائلية وممارسات إدارة الأرباح.

٣- وجود علاقة عكسية بين خصائص لجنة المراجعة (الاستقلال، والخبرة، وعدد الاجتماعات) وممارسات إدارة الأرباح.

١٠- دراسة (Sierra, et al. (2012)، بعنوان:

”Audit committee and internal audit and the quality of earnings: empirical evidence from Spanish companies.“

هدفت هذه الدراسة إلى:

تحليل العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وعملية المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح، وذلك لاختبار جودة القوائم المالية، وذلك باستخدام عينة مكونة من ١٠٨ شركة إسبانية غير مالية، يتم تداولها في بورصة مدريد، في الفترة من عام ٢٠٠٣ م إلى عام ٢٠٠٦ م.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

١- أن حجم وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، لها مؤشر سلبي مع عمليات التلاعب بالأرباح.

٢- وجود علاقة سلبية بين جودة عملية المراجعة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح.

١١- دراسة السرطاوي، وآخرون (٢٠١٣)، بعنوان:

”أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية“

هدفت هذه الدراسة إلى:

١- تحديد مدى تطبيق الشركات المساهمة العامة الأردنية، لتعليمات الحوكمة، الخاصة بلجان المراجعة، والواردة بنصوص القوانين والتشريعات الأردنية.

٢- تحديد مدى قدرة لجان المراجعة، على الحد من قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإدارة أرباحها، وذلك على عينة مكونة من ٥٠ شركة صناعية، مدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

١- أن الشركات المساهمة العامة الصناعية، تلتزم بتطبيق تعليمات الحوكمة، الخاصة بخصائص لجان المراجعة، كما وردت بالتشريعات الأردنية.

٢- أن كلاً من: حجم لجنة المراجعة، والخبرة المالية لأعضائها، وعدد مرات اجتماعهم، لا تؤثر في الحد من إدارة الأرباح؛ إلا أن استقلالية أعضاء لجنة المراجعة، تؤثر في الحد من إدارة الأرباح، أما نسبة ملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم في الشركة، كان لها أثراً مهماً في زيادة إدارة الأرباح.

١٢- دراسة (Hamdan, et al. (2013، بعنوان:

”The Audit Committee Characteristics and Earnings Quality: Evidence from Jordan.”

هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وإدارة الأرباح، من خلال قياس جودة الأرباح، وذلك على عينة مكونة من ٥٠ شركة صناعية، مدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

أن هناك تأثير لبعض خصائص لجنة المراجعة على جودة الأرباح، وقد تم استخدام نموذجين لقياس جودة الأرباح، يعتمد أولهما على استمرارية الأرباح كمؤشر للجودة، والآخر يعتمد على انخفاض المستحقات التقديرية، وذلك باستخدام بيانات الانحدار المجمع للاختبارين (طريقة المربعات الصغرى العادية والنموذج الثنائي).

١٣- دراسة (Baccouche, et al. (2013، بعنوان:

”The Impact of Audit Committee Multiple-Directorships on Earnings Management: Evidence from France.”

هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة العلاقة بين عمل أعضاء لجنة المراجعة في لجان مراجعة أخرى (Audit Committee Multiple-Directorships) وإدارة الأرباح، وذلك على عينة مكونة من ٨٨ شركة فرنسية غير مالية، مدرجة بالبورصة الفرنسية، والتي تنتمي إلى مؤشر SBF 120 (Société des Bourses Françaises 120 Index)، وذلك للسنة المالية ٢٠٠٨ م.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

- ١- أن تزامن عضوية لجنة المراجعة لأكثر من شركة (Several Outside Directorships)، من قبل أعضاء لجنة المراجعة، قد يؤدي إلى درجة أعلى من إدارة الأرباح، إذا ما قيس بجم المستحقات التقديرية.
- ٢- أظهرت النتائج التي تم التوصل إليها، أن لجنة المراجعة لا يُمكن أن توفر الرصد الفعال والدقيق لإدارة الأرباح، إذا عقد أعضاؤها العديد من اللجان الخارجية الإضافية (Additional Outside Directorships).

١٤- دراسة (Lin, et al. (2015)، بعنوان:

**“Earnings management and the role of the audit committee: an investigation of the influence of cross-listing and government officials on the audit committee.”**

هدفت هذه الدراسة إلى:

تسليط الضوء على ممارسات حوكمة الشركات في الاقتصادات الانتقالية (Transitional Economies)، من خلال دراسة قدرة لجنة المراجعة على الحد من إدارة الأرباح في الشركات الصينية، من خلال مدى ارتباطها بالبيئة المحيطة بها، ومدى تمثيل المسؤولين الحكوميين في لجنة المراجعة.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

- ١- أن استقلال وخبرة أعضاء لجنة المراجعة، للشركات الصينية المدرجة بأكثر من بورصة مالية (Cross-Listing)، ترتبط بعلاقة وثيقة مع تدنية المستحقات غير الطبيعية، كمقياس لإدارة الأرباح.
- ٢- وجود علاقة وثيقة بين استقلال لجنة المراجعة وخبرة أعضائها وإدارة الأرباح، عندما تكون هناك درجة من التمثيل للمسؤولين الحكوميين في لجنة المراجعة.

١٥- دراسة (Habbash (2019)، بعنوان:

**“The role of corporate governance regulations in constraining earnings management practice in Saudi Arabia.”**

هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة دور آليات حوكمة الشركات، في تقييد ممارسات إدارة الأرباح في المملكة العربية السعودية، وذلك على عينة مكونة من الشركات السعودية الكبيرة، المتداولة في البورصة السعودية، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ م إلى عام ٢٠٠٩ م.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

وجود دلائل تجريبية على فعالية آليات حوكمة الشركات الحديثة، التي أدخلتها هيئة السوق المالية عام ٢٠٠٧ م، على الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات السعودية المدرجة بالبورصة، وبشكل عام، فقد أشارت النتائج إلى أن الشركات ذات الفعالية في تطبيق آليات حوكمة الشركات، تُمارس إدارة مستحقات أقل، وعلى وجه الخصوص، تُعد مجالس الإدارات المستقلة والكبيرة أكثر فعالية في تقييد ممارسات إدارة الأرباح.

١٦- دراسة (Alzoubi (2019)، بعنوان:

**“Audit committee, internal audit function and earnings management: evidence from Jordan.”**

هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة تأثير وجود لجنة المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية على إدارة أرباح الشركات، تستخدم هذه الدراسة طريقة انحدار المربعات الصغرى، للتحقق من تأثير وجود لجنة المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية، وتفاعل هاتين الآليتين على إدارة الأرباح،

وذلك على عينة مكونة من ٨٦ شركة صناعية، مدرجة في بورصة عمّان خلال فترة أربع سنوات، من عام ٢٠٠٧ م إلى عام ٢٠١٠ م، وقد اعتمدت الدراسة على مدى الاستحقاقات التقديرية، كقياس لإدارة الأرباح.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

أن وجود لجنة المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية، يُقللان من مستوى إدارة الأرباح، كما يُقلل عدد الاجتماعات التي تعقدها لجنة المراجعة ووظيفة المراجع الداخلي من الاستحقاقات التقديرية، وبشكل عام، وجدت هذه الدراسة أن وجود لجنة المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية يُقللان من إدارة الأرباح، ويُحسنان جودة التقارير المالية.

١٧- دراسة النعيم (٢٠٢١)، بعنوان:

”دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية المساهمة“

هدفت هذه الدراسة إلى:

قياس أثر خصائص لجان المراجعة على إدارة الأرباح، للشركات المساهمة المدرجة في سوق تداول للأوراق المالية، وشملت عينة الدراسة قطاع المواد الأساسية، للعامين ٢٠١٧ م و٢٠١٨ م.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

أن زيادة الأعضاء المستقلين، ونسبة ملكيتهم للأسهم، وعدد الاجتماعات في لجان المراجعة، تُسهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، بينما لم تُظهر النتائج وجود علاقة معنوية بين إدارة الأرباح، وكل من: الخبرة المالية، وعدد الأعضاء في لجان المراجعة.

١٨- دراسة (Ali (2022)، بعنوان:

”The Association between Audit Committee Characteristics and Earning Management: Evidence from GCC Stock Markets“

هدفت هذه الدراسة إلى:

التحقق التجريبي مما إذا كانت خصائص لجنة المراجعة مرتبطة بإدارة أرباح الشركات، المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي كأسواق ناشئة، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام ٥٣٢ ملاحظة، خلال الفترة من عام ٢٠١٧ م إلى عام ٢٠٢٠ م، حيث تم تقدير الاستحقاق التقديري، وهو مؤشر لإدارة الأرباح، وفقاً لنموذج جونز المعدل، حيث تم استخدام إدارة الأرباح كمتغير تابع مع أربعة متغيرات مستقلة، تشمل خصائص لجنة المراجعة، وهي: حجمها، واستقلاليتها، والخبرة المالية لأعضائها، واجتماعات لجنة المراجعة المتكررة، وقد تمت إضافة بعض متغيرات التحكم إلى نموذج الانحدار.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

١- أن مستوى إدارة الأرباح في عينة الدراسة بلغ ١٤,٣٪ في المتوسط، مما يُشير إلى أن قانون حوكمة الشركات، كان من الممكن أن يُقلل من ممارسات إدارة الأرباح، لكنه لم يمنع ذلك.

٢- تُظهر النتائج أن إدارة الأرباح، ترتبط سلباً وبشكل ملحوظ، باستقلالية لجنة المراجعة، والخبرة المالية لأعضائها، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة.

٣- علاوة على ذلك، لا ترتبط إدارة الأرباح بشكل كبير بحجم لجنة المراجعة.

٤- تؤكد هذه الدراسة، على الدور الذي تلعبه لجنة المراجعة، كألية داخلية لحوكمة الشركات، في تقييد ممارسات إدارة الأرباح.

### “The role of audit committees in mitigating earnings management: evidence from Jordan”

هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة العلاقة بين لجان المراجعة وإدارة الأرباح في الأردن، وعلى وجه الخصوص، فإنه يتم بحث ما إذا كانت خصائص لجنة المراجعة، بما في ذلك حجمها واستقلاليتها وخبرتها واجتماعاتها، قادرة على تقييد الاستحقاقات التقديرية كمؤشر لإدارة الأرباح، حيث تم استخدام طريقة انحدار المربعات الصغرى، لدراسة الارتباط بين خصائص لجنة المراجعة، والاستحقاقات التقديرية كمؤشر لإدارة الأرباح، وذلك على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، خلال الفترة من عام ٢٠١٢ م إلى عام ٢٠٢٠ م، حيث تم الحصول على البيانات من التقارير السنوية للشركات.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

- ١- أن استقلالية لجنة المراجعة، هي الخاصية الوحيدة للجنة المراجعة، التي يبدو أنها تعمل على تحسين فاعلية لجان المراجعة، من حيث إنها مرتبطة بشكل كبير، بالحد من إدارة الأرباح.
- ٢- أن خصائص لجنة المراجعة الأخرى التي تم اختبارها، لا تُظهر ارتباطات ذات دلالة إحصائية.
- ٣- في الأسواق الناشئة، مثل: الأردن، قد لا تكون لجان المراجعة آلية مراقبة فعالة؛ لذلك، يُمكن القول، أن التنبؤ الذي قدمته نظرية الوكالة، حول دور لجان المراجعة في التخفيف من أنشطة إدارة الأرباح الانتهازية، لا ينطبق بالضرورة على جميع السياقات.
- ٤- أخيرًا، يُمكن أن يساعد الفهم الأفضل لفاعلية لجان المراجعة في البلدان النامية، من جانب المنظمين في هذه البلدان، على تقييم تأثير إصلاحات حوكمة الشركات المخططة، ورصد أداء لجان المراجعة، وتعزيزها بشكل أفضل.

### “Is audit committee busyness associated with earnings management? The moderating role of foreign ownership.”

هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة هل يُمكن للجنة المراجعة، التي يشغل أعضاؤها مناصب متعددة في مجالس الإدارة، أن تؤثر سلبًا على سلوك إدارة الأرباح في الشركة، بسبب نقص الوقت، الذي يُمكن أن يمنع الأعضاء من أداء مسؤولياتهم بشكل فعال، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التحقق، في الدور المعدل للملكية الأجنبية، في مجالس الإدارة المتعددة في لجنة المراجعة، فيما يتعلق بإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، وذلك باستخدام عينة مكونة من ٥٢٨ ملاحظة للشركات الفلسطينية المدرجة، خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ م إلى عام ٢٠١٩ م، حيث أجرت الدراسة تحليل انحدار، باستخدام قياسات بديلة للجنة المراجعة ونموذج جونز المعدل، كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

أن تعدد المناصب الإدارية يؤدي إلى محدودية وقلة الوقت، مما قد يؤثر سلبًا على الرقابة الإدارية الفعالة، ووثقت النتائج ارتباطًا سلبيًا بين الملكية الأجنبية والاستحقاقات التقديرية، حيث تتوافق النتائج مع نظرية الوكالة، التي تُفيد بأن الملكية الأجنبية تجلب الخبرة والتجربة، من البلدان ذات الحوكمة القوية لصالح الشركات المحلية، وبالتالي، استعادة السيطرة وخفض تكاليف الوكالة ورفع قيمة الشركة، وبالتالي، تخفيض إدارة الأرباح، كما تُقدم هذه الدراسة تفسيرات وتوصيات فريدة، للحد من عضوية مجالس إدارات متعددة للجنة المراجعة؛ لأن هذه الممارسة تُقلل من قدرة المديرين على إدارة الأرباح.

٢١- دراسة (Mnif, & Tahri (2025)، بعنوان:

“The female audit committee members expertise and experience: is there a trade-off between accrual-based and real earnings management?”

هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة تأثير تمثيل الإناث في لجان المراجعة، بعد اعتماد قانون الحصص الجنسانية -على أساس الجنس-، على المفاضلة بين إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق وإدارة الأرباح الحقيقية، وذلك على عينة مكونة من ٨٩ شركة مدرجة بالبورصة الفرنسية، والتي تنتمي إلى مؤشر SBF 120، خلال الفترة من عام ٢٠١٢ م إلى عام ٢٠١٨ م.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

أن الشركات التي لديها نسبة أعلى من الإناث في لجان المراجعة، تميل إلى استخدام إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، أكثر من إدارة الأرباح الحقيقية، كما أشار الباحثون إلى أن خبرة الإناث في لجان المراجعة، تؤثر سلبًا على إدارة الأرباح الحقيقية.

٤/٢ المجموعة الثالثة: الدراسات التي تناولت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح

المحاسبي الاختياري:

١- دراسة (Ho, & Wong (2001)، بعنوان:

“A study of the relationship between corporate governance structures and the extent of voluntary disclosure”

هدفت هذه الدراسة إلى:

اختبار الإطار النظري المتعلق بأربع خصائص رئيسية لحوكمة الشركات، مع مستوى الإفصاح الاختياري الذي توفره الشركات، المدرجة في بورصة هونغ كونج، حيث تمثل خصائص حوكمة الشركات، في: نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة، ووجود لجنة مراجعة، ووجود شخصيات مسيطرة (المدير التنفيذي/رئيس مجلس الإدارة)، ونسبة أفراد العائلة في مجلس الإدارة، وذلك باستخدام مؤشر إفصاح نسبي مرجح، لقياس الإفصاح الاختياري.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

أن وجود لجنة مراجعة، يرتبط بشكل جوهري وإيجابي بمستوى الإفصاح الاختياري، في حين أن النسبة المئوية لأفراد العائلة في مجلس الإدارة، مرتبطة سلبًا بمستوى الإفصاح الاختياري، كما تقدم الدراسة أدلة تجريبية، لصانعي السياسات والمنظمين في شرق آسيا، لتنفيذ متطلبين جديدين لحوكمة مجلس الإدارة، بشأن لجنة المراجعة ومراقبة أفراد العائلة.

٢- دراسة (Al-Shammari, & Al-Sultan (2010)، بعنوان:

“Corporate governance and voluntary disclosure in Kuwait”

هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة العلاقة بين خصائص حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري، في التقارير السنوية، وذلك على عينة مكونة من ١٧٠ شركة كويتية، مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، في عام ٢٠٠٧ م، وقد تم تحديد أربع خصائص رئيسية لحوكمة الشركات، وهي: نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين إلى إجمالي عدد الأعضاء، ونسبة أفراد العائلة إلى إجمالي عدد

أعضاء مجلس الإدارة، وازدواجية الدور (المدير التنفيذي/رئيس مجلس الإدارة)، ولجنة المراجعة، وقد تم استخدام تحليلات الانحدار البسيطة والمتعددة، لفحص العلاقة بين هذه الخصائص والإفصاح الاختياري في التقارير السنوية. توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

أن وجود لجنة مراجعة هو العنصر الوحيد، الذي يرتبط بشكلٍ جوهري وإيجابي بمستوى الإفصاح الاختياري، وتُشير النتائج إلى الحاجة إلى تحسين شفافية السوق الكويتي، من خلال فرض قيودٍ إضافية على خصائص حوكمة الشركات، ومن المعتقد أن هذه النتيجة، ستكون مفيدة للمنظمين ومعدّي البيانات المالية والمستثمرين، وعلى وجه التحديد، يُمكن لمستخدمي المعلومات المحاسبية، مثل: المستثمرين، الرجوع إلى النتائج، لفهم طبيعة الشركات الكويتية بشكلٍ أفضل، عند تنويع محافظهم الاستثمارية. ٣- دراسة عرفة، ومليجي (٢٠١٣)، بعنوان:

”أثر جودة لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري بشركات المساهمة السعودية - دراسة نظرية تطبيقية“  
هدفت هذه الدراسة إلى:

اختبار تأثير جودة لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري بالشركات المساهمة السعودية، ولتحقيق هذا الهدف تم بناء مؤشر، لقياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية، وذلك على عينةٍ مكونة من ١٠٠ شركة، من الشركات المسجلة بالبورصة السعودية، خلال عام ٢٠١٢ م. توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

- ١- أن نسبة الإفصاح الاختياري بشركات المساهمة السعودية تبلغ ٥١,٢٢٪.
- ٢- أن أكثر خصائص لجان المراجعة تأثيرًا على هذا الإفصاح، هو استقلال أعضاء اللجنة، وكذلك عدد مرات اجتماعها.
- ٣- لا يوجد تأثير لعدد أعضاء اللجنة وخبرتهم على مستوى الإفصاح الاختياري.
- ٤- دراسة (Madi, et al. (2014)، بعنوان:

”The impact of audit committee characteristics on corporate voluntary disclosure.”

هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة تأثير خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح الاختياري للشركات، وذلك على عينةٍ مكونة من ١٤٦ شركة، من الشركات المدرجة بالبورصة الماليزية، خلال عام ٢٠٠٩ م. توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

- ١- أن استقلال، وحجم، وتزامن عمل أعضاء لجنة المراجعة في لجان مراجعة أخرى (Multiple Directorships of Audit Committee Members)، ترتبط بعلاقةٍ إيجابية مع الإفصاح الاختياري للشركات.
- ٢- لا ترتبط عدد الاجتماعات، والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة، إلى حدٍ كبير مع الإفصاح الاختياري للشركات.
- ٥- دراسة (Samaha, et al. (2015)، بعنوان:

”The impact of board and audit committee characteristics on voluntary disclosure: a meta-analysis.”

هدفت هذه الدراسة إلى:

١- عمل تحليل محتوى لعينةٍ مكونة من ٦٤ دراسة تجريبية، متعددة البيئات والأعوام، لتحديد المؤشرات المحتملة، للعلاقة بين مجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة والإفصاح الاختياري.

٢- دراسة ما إذا كانت النتائج، تتأثر تبعًا للاختلافات في بناء مؤشر الإفصاح، ونوع الإفصاح الاختياري، وطريقة الإفصاح، والمتغيرات المتعلقة بحوكمة الشركات، ومستوى حماية المستثمرين، والموقع الجغرافي للدولة.  
توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

١- أن حجم وتكوين مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، لهم تأثير إيجابي على الإفصاح الاختياري، في حين أن الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي (CEO Duality)، له تأثير آخر سلبي.

(Chief Executive Officer and Chairman of The Board are Represented by Same Individual)

٢- يُفسر الموقع الجغرافي العلاقة بين حجم المجلس، وتكوينه، ازدواجية عمل الرئيس التنفيذي، والإفصاح الاختياري.

٣- أن العلاقة بين ازدواجية عمل الرئيس التنفيذي والإفصاح الاختياري، يُمكن تفسيرها من خلال نوع الإفصاح الاختياري، وطريقة الإفصاح، ومستوى حماية المستثمرين.

٤- أخيرًا، فإن الاختلافات في تعريف المتغيرات التفسيرية، تؤثر على العلاقة بين تكوين مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري.

٦- دراسة (2019) Agvei-Mensah، بعنوان:

**“The effect of audit committee effectiveness and audit quality on corporate voluntary disclosure quality”**

هدفت هذه الدراسة إلى:

فحص العلاقة بين فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة وجودة الإفصاح الاختياري للشركات، حيث تتناول الاختبارات التجريبية عينة مكونة من ١٤٤ ملاحظة، مستمدة من الشركات الغانية المدرجة في البورصة، خلال الفترة من عام ٢٠١٣ م إلى عام ٢٠١٦ م.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

توثق النتائج تأثيرًا بديلاً وتكميلياً، بين وجود مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، ولجنة المراجعة الفعالة، في زيادة جودة الإفصاح الاختياري، كما تُضفي النتائج مصداقيةً على الاعتقاد، بأن فعالية لجنة المراجعة ومكاتب المراجعة الأربعة الكبار، يُكملون بعضهم البعض، لتعزيز جودة الإفصاح الاختياري عن المعلومات.

٧- دراسة (2019) Elfeky, et al.، بعنوان:

**“The Impact of Audit Committee Characteristics on Voluntary Corporate Disclosure: Evidence from Egypt.”**

هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة تأثير خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري للشركات، وذلك على عينة مكونة من ٥٠ شركة، مدرجة في البورصة المصرية، في الفترة من عام ٢٠١٢ م إلى عام ٢٠١٦ م.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

١- استقلالية لجنة المراجعة، وحجمها، وعدد مرات اجتماعها، ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالإفصاح الاختياري للشركات.

٢- الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة، لا ترتبط بشكل كبير بالإفصاح الاختياري للشركات.

٣- تقدم النتائج دليلاً لصانعي السياسات والمستثمرين والمهنيين في مجال المحاسبة، على مدى أهمية خصائص لجنة المراجعة، المرتبطة بفعالية اللجنة في مراقبة عمليات إعداد تقارير الشركات.

٨- دراسة (Vadasi, et al. (2021)، بعنوان:

### “Corporate governance and voluntary disclosure: The case of listed firms on the Athens Stock Exchange”

هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة تأثير حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري، وقد استندت الدراسة إلى البيانات التي تم جمعها من التقارير السنوية، لعينة من ٩٣ شركة غير مالية، مدرجة في بورصة أثينا للأوراق المالية، لعام ٢٠١٧ م، وباستخدام عدة عناصر لإنشاء مؤشر إفصاح اختياري، قام الباحثون بدراسة الأسباب، التي تُفيد بأن يؤثر هيكل الملكية ومجلس الإدارة ولجنة المراجعة على الإفصاح الاختياري.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

- ١- أن بعض خصائص حوكمة الشركات (نمط هيكل الملكية واستقلالية مجلس الإدارة)، تُقلل من الإفصاح الاختياري، بينما تُزيد خصائص أخرى (حجم مجلس الإدارة ولجنة المراجعة)، من مستوى هذا الإفصاح.
- ٢- بالإضافة إلى ذلك، يوجد أثر إيجابي على الإفصاح الاختياري، من حجم الشركة وحجم لجنة المراجعة.
- ٣- أخيرًا، فإن النتائج لها آثار على منظمي سوق رأس المال والشركات المدرجة، التي ترغب في تقليل تعارض المصالح بين الشركة والأطراف المرتبطة بها، وتعزيز الثقة في حوكمة الشركة، باستخدام نماذج حوكمة الشركات.

٩- دراسة (Khodadad (2021)، بعنوان:

### “Evaluating the Effects of the Audit Committee's Characteristics on Voluntarily Disclosure of Information in Tehran Agricultural Stock Exchange”

هدفت هذه الدراسة إلى:

تقييم آثار خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح الاختياري عن المعلومات، في الشركات المدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية الزراعية، خلال الفترة من عام ٢٠١٣ م إلى عام ٢٠١٦ م، حيث تم تقييم خصائص لجنة المراجعة، التي شملت: استقلاليتها وخبرتها وحجمها، وذلك في ٨١ شركة، مدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية الزراعية، على مدى ثلاث سنوات.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

أن حجم لجنة المراجعة فقط، كان له تأثير إيجابي مهم على مؤشر التنمية التجارية المباشرة، ولكن لم يُلاحظ أي علاقة مهمة بين استقلاليتها وخبرتها، مع الإفصاح الاختياري عن المعلومات.

١٠- دراسة (Olowookere, & Lasisi (2021)، بعنوان:

### “Audit Committee Capabilities and Internet Financial Reporting of Listed Financial Firms in Nigeria”

هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة تأثير قدرات لجنة المراجعة وإعداد التقارير المالية عبر الإنترنت، على الشركات المالية النيجيرية المدرجة في البورصة، في هذه الدراسة، تم تصميم بحث لدراسة الارتباط، حيث تُشكل جميع الشركات المالية المدرجة في البورصة النيجيرية، -البالغ عددها ٥٢ شركة، اعتبارًا من شهر أبريل عام ٢٠٢٠ م-، مجتمع الدراسة، حيث تم أخذ عينات من إجمالي ٤٤ شركة مالية، مدرجة في بورصة نيجيريا، باستخدام عملية اختيار العينات التقديرية، حيث تم استخلاص البيانات الثانوية لقياس شفافية التقارير المالية عبر الإنترنت، من أقسام علاقات المستثمرين في موقع الويب الخاص بكل شركة، بينما جاءت البيانات الثانوية

لقياس قدرات لجنة المراجعة، من قسم المعلومات غير المالية في التقارير السنوية للشركات، التي تم أخذ عينات منها لمدة خمس سنوات، في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ م إلى عام ٢٠١٨ م. توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

- ١- أن عمل لجنة المراجعة وكفاءتها، لهما علاقة إيجابية مهمة بالتقارير المالية عبر الإنترنت.
- ٢- لا توجد علاقة بين استقلالية لجنة المراجعة وحجم لجنة المراجعة، والتقارير المالية عبر الإنترنت.
- ٣- نتيجة لذلك، تقترح الدراسة أن يسمح المنظمون للشركات بالإفصاح عن التفاصيل المالية، من خلال مواقعهم الإلكترونية، كما يجب عقد سلسلة من المحاضرات أو ورش العمل، لإبلاغ مجلس الإدارة والإدارة، حول كيفية تنفيذ التقارير المالية عبر الإنترنت، لجذب المزيد من المساهمين وزيادة الشفافية.

#### ١١- دراسة (Draeger, et al. (2023)، بعنوان:

**“Do audit committees manage legitimacy through increased voluntary reporting? Evidence from a large-scale textual analysis of audit committee reports.”**

هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة ما إذا كانت لجان المراجعة تُدير الشرعية، من خلال الإفصاح الاختياري عن أنشطتها في إعداد التقارير المالية، والإشراف على المراجعة في تقرير لجنة المراجعة، والإجابة مهمة؛ لأنها إذا كانت صحيحة، فإنها تُشير إلى أن التفويض التنظيمي الذي يتطلب تقارير موسعة للجنة المراجعة، قد لا يكون ضروريًا، وذلك من خلال إجراء تحليل نصي واسع النطاق، لنحو ٢٧٠٠٠ إفصاح، عن تقارير لجنة المراجعة للشركات الأمريكية، الصادرة بين عامي ٢٠٠٦ م و٢٠١٧ م.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

أن لجان المراجعة في الشركات الكبيرة، المقدمة إلى لجنة الأوراق المالية والبورصات، تُزيد طوعاً من الإفصاح عن أنشطتها في إعداد التقارير المالية، والإشراف على المراجعة، وذلك بعد إصدار لجنة الأوراق المالية والبورصات لعام ٢٠١٥ م، الذي شجع على زيادة الإفصاح عن لجنة المراجعة، والحاجة المعلنة للشركة لإعادة نشر بياناتها المالية، حيث تُشير نتائج الدراسة إلى أن الشركات الكبيرة، غالبًا ما تستجيب للطلب الخارجي على الإفصاح الإضافي للجنة المراجعة، ولكن التفويض التنظيمي قد يُحسن من تقارير لجنة المراجعة للشركات الصغيرة.

#### ١٢- دراسة (Reidenbach (2024)، بعنوان:

**“Audit committee chair monitoring incentives to use voluntary disclosure in the audit committee report under high agency conflicts.”**

هدفت هذه الدراسة إلى:

تقييم ما إذا كان هناك ارتباط بين الحوافز، التي تقدمها الشركة لرئيس لجنة المراجعة، ومستوى الإفصاح الاختياري عن أنشطة المراقبة، في تقرير لجنة المراجعة، في الشركات الأمريكية، حيث تُشير الأبحاث السابقة، إلى أن التحول نحو الإفصاح الاختياري الأكبر في تقرير لجنة المراجعة، حدث بعد إقرار قانون (Sarbanes-Oxley Act (SOX)، لكنها لا تُعالج بشكل مباشر العوامل المحددة للإفصاح الاختياري، وبما يتفق مع نظرية الوكالة، يُشير رؤساء لجان المراجعة إلى أنشطتهم الرقابية المحددة لواجباتهم إلى المساهمين، ربما لحماية سمعتهم، وتبرير تعويضاتهم في ظروف التناقص.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

تُقدم هذه الدراسة دليلاً على أن رؤساء لجان المراجعة، ذوي مستوى السمعة الأعلى (من مجالس إدارات الشركات العامة)، يُقدّمون إفصاحاً اختياريًا محدودًا للواجبات، بشكلٍ أكثر إيجازًا عند خدمة الشركات، ذات المستويات العالية من صراعات الوكالة، وهذا يُوفر دليلاً متسقاً مع الكفاءة بين مختلف رؤساء لجان المراجعة، وتُقدم هذه الدراسة أيضاً، أدلةً على أن رؤساء لجان المراجعة، يستجيبون لمخاوف المساهمين المحتملة، من خلال تقديم إفصاح اختياري أكثر إيجازاً ومحدداً للواجبات، عندما أعادت شركتهم نشر بياناتها المالية، وأخيراً، يُقدّم رؤساء لجان المراجعة إفصاحاً طوعياً متزايداً، فيما يتعلق على وجه التحديد بالإشراف على المراجعة الخارجية، عندما توجد صراعات عالية بين الوكالات، وبشكلٍ عام، تُساهم هذه الدراسة في أدبيات لجان المراجعة الحالية، من خلال تقديم أدلةٍ على أن حوافز الإفصاح الاختياري للتقارير المالية، هي أيضاً عوامل مهمة لإعداد تقارير أكثر امتثالاً، للنوعية المطلوبة في بيان الوكالة، وهذا له آثار على ممارسي المحاسبة والحوكمة، حيث يوفر الإفصاح الاختياري عن تقرير لجنة المراجعة للمساهمين معلومات مفصلة، يُمكنهم استخدامها في تقييم أداء لجنة المراجعة في المراقبة.

١٣- دراسة (Bataineh, et al. (2025، بعنوان:

**“The role of ownership structure, board, and audit committee in corporate social responsibility disclosure: Jordanian evidence”**

هدفت هذه الدراسة إلى:

استكشاف مدى إفصاح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية في الأردن، وكذلك دراسة مدى تأثير هيكل الملكية ومجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة، على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وذلك من خلال بناء مؤشر إفصاح، عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية، المدرجة في بورصة عمان، خلال الفترة من عام ٢٠١٦ م إلى عام ٢٠٢١ م، ويُستخدم تحليل الانحدار، لدراسة التأثير المحتمل لهيكل الملكية ومجلس الإدارة ولجنة المراجعة، على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

وجود أدلة تجريبية على أن تنوع مجموعات المساهمين، له تأثيرات مختلفة على مشاركة الشركات، في المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأن خصائص مجلس الإدارة (حجم المجلس، واستقلاليته، وتنوع الجنس)، تلعب دوراً حيوياً في زيادة الإفصاح الاختياري، بما في ذلك معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات، في حين أنه لا يوجد دليل يدعم تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، بخصائص لجنة المراجعة.

## ٥/٢ التعليق على الدراسات السابقة

حاول الباحث في هذه المجموعات الثلاث، مراعاة التوازن بين الأصالة والحداثة، والتنوع في بيئات الدراسات المختلفة، التي تناولت العلاقة بين المتغيرات المتعلقة بموضوع البحث، وأن تكون وثيقة الصلة بالمشكلة محل الدراسة.

١- المجموعة الأولى:

الدراسات التي تناولت العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح:

قام الباحث أثناء تجميع هذه الدراسات، بالتركيز على التنوع في طرح ومناقشة مؤشرات قياس الإفصاح الاختياري، ففي حين تناولت دراسة (Jans, et al. (2005 التوقيت المناسب للاعتراف بالأرباح والعمليات والأحداث السلبية، تناولت دراسة (Bagnoli, & Watts (2010 هيكل الصناعة وأنماط الأسواق في البيئات المختلفة، كما تم طرح إشكالية عمليات إعادة

صياغة القوائم والتقارير المالية، ومدى دقة التوقعات بعد إعادة الصياغة، في دراسة (Ettredge, et al. (2013)، أما فيما يتعلق بتقديم المزيد من الإفصاحات، فيما يخص المسؤولية الاجتماعية، فقد تناولتها دراسة (Muttakin, et al. (2015). فيما تناولت دراسة (Kasznik (1999) ما إذا كان المديرون الذين يُصدرون توقعات الأرباح السنوية، يُديرون الأرباح المفصح عنها تجاه أصحاب المصلحة، خوفاً من الإجراءات القانونية التي يتخذها المستثمرون، وفقدان السمعة من حيث الدقة، حيث ألفت هذه الدراسة الضوء، على التفاعل بين تقدير التقارير المالية والإفصاح الاختياري، على سبيل المثال: قد يكون المديرون الذين يتمتعون بقدرة أكبر نسبياً، على إدارة الأرباح المفصح عنها، أقل تردداً في إصدار توقعات الأرباح؛ لأنهم أكثر قدرة على تجنب التكاليف المرتبطة بأخطاء التنبؤ، دون فقدان أي من الفوائد المحتملة، كما فحصت دراسة (Dambra, et al. (2019) ما إذا كانت الإفصاحات الاختيارية المستقبلية، مثل: تنبؤات الإدارة عن الأرباح (MFs)، تعتبر مصدراً للتغير في العوائد، القائمة على التوقيت غير المتمائل للإعلان عن الأرباح، أما دراسة (El-Din, et al. (2021) فقد بحثت في كيفية تأثير ممارسات إدارة أرباح الشركة، على العلاقة بين الإفصاح الاختياري وسهولة القراءة، حيث تم قياس سهولة قراءة التقرير السنوي تلقائياً، باستخدام مؤشر (LIX)، كما تم استخدام مؤشر الإفصاح الاختياري المطور مسبقاً، لقياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية.

وقد اتفقت معظم هذه الدراسات، على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية، بين الإفصاح من قبل الشركات وإدارة الأرباح، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسات، أن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأداء والقرارات المالية، يُشكل عائقاً أمام انتشار إدارة الأرباح، كما في دراسة (Riahi, & Mounira (2011)، حيث أسفرت هذه النتائج عن أن الإفصاح الاختياري يؤثر بالسلب على ممارسات إدارة الأرباح، وأنه كلما زادت درجة الإفصاح الاختياري، انعكس ذلك على خفض الاتجاه لممارسات إدارة الأرباح، كما خلصت دراسة أبو النور (٢٠١٩) إلى وجود تأثير معنوي لجودة الإفصاح على ممارسات إدارة الأرباح، حيث يوجد ارتباط معنوي عكسي بين جودة الإفصاح وممارسات إدارة الأرباح.

وعلى الرغم من أن الإفصاح يُساعد على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، فقد كشفت تقارير دراسة (Hwang, et al. (2013) أن هذا التأثير غير متمائل، بين شركات التكنولوجيا الفائقة، وشركات التكنولوجيا غير العالية، حيث كان الإفصاح أكثر فعالية، في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، في الشركات العاملة في قطاعات التكنولوجيا غير العالية، بينما لم يكن هذا التأثير كبيراً، في الشركات العاملة في قطاعات التكنولوجيا الفائقة، وعلى نفس النهج، فقد توصلت نتائج دراسة (Hsieh, et al. (2019) إلى أن استراتيجية تنفيذ (XBRL) في الإفصاح، مرتبطة سلباً بإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، ولكنها مرتبطة بشكل إيجابي بإدارة الأرباح الحقيقية القائمة على الأنشطة، والتي تُقاس بالتدفقات النقدية غير الطبيعية، كما توصلت نتائج دراسة (Cui, et al. (2025) إلى أن الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة الإلزامي، له تأثير سلبي على إدارة أرباح الشركات، في حين أن الإفصاح الاختياري ليس له أي تأثير كبير تقريباً، بالإضافة إلى ذلك، فإن التأثير السلبي للإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة الإلزامي، يكون أكثر وضوحاً، للشركات ذات الدوافع الأقوى للتلاعب بالأرباح.

علاوةً على ذلك، فقد توصلت نتائج دراسة (El-Din, et al. (2021) إلى أن الشركات التي لديها ممارسات إدارة الأرباح، تُزيد من المعلومات الاختيارية في تقاريرها السنوية، مما يؤدي إلى تأثير سلبي على إمكانية قراءة تقاريرها، وعليه، يجب أن ينظر المستثمرون إلى ممارسة الإفصاح الاختياري الأعلى بحذر؛ لأن هدفها قد يكون تحويل الانتباه عن الأداء الضعيف للشركة، وممارسات إدارة الأرباح.

وعلى الرغم من اعتماد أدبيات المحاسبة بصورة أساسية، على دراسة عنصر الاستحقاقات الاختيارية، للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات؛ إلا أن دراسة (Roychowdhury, & Sletten (2012) قامت باستخدام العوائد كمقياسٍ للأخبار الجيدة/السيئة، كما تناولت دراسة (Werner, & Dachwitz (2013) عمليات المفاضلة بين إدارة الأرباح، مع غيرها من التدابير الأخرى الاقتصادية، وأخيراً، فقد قدمت نتائج دراسة (Garanina (2024) رؤى جديدة، حول العلاقة بين إدارة الأرباح، وقيمة الشركة، والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وملكية الدولة في شركات الأسواق الناشئة، حيث تُسلط الدراسة الضوء، على أهمية مراعاة العوامل الخاصة بكل بلدٍ، مثل: ملكية الدولة، مع تحليل رد فعل السوق على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وإدارة الأرباح.

وعليه، فإنه بناءً على ما سبق، تظهر أهمية دراسة مستوى الإفصاح الاختياري، وعلاقته بالحد من ممارسات إدارة الأرباح في البيئة المصرية، حيث أسفرت نتائج دراسة مازن (٢٠١٣)، عن ارتفاع درجة ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، حيث بلغت نسبة الشركات المُمارسة لإدارة الأرباح ٦٠٪، من الشركات التي شملتها عينة هذه الدراسة.

## ٢- المجموعة الثانية:

### الدراسات التي تناولت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح:

حاول الباحث في هذا الجزء، الإلمام بأكبر قدرٍ من خصائص لجان المراجعة، والأنشطة التي تمارسها لجان المراجعة، عند تنفيذها لمهامها، وتؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح، كما في دراسات: حمادة (٢٠١٠)، و (Ali (2022)، و (Almarayeh, et al. (2022)، فيما تناولت دراسة (Be´ dard, et al. (2004) ما إذا كانت خبرة واستقلالية وأنشطة لجنة مراجعة الشركة، لها تأثير على جودة المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها للجمهور، والإحاطة بمختلف نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح، حيث استخدمت دراسة (Ghosh, et al. (2010) المستحقات التقديرية للأداء المعدل، والبنود الخاصة، وحسابات الضريبة المؤجلة، كنماذج لإدارة الأرباح، في حين تم استخدام نموذجين لقياس جودة الأرباح، يعتمد أولهما على استمرارية الأرباح كمؤشرٍ للجودة، والآخر يعتمد على انخفاض المستحقات التقديرية كمؤشرٍ آخر للجودة، كما في دراسة (Hamdan, et al. (2013)، في حين تستخدم دراسة (Rahman, & Ali (2006) نسخة معدلة من جونز، حيث يتم استخدام مستحقات رأس المال العامل غير الطبيعية، كمؤشرٍ لإدارة الأرباح.

ومن خلال بحث نتائج هذه الدراسات، فقد لاحظ الباحث اتفاق معظم هذه النتائج، على وجود علاقة عكسية بين خصائص لجنة المراجعة، والمتمثلة في: استقلال لجنة المراجعة، وحجمها، وخبرة أعضائها، وعدد اجتماعاتها، وممارسات إدارة الأرباح، كما في دراسة (Lin, & Hwang (2010)، وكذلك دراسة هلال (٢٠١٢) -فيما عدا خاصية حجم لجنة المراجعة، حيث لم تشملها هذه الدراسة-، كما أشارت دراسة (Sierra, et al. (2012) إلى أن حجم وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، لها مؤشر سلبي مع عمليات التلاعب بالأرباح، كما أسفرت نتائج دراسة (Lin, et al. (2015) عن أن استقلال وخبرة أعضاء لجنة المراجعة، للشركات الصينية المدرجة بأكثر من بورصةٍ مالية (Cross-Listing)، ترتبط بعلاقةٍ وثيقة مع تدنية المستحقات غير الطبيعية، كمقياسٍ لإدارة الأرباح، كما توصلت دراسة (Klein (2002) إلى وجود علاقةٍ سلبية بين استقلالية لجنة المراجعة والمستحقات غير الطبيعية.

كما استنتجت دراسة (Xie, et al. (2003) أن نشاط مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، والخبرة المالية لأعضائها، قد تكون من العوامل المهمة، في تقييد ميل المديرين للانخراط في إدارة الأرباح، وقد وجدت دراسة (Be´ dard, et al. (2004) أن إدارة

الأرباح ترتبط ارتباطاً سلبياً، بالخبرة المالية والحوكمة لأعضاء لجنة المراجعة، مع مؤشرات الاستقلالية، ووجود تفويض واضح يُحدد مسؤوليات اللجنة، كما توصلت نتائج دراسة (Habbash (2019 إلى وجود دلائل تجريبية على فعالية آليات حوكمة الشركات الحديثة، على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، كما خلصت نتائج دراسة (Alzoubi (2019 إلى أن وجود لجنة المراجعة يُقلل من مستوى إدارة الأرباح، كما يُقلل عدد الاجتماعات التي تعقدها لجنة المراجعة من الاستحقاقات التقديرية. وقد أشارت نتائج دراسة (Ali (2022 إلى أن قانون حوكمة الشركات، كان من الممكن أن يُقلل من ممارسات إدارة الأرباح، لكنه لم يمنع ذلك، كذلك، تُظهر النتائج أن إدارة الأرباح، ترتبط سلباً وبشكل ملحوظ، باستقلالية لجنة المراجعة، والخبرة المالية لأعضائها، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، علاوةً على ذلك، لا ترتبط إدارة الأرباح بشكل كبير بحجم لجنة المراجعة، وتؤكد هذه الدراسة، على دور الرصد الذي تلعبه لجنة المراجعة في تقييد إدارة الأرباح، أخيراً، فإن نتائج هذه الدراسة لها آثار واسعة، على جميع أصحاب المصلحة وأسواق الأوراق المالية، لدور خصائص لجنة المراجعة، كآلية داخلية لحوكمة الشركات، في تقييد ممارسات إدارة الأرباح، فيما تناولت دراسة (Mnif, & Tahri (2025 دراسة تأثير تمثيل الإناث في لجان المراجعة، بعد اعتماد قانون الحصص الجنسانية، على المفاضلة بين إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق وإدارة الأرباح الحقيقية، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الشركات التي لديها نسبة أعلى من الإناث في لجان المراجعة، تميل إلى استخدام إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، أكثر من إدارة الأرباح الحقيقية، كما أشارت إلى أن خبرة الإناث في لجان المراجعة، تؤثر سلباً على إدارة الأرباح الحقيقية.

في حين أشارت نتائج دراسة (Almarayeh, et al. (2022 إلى أن استقلالية لجنة المراجعة، هي الخاصية الوحيدة للجنة المراجعة، التي يبدو أنها تعمل على تحسين فاعلية لجان المراجعة، من حيث إنها مرتبطة بشكل كبير، بالحد من إدارة الأرباح، في حين أن خصائص لجنة المراجعة الأخرى التي تم اختبارها، لا تُظهر ارتباطات ذات دلالة إحصائية، كذلك فقد توصلت نتائج دراسة النعيم (٢٠٢١) إلى أن زيادة الأعضاء المستقلين، ونسبة ملكيتهم للأسهم، وعدد الاجتماعات في لجان المراجعة، يُسهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، بينما لم تُظهر النتائج وجود علاقة معنوية بين إدارة الأرباح، وكل من: الخبرة المالية، وعدد الأعضاء في لجان المراجعة.

وفي المقابل، وعلى الرغم من ذلك، ففي حين أظهرت نتائج دراسة صالح (٢٠١٠) وجود علاقة طردية بين جودة الأرباح واستقلال لجنة المراجعة؛ إلا أنه لم تتوصل الدراسة إلى وجود أي علاقة بين جودة الأرباح ونشاط لجنة المراجعة، المتمثل بعدد اجتماعاتها، وعلى نفس النسق، فقد أشارت دراسة السرطاوي، وآخرون (٢٠١٣) إلى أن حجم لجنة المراجعة، والخبرة المالية لأعضائها، وعدد مرات اجتماعهم، لا تؤثر في الحد من إدارة الأرباح؛ إلا أن استقلالية أعضاء لجنة المراجعة، تعمل على الحد من إدارة الأرباح.

وعلى صعيد آخر، فإن نتائج دراسة (Ghosh, et al. (2010 لا ترى وجود أي أدلة، تُشير إلى أن المستوى العام لإدارة الأرباح، قد انخفض نتيجةً لسريان واتباع قانون (Sarbanes-Oxley Act (SOX، وأخيراً، فقد أشارت نتائج دراسة (Baccouche, et al. (2013 إلى أن تزامن عضوية لجنة المراجعة لأكثر من شركة، من قبل أعضاء لجنة المراجعة، قد يؤدي إلى درجة أعلى من إدارة الأرباح، إذا ما قيست بحجم المستحقات التقديرية، وكذلك فقد توصلت نتائج دراسة (Saleh, & Mansour (2024 إلى أن تعدد المناصب الإدارية يؤدي إلى محدودية وقلة الوقت، مما قد يؤثر سلباً على الرقابة الإدارية الفعالة، كما تُقدم هذه الدراسة تفسيرات وتوصيات فريدة، للحد من عضوية مجالس إدارات متعددة للجنة المراجعة؛ لأن هذه الممارسة تُقلل من قدرة المديرين على إدارة الأرباح.

### ٣- المجموعة الثالثة:

#### الدراسات التي تناولت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري:

أشارت نتائج دراستي (Ho, & Wong (2001)، و (Al-Shammari, & Al-Sultan (2010) إلى أن وجود لجنة مراجعة، يرتبط بشكلٍ جوهري وإيجابي بمستوى الإفصاح الاختياري، كما تُوثق نتائج دراسة (Agyei-Mensah (2019) تأثيراً بديلاً وتكميلياً، بين وجود مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، ولجنة المراجعة الفعالة، في زيادة جودة الإفصاح الاختياري، حيث تُضفي النتائج مصداقيةً على الاعتقاد، بأن فعالية لجنة المراجعة ومكاتب المراجعة الأربعة الكبار، يُكملون بعضهم البعض، لتعزيز جودة الإفصاح الاختياري عن المعلومات.

وقد اتفقت نتائج دراستي عرفة، ومليجي (٢٠١٣)، و (Madi, et al. (2014) على أن خاصية الاستقلال لدى أعضاء لجنة المراجعة، لها التأثير الإيجابي الأبرز على مستوى الإفصاح الاختياري، وكذلك على أن الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة، ليس لها دورٌ كبير على هذا المستوى، وعلى الرغم من ذلك، فقد اختلفت النتائج فيما بينها، فيما يتعلق بخاصية عدد أعضاء لجنة المراجعة، ففي حين أشارت دراسة عرفة، ومليجي (٢٠١٣) إلى أنه لا يوجد تأثير لعدد أعضاء اللجنة على مستوى الإفصاح الاختياري، فقد توصلت نتائج دراسة (Madi, et al. (2014) إلى أن حجم لجنة المراجعة يرتبط بعلاقةٍ إيجابية مع الإفصاح الاختياري للشركات.

وعلى نفس نهج تعارض النتائج، كانت خاصية عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة، محل خلافٍ بين الدراستين، حيث أشارت دراسة عرفة، ومليجي (٢٠١٣) إلى التأثير الإيجابي لعدد مرات الاجتماع على مستوى الإفصاح الاختياري، بينما لم يكن هذا التأثير واضحاً إلى حدٍ كبير في دراسة (Madi, et al. (2014)، كما توصلت نتائج دراسة (Elfeky, et al. (2019) إلى أن استقلالية لجنة المراجعة، وحجمها، وعدد مرات اجتماعها، ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالإفصاح الاختياري للشركات، في حين أن الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة، لا ترتبط بشكلٍ كبير بالإفصاح الاختياري للشركات.

كما تُشير نتائج دراسة (Vadasi, et al. (2021) إلى أن بعض خصائص حوكمة الشركات، تُقلل من الإفصاح الاختياري، بينما تُزيد خصائص أخرى من مستوى هذا الإفصاح، حيث يوجد أثر إيجابي على الإفصاح الاختياري، من حجم لجنة المراجعة، وكذلك أشارت دراسة (Khodadad (2021) إلى أن حجم لجنة المراجعة فقط، كان له تأثير إيجابي مهم على مؤشر التنمية التجارية المباشرة، ولكن لم يُلاحظ أي علاقةٍ مهمة بين استقلاليته وخبرتها، مع الإفصاح الاختياري عن المعلومات، كما كشفت نتائج دراسة (Bataneh, et al. (2025) أن خصائص مجلس الإدارة (حجم المجلس، واستقلاليته، وتنوع الجنس)، تلعب دوراً حيويًا في زيادة الإفصاح الاختياري، بما في ذلك معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات، في حين أنه لا يوجد دليل يدعم تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، بخصائص لجنة المراجعة.

فيما تكشف نتائج دراسة (Olowookere, & Lasisi (2021) أن عمل لجنة المراجعة وكفاءتها، لهما علاقةٍ إيجابية مهمة بالتقارير المالية عبر الإنترنت، وفي الوقت نفسه، لا توجد علاقة بين استقلالية لجنة المراجعة وحجم لجنة المراجعة، والتقارير المالية عبر الإنترنت.

فيما تناولت دراسة (Samaha, et al. (2015) العديد من المؤشرات الحديثة، كالاختلافات في بناء مؤشر الإفصاح، ونوع الإفصاح الاختياري، وطريقة الإفصاح، والمتغيرات المتعلقة بحوكمة الشركات، ومستوى حماية المستثمرين، والموقع الجغرافي للدولة، وذلك بعد قيامها بعمل تحليل محتوى لعينةٍ من الدراسات التجريبية، لتحديد المؤشرات المحتملة، للعلاقة بين مجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة والإفصاح الاختياري، كما سلطت هذه الدراسة الضوء، على وضعية ازدواج مهام الرئيس

التفريقي ورئاسة مجلس الإدارة (CEO Duality)، والتي أشارت إلى تأثيرها السلبي، على مستوى الإفصاح الاختياري، للشركات محل الدراسة.

وأخيرًا، فقد انفتحت نتائج دراستي (Draeger, et al. (2023) و Reidenbach (2024) على أن لجان المراجعة تُزيد طواعيةً من الإفصاح عن أنشطتها في إعداد التقارير المالية، والإشراف على المراجعة، حيث يُقدم رؤساء لجان المراجعة إفصاحًا طوعيًا متزايدًا، فيما يتعلق على وجه التحديد بالإشراف على المراجعة الخارجية، حيث يوفر الإفصاح الاختياري عن تقرير لجنة المراجعة للمساهمين معلومات مفصلة، يُمكنهم استخدامها في تقييم أداء لجنة المراجعة في المراقبة. وانطلاقًا من هذه الدراسات السابقة، جاءت أهمية هذا البحث، محققًا لتراكمية المعرفة في مجال ظاهرة إدارة الأرباح، بالوقوف على دوافعها وممارساتها المختلفة وطرق ووسائل الحد منها، حيث اقتصر الباحث على الدراسات البارزة، ذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث المقدم.

## ٦/٢ أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية وتحديد الفجوة البحثية

- ١- دراسة أثر العلاقة بين كلٍ من مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة معًا (بالتزامن) على ممارسات إدارة الأرباح، وهو ما لم يكن موجودًا لدى أي من الدراسات السابقة، في حدود علم الباحث.
- ٢- يشتمل البحث على دراسة جميع خصائص لجان المراجعة: (حجم اللجنة، وعدد الاجتماعات، والأنشطة، وخبرة الأعضاء، والاستقلال)، والتي لم تتناولها مجتمعةً أي دراسة سابقة، في حدود ما توصل إليه الباحث، حيث اختلفت الدراسات فيما بينها في اختيار واحدة، أو بعض من هذه الخصائص دون الباقي، في حين يسعى هذا البحث إلى دراسة جميع الخصائص.
- ٣- يعتمد البحث في أسلوب القياس الإحصائي، على نموذج المعادلات الهيكلية (SEM) Structural Equation Model، وهو أيضًا ما لم تقم به أي دراسة مثيلة سابقة.

## ٧/٢ ملخص الفصل

تناول الباحث في هذا الفصل، استعراض عددٍ من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، وقد تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات، تناولت المجموعة الأولى الدراسات التي تناولت العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح، حيث تم استعراض أبرز مؤشرات قياس الإفصاح الاختياري، وكذلك الوقوف على مستوى الإفصاح الاختياري، وعلاقته بالحد من ممارسات إدارة الأرباح.

في حين تناولت المجموعة الثانية الدراسات التي تناولت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح، حيث تم التعرف على خصائص لجان المراجعة، والأنشطة التي تُمارسها لجان المراجعة عند تنفيذها لمهامها، وعلاقتها بالحد من ممارسات إدارة الأرباح.

وأخيرًا، فقد اشتملت المجموعة الثالثة على الدراسات التي تناولت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، كما قام الباحث بالتعليق على نتائج الدراسات السابقة، لكل مجموعة على حدة، كما تم إبراز أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، وتحديد الفجوة البحثية. وسوف يستعرض الباحث في الفصل الثالث، دراسة تحليلية لممارسات إدارة الأرباح.

## **الفصل الثالث:**

### **دراسة تحليلية لممارسات إدارة الأرباح**

## الفصل الثالث:

### دراسة تحليلية لممارسات إدارة الأرباح

#### ١/٣ مقدمة

تعتبر ظاهرة إدارة الأرباح، من الموضوعات التي لا تزال تُمثل أهميةً متزايدة في الفكر المحاسبي؛ نظرًا لاهتمام العديد من الجهات البحثية، وإدارات الشركات، وأصحاب المصالح، بدراسة ومتابعة وتحليل طرق وأساليب إدارة الأرباح، وذلك لما لهذه الظاهرة، من آثارٍ كبيرةٍ على الوحدات الاقتصادية التي تمارسها، ولا يتوقف الأمر عند ذلك، بل يتعداه لتصل آثاره إلى المجتمع ككل.

وقد ازداد الاهتمام بموضوع إدارة الأرباح، ولا سيما في الفترة التي تلت الانهيارات المالية، التي حدثت في عددٍ من الشركات العملاقة في العالم، والتي يُعزى غالبيتها إلى الفساد المالي والإداري، وافتقار الإدارة للممارسة الصحيحة في الرقابة والإشراف، وكذلك نقص الشفافية، وضعف الاهتمام بتطبيق المعايير المحاسبية بشكلٍ صحيح، فضلاً عن عدم إظهار المعلومات المحاسبية، لحقيقة الأوضاع المالية للشركات. ويتناول الباحث في هذا الفصل، دراسة تحليلية لممارسات إدارة الأرباح، وذلك من خلال استعراض النقاط التالية:

- مفهوم إدارة الأرباح.
- أنواع إدارة الأرباح.
- دوافع إدارة الأرباح.
- مداخل إدارة الأرباح.
- الآثار المترتبة على إدارة الأرباح.
- مؤشرات إدارة الأرباح.
- وسائل الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
- نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح.

#### ٢/٣ مفهوم إدارة الأرباح

لم يستقر الفكر المحاسبي على تعريفٍ عامٍ وشامل ومحدد لإدارة الأرباح، برغم اهتمام العديد من الدراسات السابقة بظاهرة إدارة الأرباح، حيث تتعدد الآراء حول مفهوم إدارة الأرباح، ففي بعض الأحيان، يتم تعريفها انطلاقاً من الهدف منها، أو استناداً إلى وسائل تحقيقها (أبو هارجة، ٢٠١٣، ص ٣٦).

حيث تحدث إدارة الأرباح، عندما تستخدم الإدارة التقديرات الشخصية في التقارير المالية، وفي هيكله العمليات من أجل تغيير التقارير المالية، وذلك إما بهدف تضليل بعض أصحاب المصالح، بشأن الأداء الاقتصادي الأساسي للشركة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية، التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المفصح عنها (Healy, & Wahlen, 1999, P. 368). كما تُمثل إدارة الأرباح، كافة الإجراءات الإدارية التي تتحرف عن ممارسات التشغيل العادية، ويتم تنفيذها بهدفٍ أساسي، هو مقابلة توقعات أرباح معينة (Roychowdhury, 2006, P. 336).

فهي عبارة عن تدخل متعمد من قبل الإدارة، أو مُعدي القوائم المالية، سواء عند اختيار المعايير أو تطبيقها، أو عند اتخاذ قرارات تمويلية أو تشغيلية، وذلك بهدف الوصول إلى رقم الربح المرغوب فيه، والذي يحقق المصالح الذاتية للإدارة (حامد، ٢٠٠٤، ص ٩).

وعليه، فإن إدارة الأرباح تُمثل ممارسات متعمدة، تتبعها الإدارة عند إعداد وعرض التقارير المالية للشركة، مستغلة المرونة التي توفرها معايير المحاسبة الدولية، في الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية، وكذلك السلطة التقديرية الممنوحة لها، في تقدير بعض عناصر التقارير المالية، بقصد التأثير على دخل الشركة في الأجل القصير، وإكساب التقارير المالية صورة مغايرة للواقع، وذلك بغرض تحقيق أهداف محددة مسبقاً، كتوقعات المحللين الماليين أو الإدارة نفسها، فيما يخص الأرباح المستقبلية، أو المحافظة على اتجاه نمو معين للأرباح، وتسلك الإدارة في سبيل تحقيق هذه الأهداف، أساليب محاسبية وهمية، وعمليات اقتصادية حقيقية (حمزة، ٢٠١٢، ص ٨٠).

ومع أن معظم الباحثين، يميلون إلى إضفاء السمة السلبية على إدارة الأرباح؛ إلا أن البعض منهم (McKee, 2005, P. 82) قد اتخذ موقفاً معاكساً، حين وصفها بأنها إجراءات معقولة، ومقبولة من الناحية القانونية، وذلك إذا ما مُرست مثلاً، ضمن ما يعرف بأسلوب تمهيد الدخل، لتقليل التقلبات في الأرباح، الذي يجعلها قابلة للتنبؤ (مطر، وآخرون، ٢٠١٧، ص ١٤٥).

واستخلاصاً لما سبق، يرى الباحث أن إدارة الأرباح، هي مجموعة من الأساليب والوسائل والأنشطة والإجراءات، المتخذة من قبل إدارة الشركة، لإحداث تحريفات متعمدة في رقم الأرباح المفصح عنها، في الفترة الحالية أو الفترات القادمة، والتي تتم من خلال استغلال المرونة، التي تنطوي عليها المعايير المحاسبية، في الاختيار بين الطرق والبدائل والسياسات المحاسبية، عن طريق التلاعب بالمستحقات، وكذلك السلطة الممنوحة لها، لممارسة بعض التقديرات الشخصية، في بعض عناصر التقارير المالية، كما يُمكن أن تتم من خلال الأنشطة الحقيقية للشركة، باتباع كافة الإجراءات الإدارية التي تتحرف عن ممارسات التشغيل العادية، وهيكله العمليات من أجل تغيير التقارير المالية، وذلك عن طريق اتخاذ قرارات تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية، ويتم ذلك بغرض تحقيق الأهداف الخاصة بمصلحة الإدارة، وهي الدوافع الناتجة عن ضغوط داخلية، وتحقيق الأهداف المتعلقة بمصلحة الشركة، وهي الدوافع الناتجة عن ضغوط الأطراف الخارجية، التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المفصح عنها، بغض النظر عن مشروعيتها، أو طبيعتها أثرها على نشاط الشركة.

### ٣/٣ أنواع إدارة الأرباح

يُمكن تبويب إدارة الأرباح، وفقاً لعدة أسسٍ من زوايا عديدة، يتمثل أهمها فيما يلي: (هلال، ٢٠١٢، ص ص ٤٧-٤٨؛ مازن، ٢٠١٣، ص ص ٦٤-٦٥؛ حسن، ٢٠١٥، ص ٣٨)

#### ١- إدارة الأرباح وفقاً للهدف منها، أو من حيث شرعيتها:

ووفقاً لهذا التوبيب، يُمكن تقسيم إدارة الأرباح إلى نوعين، كما يلي: (Parfet, 2000, P. 485)

- إدارة الأرباح الجيدة/الشرعية: وهي التي تكون وفق ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، من حيث الاختيار بين البدائل والتقديرات المحاسبية، وأيضاً بما يتوافق مع الأنظمة والقوانين، ويحدث هذا النوع من إدارة الأرباح، عندما يحاول المديرين خلق أداءٍ مالي ثابتٍ ومستقر، عن طريق بعض الاختيارات المقبولة، ويكون ذلك في نطاق المعايير المحاسبية، كتمهيد الدخل.

- إدارة الأرباح السيئة/غير الشرعية: وهي التي تخالف وتنتهك المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، للوصول إلى أهداف الإدارة، وهذا النوع من إدارة الأرباح يُمكن اعتباره غش أو خداع أو تضليل، وتحدث إدارة الأرباح في هذه الحالة، بهدف إخفاء الأداء التشغيلي الحقيقي للوحدة الاقتصادية، وذلك مثل: القيام بعملٍ محاسبية وهمية لعمليات غير حقيقية، أو استخدام تقديرات غير معقولة، وهذا يحدث عندما يكون الأداء المالي غير جيد للوحدة الاقتصادية، وترغب الإدارة في تضليل الملاك وذوي المصالح في الوحدة الاقتصادية، عن هذا الأداء المنخفض، لتجنب توقيع جزاءات أو تغيير في الإدارة، وهذا أقرب إلى ما يُعرف بالغش المحاسبي.

## ٢- إدارة الأرباح وفقاً لمدى اتفاقها أو اختلافها مع المعايير المحاسبية:

وفقاً لتعريف (Healy, & Wahlen, 1999, P. 368) لإدارة الأرباح، يُمكن تقسيم إدارة الأرباح إلى ثلاثة أنواع، كما

يلي:

- إدارة الأرباح التي تتفق مع المعايير والسياسات المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً: وذلك مثل هيكله بعض المعاملات، بطريقة تتفق مع المعايير والسياسات، بهدف التأثير على الأرباح في اتجاه معين، مثل: هيكله عقود الإيجار، وتوافر الشروط اللازمة لمعالجة تلك العقود كتأجير رأسمالي، والاعتراف بالربح في بداية التأجير، ليتم معالجتها بطريقة العقود الرأسمالية وليست العقود التشغيلية.

- إدارة الأرباح التي يصعب التفرقة بينها وبين المعايير والسياسات المحاسبية: وهي إدارة الأرباح التي تحدث في إطار المعايير، حيث ينصب الاهتمام هنا على روح المعيار، وليس الالتزام الفعلي بكل ما ورد في المعيار، عن طريق استغلال التقديرات المحاسبية التي تسمح بها المعايير، مثل: تقدير أعمار الديون، وتقدير المخصصات بأقل أو أكبر مما يجب، وتقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة.

- إدارة الأرباح التي تتعارض مع المعايير والسياسات المحاسبية: وهي إدارة تنتهك المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، وهذا النوع يعتبر غشاً أو خداعاً، ومن السهل اكتشافه من قبل مراقبي الحسابات، مثل: تطبيق قواعد خاطئة للاعتراف بالإيراد، أو تسجيل مبيعات وهمية، ويدخل هذا النوع في نطاق الغش والتلاعب في التقارير المالية، وبالتالي، فهذا النوع يخرج عن دائرة إدارة الأرباح.

## ٣- إدارة الأرباح وفقاً لمستوى المرونة الموجودة في المعايير المحاسبية، أو من حيث مدى تأثيرها على التدفق النقدي:

يُمكن تصنيف إدارة الأرباح من حيث درجة المرونة، أو مستوى المرونة الموجودة في المعايير المحاسبية، كما يلي:

(Gunny, 2010, P. 856; Cohen, et al., 2008, P. 758)

- إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات: تحدث في حالة وجود مرونة في المعايير المحاسبية، ووجود بدائل لكل سياسة محاسبية، مع وجود تقديرات محاسبية في مواقف معينة، فإن الإدارة يُمكن أن تستخدم تلك المرونة والتقديرات المحاسبية في إدارة الأرباح، بما يحقق دالة هدفها، ولكن يقتصر تأثيرها على الدخل دون التدفقات النقدية.

- إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية: تحدث في حالة إحكام المعايير المحاسبية، وعدم وجود عدة بدائل لكل سياسة محاسبية، فتلجأ الإدارة إلى إحداث تغييرات اقتصادية حقيقية، في أنشطة الشركة الرئيسية، كالإنتاج والاستثمار والمبيعات، مثل: التخفيض الاختياري لنفقات البحوث والتطوير، وتخفيض أو زيادة أسعار البيع آخر العام، للتأثير على إيرادات المبيعات سواء بالزيادة أو بالنقص، والتوسع في منح الائتمان للعملاء آخر العام، لجذب المزيد من العملاء، وزيادة حجم الإنتاج، من

أجل تخفيض تكلفة البضاعة المباعة، وتأجيل بعض الاستثمارات الهامة، وتوقيت بيع الأصول الثابتة، ورسملة بعض المصروفات، وهذا النوع يؤثر على التدفقات النقدية.

#### ٤- إدارة الأرباح وفقاً لنية الإدارة:

- الإدارة المعلوماتية الأرباح: ويهدف هذا النوع إلى توفير معلومات لمستخدمي التقارير المالية، بما في ذلك المستثمرين وغيرهم، حول مستقبل التدفقات النقدية للشركة، وتوقعاتها المستقبلية.

- الإدارة الانتهازية الأرباح: ويهدف هذا النوع إلى التأثير على النتائج المالية، من أجل تدعيم حصول الإدارة على بعض المنافع الخاصة بها، على حساب مصالح الأطراف الأخرى، مما يُمثل سلوكاً انتهازياً.

#### ٥- إدارة الأرباح وفقاً للأثر النهائي على الأرباح، أو من حيث اتجاهها:

- إدارة الأرباح الصاعدة: إدارة الأرباح التي تؤدي إلى تعظيم الأرباح.

- إدارة الأرباح الهابطة: إدارة الأرباح التي تؤدي إلى تدنية الأرباح.

- إدارة الأرباح الثابتة/المستقرة: إدارة الأرباح التي تؤدي إلى تمهيد الأرباح.

- إدارة الأرباح التي تؤدي إلى الاعتراف المبكر بأكبر قدرٍ من الخسائر (Big Bath) الاغتسال الكبير.

ونظراً لأهمية مفهوم إدارة الأرباح، فقد ركزت مجموعة كبيرة من الأبحاث إلى حدٍ كبير، على أنشطة الإدارة المحاسبية للأرباح، وقليلٌ من الأبحاث حول التلاعب بالأنشطة الحقيقية، والتي تعتبر أكثر الأساليب شيوعاً للتلاعب بالأرباح المفصح عنها، دون انتهاك مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً، وعلى سبيل المثال: (Dechow and Sloan, 1991; Friedlan, 1994; Rangan, 1998; Teoh et al., 1998a; 1998b; 1998c; DuCharme et al., 2001; Gramlich and Sorensen, 2004; Cheng and Warfield, 2005; Morsfield and Tan, 2006; Roychowdhury, S., 2006; Fan, 2007; Cohen et al., 2008; Chang et al., 2010; Cohen and Zarowin, 2010; Gunny, 2010; Kothari et al., 2012; Zang, 2012).

علاوةً على ذلك، فقد وجدت الأبحاث الحديثة دليلاً على نشاطٍ آخر لإدارة الأرباح، وهو إعادة تبويب بنود قائمة الدخل، أو ما يُسمى (Classification Shifting)، وهذا يحدث ضمن حدود مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً، ولكن لا تعتبر إدارة أرباح حقيقية أو محاسبية، وعلى سبيل المثال: (McVay, 2006; Athanasakou, et al., 2009; Fan, et al., 2010)، وعلى وجه التحديد، ففي حين أن إدارة الأرباح المحاسبية والحقيقية تُغير الأرباح المفصح عنها، فإن تغيير التصنيف يتلاعب بالأرباح، دون أن يكون له أي تأثيرٍ على صافي الدخل النهائي (McVay, 2006; Fan, et al., 2010)، حيث أشارت (McVay, 2006, P. 502) إلى أن المستثمرين والمحليلين، يُولون مزيداً من الاهتمام للأرباح الأساسية، وبالتالي، يتلاعب المديرون بالأرباح الأساسية للأعلى، من خلال تحويل النفقات الأساسية، مثل: تكلفة البضاعة المباعة، والمصروفات العمومية والبيعية والإدارية، إلى بنودٍ خاصة.

كما قدمت دراسات أخرى، تصنيفاً آخر لأنشطة إدارة الأرباح، على سبيل المثال: يصنف (Scott, 1997, PP. 383-) (384) أنشطة إدارة الأرباح، إلى أربع مجموعات: الاجتسال الكبير أو ما يُسمى (Big Bath)، وتمهيد الدخل (Income Smoothing)، وزيادة الدخل، وتخفيض الدخل.

ويعتبر تمهيد الدخل من أبرز الأساليب والطرق المستخدمة في إدارة الأرباح، وأكثرها شيوعاً، حيث تهدف هذه الطريقة إلى تقليل التفاوت والتقلبات في الأرباح المعلنة، بين الفترات المالية المختلفة، بشكلٍ متعمد من قبل إدارة الشركة، وذلك بهدف الحفاظ على استقرار وثبات هذه الأرباح.

وعلى غرار (Scott, 1997)، يُقدم (Levitt Jr, 1998, Para. 20) خمس مجموعات، من أنشطة إدارة الأرباح، وهي: مصرفوات الاغتسال الكبير أو ما يُسمى (Big Bath)، والمحاسبة الإبداعية عند الاكتساب أو الاستحواذ أو محاسبة الاندماج الاحتياطية (Creative Acquisition Accounting)، وتكوين الاحتياطيات المؤقتة أو المغالاة في تكوين الاحتياطيات (Cookie Jar Reserve)، وسوء استخدام مفهوم الأهمية النسبية (Abuse of Materiality)، والتلاعب في توقيت الاعتراف بالإيراد (Revenue Recognition).

ويحدث الاغتسال الكبير أو ما يُسمى (Big Bath)، عندما تلجأ إدارة الشركة إلى التخلص من كافة الخسائر، دفعةً واحدة في سنةٍ واحدة، بهدف إدارة أرباح السنوات التالية لأغراضٍ معينة، على سبيل المثال: عندما تتوقع الشركات عدم تحقيق الأرباح المستهدفة، وتكون الفجوة بين الأرباح الفعلية والأرباح المستهدفة، أكبر مما يُمكن تعديله من خلال استخدام إدارة الأرباح، في هذه الحالة، قد يدير المديرون الأرباح بشكلٍ تنازلي، والاعتراف المبكر بأكبر قدرٍ من الخسائر، لعمل احتياطيات تساعد على الإفصاح عن ربح، في الفترات اللاحقة (Alhadab, 2012, PP. 22-23).

ومن الجدير بالذكر، أنه توجد مجموعة متنوعة من الأساليب، التي يُمكن اتباعها من أجل قيام الإدارة بإدارة الأرباح، فقد تعتبر الإدارة أن بعض المعلومات، غير مهمة نسبيًا ولا تقوم بالإفصاح عنها، وتُبرر ذلك باتباعها لشرط الأهمية النسبية، الحاكم للإطار المفاهيمي المحاسبي، مما يُوجه صانعي ومتخذي القرار، لاتخاذ قرارات محسوبة مسبقًا (Brewer, et al., 2002, P. 2 & Arens, et al., 2008, P. 56)، كذلك فإن الشركات قد تلجأ إلى تأخير المصرفوات، عن طريق تدوير المصرفوات، بصفتها مصرفوات رأسمالية، وتوزيعها على السنوات اللاحقة، أو قد تلجأ الشركات إلى تعجيل الاعتراف بالإيرادات، اعتمادًا على طبيعة نشاطها، كأن يتم الاعتراف بعملية بيعٍ على أنها إيرادات لنفس السنة، رغم كونها تخص أكثر من سنةٍ مالية واحدة، أو زيادة حجم توريد البضائع في الربع الأخير من السنة المالية، وقبدها على أنها مبيعات، حيث إنه من الصعوبة بمكانٍ على البائع، التقرير عن وقت اكتساب الإيراد، خاصةً إذا كان على البائع الوفاء بالتزامات مؤجلة، أو عندما يحتفظ المشتري بحق إعادة البضاعة (Brewer, et al., 2002, PP. 4-5)، وقد تلجأ بعض الشركات إلى إدراج مصرفواتٍ وهمية، أو إيراداتٍ وهمية، أو قد تلجأ إلى الاعتراف ببعض المصاريف الطارئة، على أنها مصاريف عادية، أو تخفيض مخصصات التقاعد، أو عن طريق زيادة البنود المدرجة خارج الميزانية، أو قيام الشركة بعدم إدراج تكلفة اقتناء أحد الأصول الثابتة، وإبرامها لعقد إيجار وهمي، تدفع بموجبه مصرفوات إيجار ثابتة لأصلٍ مملوك (السرطاوي، وآخرون، ٢٠١٣، ص ص ٨٢٦-٨٢٧).

وأخيرًا، فقد تم تصنيف تعريفات إدارة الأرباح، إلى ثلاثة تصنيفات: الأبيض والأسود والرمادي، الأبيض: يتضمن التعريفات التي ترى أن إدارة الأرباح مفيدة، تعزز وتدعم شفافية التقارير المالية، ومن ثم، فإنها تستخدم ميزة المرونة في اختيار المعالجة المحاسبية، للإشارة إلى المعلومات الخاصة للمديرين عن التدفقات النقدية، والأسود: يتضمن التعريفات التي ترى أن إدارة الأرباح ضارة، تتضمن التحريف والغش التام، ومن ثم، فإنها ممارسة استخدام الحيل والخدع، لتحريف أو تخفيض شفافية التقارير المالية، والرمادي: يتضمن التعريفات التي ترى أن إدارة الأرباح محايدة، إذا هدفت إلى التلاعب في التقارير سواء للمنفعة أو لتدعيم الكفاءة، في حدود الالتزام بالمعايير الواضحة، ومن ثم، فإنها تُمثل اختيار المعالجة المحاسبية التي قد تكون نفعية، لتعظيم المنفعة للإدارة فقط، أو ذات كفاءة اقتصادية (Ronen, 2008, PP. 25-26)؛ عبد الرحمن، وهاشم، ٢٠١٦، ص ص ٩٢-٩٣).

واستخلاصًا لما سبق، يرى الباحث أن هناك عدة طرق، لتقسيم وتبويب أنواع إدارة الأرباح، تختلف باختلاف الهدف والغرض منها، حيث يتميز كل تبويب بتحقيق غرض معين، وقد تلجأ الإدارة إلى الجمع بين أكثر من نوع، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة.

### ٤/٣ دوافع إدارة الأرباح

تُشير معظم الدراسات السابقة إلى تقسيم دوافع إدارة الأرباح، إلى: دوافع سوق رأس المال، ودوافع التعاقد، والدوافع التنظيمية (Healy, & Wahlen, 1999, PP. 370-379).

ولإبراز هذه الدوافع، لا بد من الاستناد إلى نتائج الدراسات السابقة، التي حددت هذه الدوافع، ويُمكن إبرازها كما يلي: (اللوزي، ٢٠١٣، ص ص ١١-١٢)

#### ١- الدوافع المتعلقة بتوقعات وتقديرات السوق المالي:

أشارت بعض الدراسات إلى أن الاستخدام السائد للمعلومات المحاسبية، من قبل المستثمرين والمحللين الماليين، للمساعدة على تقييم الأسهم، يُمكن أن يولد دافعًا أو حافزًا للمديرين للتلاعب بالأرباح، وذلك محاولةً منهم للتأثير على أداء أسعار الأسهم، في المدى القصير، ومن ذلك دراسة (Dechow, et al., 1995)، ودراسة (Scott, & O'Brien, 2003)، ودراسة (Coles, et al., 2006)، كما وضع (Stolowy, & Breton, 2004, P. 14) هذه الدوافع في ثلاثة تبويات، هي: دوافع خفض التكلفة التنظيمية، ودوافع خفض تكلفة رأس المال، ودوافع تعظيم منفعة المديرين.

#### ٢- الدوافع التعاقدية:

تُستخدم المعلومات المحاسبية، للمساعدة على رصد وتنظيم العقود، بين الشركة والملاك المتعددين، حيث تنشأ عقود المكافآت الإدارية الصريحة والضمنية، للمواءمة بين مصالح الإدارة وأصحاب المصالح الأخرى (Scott, & O'Brien, 2003, P. 377)، كما يُمكن أن يتم تقسيم الدوافع التعاقدية لممارسات إدارة الأرباح، إلى نوعين، هما: عقود مكافآت الإدارة، وعقود المديونية.

#### ٣- الدوافع التنظيمية:

بينت الدراسات أنه كلما زادت احتمالات تعرض الشركة إلى ضغوط خارجية، وتدخلات من قبل الحكومة، لجأت إدارة الشركة إلى تبني سياسات محاسبية، تُظهر مستويات منخفضة من الربحية (Stolowy, & Breton, 2004, P. 21). حيث تقوم الإدارة بممارسات إدارة الأرباح، لتحقيق مجموعة متنوعة من الدوافع، ويُمكن حصر هذه الدوافع في: الدوافع ذات العلاقة بمصلحة الشركة، وهي الدوافع الناتجة عن ضغوط الأطراف الخارجية، والدوافع ذات العلاقة بمصلحة الإدارة، وهي الدوافع الناشئة عن ضغوط داخلية، والدوافع ذات العلاقة بالبيئة الاقتصادية، ويتم تناولها كالتالي: (النمكي، ٢٠٢٠، ص ص ٣٣-٣٩)

#### ١- الدوافع ذات العلاقة بمصلحة الشركة:

وتشمل: الوفاء بتوقعات المحللين الماليين، والوفاء بمستويات الأرباح (المستويات القياسية للأرباح)، وجذب رؤوس الأموال، وعقود الديون، ودوافع العاملين بالشركة، والأزمات المالية الخاصة بالشركة.

- الوفاء بتوقعات المحللين الماليين: يُمكن أن يخلق الطلب على المعلومات المحاسبية، من قبل الأطراف المختلفة ذات العلاقة، مثل: المحللين الماليين، دافعًا من قبل المديرين للتأثير على أسعار الأسهم، حيث يعتقد المحللون الماليون والصحافة

والمهتمون بالشأن المالي، بأن الاستمرارية في تحقيق الأرباح، تعتبر مؤشرًا لربحية الشركة الحالية والمستقبلية، وأن الشركة ذات الأداء الجيد، تكون مستقرة ماليًا ولديها فرص نمو مستقبلية، وبذلك يتولد الحافز لإدارة الشركة، للتركيز على قدرة الشركة على تلبية توقعات المحللين الماليين، كمرآة عاكسة لإمكانيات وقدرات الشركة (Cruz, & Luiz, 2015, P. 1)، وتكمن أهمية ذلك، في اعتماد المستثمرين في اختيار مجموعة من الشركات للاستثمار فيها، على توقعات أولئك المحللين بشأن هذه الشركات؛ لذلك تعتبر تلبية توقعات المحللين الماليين، أمرًا مهمًا لدى إدارات الشركات.

هذا وقد أكدت دراسة (Herrmann, et al., 2003, P. 89)، أن الشركات اليابانية تستخدم الدخل الناتج من بيع الأصول الثابتة، والاستثمارات طويلة الأجل، للعمل على تضيق الفجوة بين توقعات المحللين الماليين، والأرباح المفصح عنها في قائمة الدخل، كما أظهرت دراسة (Graham, et al., 2005, P. 65) اعتقاد الإدارة بأهمية هذه الأرباح للأطراف الخارجية، وأن تلبية -وربما تجاوز- توقعات هؤلاء المحللين الماليين، تعتبر ذات أهمية كبيرة، لتحقيق واكتساب المصداقية في سوق المال.

- الوفاء بمستويات الأرباح (المستويات القياسية للأرباح): قد تقوم الإدارة بممارسات إدارة الأرباح، بهدف تحقيق معايير الأرباح، هذه المعايير يُمكن أن تأخذ شكل تحقيق أرباح صفرية، حيث تكون ربحية السهم أكبر من أو تساوي الصفر (Burgstahler, & Dichev, 1997, P. 99)، أو إحداث تغيير موجب في الأرباح، بحيث تكون أرباح العام الحالي أكبر من أو تساوي أرباح العام الماضي (Roychowdhury, 2006, P. 345)، وقد أجرت دراسة (Jackson, & Wilcox, 2000, P. 3) بحثًا، لمعرفة ما إذا كان المديرون قد منحوا تخفيضات في أسعار المبيعات في الربع الرابع، لتسريع عمليات البيع، وتجنب الخسائر، وتخفيض كلٍ من الأرباح والمبيعات، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة، إلى أن المديرين قد أقروا تخفيضات في أسعار المبيعات في الربع الرابع، للوفاء بأهداف التقارير المالية السنوية.

وفي الأوقات السيئة، يكون لدى المديرين الدوافع لزيادة أرباح الفترة الحالية، من خلال الاقتراض من الأرباح المستقبلية، وذلك لحد من احتمال الفصل من الخدمة، وبالمثل، فإن المديرين لديهم دوافع أيضًا، لتخفيض أرباح الفترة الحالية في الأوقات الجيدة، ونقلها إلى فترات مستقبلية، عندما تكون الظروف الاقتصادية غير مواتية، وقد أوضح (Bartov, 1993, P. 840) أن تلاعب المديرين بالأرباح باستخدام بيع الأصول، يكون بغية الحد من تذبذبات الأرباح مع مرور الزمن، وبشكلٍ أكثر تحديدًا، فقد توصل إلى أن الدخل الناتج من بيع الأصول، يكون أعلى بشكلٍ كبير، بالنسبة للشركات التي تُظهر انخفاضًا في أرباحها السنوية، مقارنةً بالشركات التي تُظهر زيادةً في أرباحها السنوية.

- جذب رؤوس الأموال: وهو أحد دوافع الإدارة للقيام بممارسات إدارة الأرباح، سواء كان ذلك من خلال الإصدار الأولي للأسهم (Initial Public Offering (IPO)، أو في حالة إصدار أسهم جديدة (Seasoned Equity Offering (SEO)، وقد أشارت دراسة (Teoh, et al., 1998, P. 63) إلى أن الشركات خلال الإصدار الأولي للأسهم، من المرجح أن تحقق أرباحًا أعلى من غيرها من الشركات، التي لا تقوم بهذا الإصدار، وفي حالة إصدار أسهم جديدة، فقد أشارت دراسة (Cohen, & Zarowin, 2010, P. 2) إلى قيام الشركات بإدارة الأرباح الحقيقية، بهدف ضبط والتحكم في الأرباح قبل إصدار أسهم جديدة.

- عقود الديون: تُلزم عقود الديون الشركة بصفاتها كطرفٍ مدين، بالامتثال لمجموعة شروطٍ وقيود، تقوم على أساس تجنب القيام بأي إجراءات، من شأنها زيادة المخاطر التي يتحملها المقرضون، وتؤدي إلى الاختيار بين السياسات المحاسبية، وأسس وطرق القياس، التي تُزيد من قيمة الأصول والإيرادات، وتُخفض الالتزامات (زين الدين، ٢٠١٢، ص ١٦٠)، فعندما تتقدم الشركة بطلب الحصول على قرض، يجب أن توفر القوائم المالية تأكيدًا، على قدرة الشركة على سداد التزاماته، حيث يترتب

على عدم الوفاء بالشروط، التي تتضمنها عقود الديون، تحمّل الشركة تكاليف أخرى، خاصة بإعادة التفاوض، وإعادة التمويل، وإعادة الهيكلة، بالإضافة إلى فرض قيود جديدة، تحد من حرية الشركة في اتخاذ القرارات، التي تتعلق بالاستثمار والتمويل، وخضوع الشركة للمراقبة من قبل الدائنين، مما يجعل الإدارة تلجأ إلى المحافظة على عدم انتهاك تلك القيود، والعمل على زيادة الأرباح (جندي، ٢٠٠٤، ص ٦٣؛ راضي، ٢٠١٣، ص ٣٧).

وقد أظهرت العديد من الدراسات، الدوافع القوية للإدارة للتلاعب بالأرباح، حال وجود عقود القروض التي تعتمد على ربحية الشركة، من أجل تجنب مخاطر الإلغاء لعقد الدين، أو إعادة التفاوض بشأن شروط القروض (Lee, & Liu, 2006, P. 12)، أو جذب تمويل خارجي بتكلفة منخفضة، ومن هذه الشروط، ألا تتجاوز الأرباح الموزعة نسبة معينة من الأرباح، أو أن تغطي الفوائد المستحقة قدرًا معينًا من الأرباح، وقد تنص تلك الشروط، على ألا يتم عقد ديون جديدة، ما لم يتم استيفاء شروط معينة، وقد يتم في بعضها التحكم في أوجه استخدام القروض نفسها.

- دوافع العاملين بالشركة: لا تتم ممارسة إدارة الأرباح على مستوى الإدارة العليا فقط، ولكن أيضًا على مستوى الإدارات التشغيلية، حيث يقوم مديرو الإدارات التشغيلية بمعالجة البيانات المالية، بهدف الحصول على المكافآت، والفوز بالترقيات، وتجنب انتقاد الأداء الضعيف، أو اتخاذ إجراءات تزيد من رواتبهم، وفي كثير من الأحيان، يتعاملون مع أنظمة الحوافز بطرق غير مباشرة، لكنها في إطار القانون، مثل: نظم التعويضات على أساس المدة، وتندرج هذه الدوافع تحت مظلة التدفق النقدي، والتي تتعلق بمجموع الأموال المتدفقة إلى الشركة، من المستفيدين من زيادة أنشطة المبيعات (Ahearne, et al., 2012, P. 15)، ومن أهم مخاطر إدارة الأرباح في المستويات الإدارية الدنيا، إخفاء مشاكل التشغيل عن الإدارة العليا، فتبقى الأخطاء بدون تصحيح والمشاكل بدون حلول، لفترة زمنية طويلة (عيسى، ٢٠٠٨، ص ١٩).

- الأزمات المالية الخاصة بالشركة: عندما تواجه الشركة أزمة مالية أو تعثرًا ماليًا، يُصبح الاهتمام بالتدفقات النقدية من أولويات المديرين، وذلك لأن التدفقات النقدية تعتبر المقياس التقليدي، لتقييم مخاطر الائتمان وحالات الإفلاس (Graham, et al., 2005, P. 20)، أو خطر الخروج من تصنيف استثماري معين (مؤشرات الشركات في سوق الأوراق المالية)، وهناك العديد من العقود التي تتضمن تصنيفات ائتمانية، تعتمد على الفئة الاستثمارية التي تخضع لها الشركة، وبالتالي، فإن مثل هذه الشركات، لديها دوافع للعمل على زيادة التدفقات النقدية التشغيلية، لتجنب خفض تصنيف الشركة في الفئة الاستثمارية (Beaver, et al., 2006, P. 332).

## ٢- الدوافع ذات العلاقة بمصلحة الإدارة:

وتشمل: مكافآت الإدارة، والأمان الوظيفي للإدارة، والقيم والاعتبارات الأخلاقية للإدارة.

- مكافآت الإدارة: وهنا تستخدم فيها الإدارة الطرق والوسائل، التي تزيد من المكافآت التي تحصل عليها، وقد قامت بعض الدراسات السابقة، بدراسة العلاقة بين إدارة الأرباح ومكافآت الإدارة، حيث بينت دراسة (Healy, 1985, P. 106) قيام المديرين بإدارة الأرباح، لزيادة المكافآت الخاصة بهم، وأظهرت نتائجها أن شروط عقود مكافآت الإدارة، أثرت على إعداد التقارير المالية واعتماد خطط جديدة للمكافآت، كما وجدت دراسة (DeAngelo, H., & DeAngelo, L., 1985, P. 62) أن المديرين يمارسون سلطتهم التقديرية، لتقديم صورة مثالية فيما يتعلق بالأداء، من أجل البقاء في مناصبهم لفترة أطول، والحصول على المزيد من المكافآت المرتبطة بالأرباح.

وقد يكون الدافع لإدارة الأرباح، زيادة المنافع الذاتية الخاصة بالإدارة، والمرتبطة بشراء وبيع الأسهم التي تمتلكها، على سبيل المثال: إدارة خيارات الأسهم الممنوحة للإدارة، وتُشير بعض الأبحاث إلى أن استخدام الخيارات، يخلق حافزًا لخفض سعر

سهم الشركة مؤقتًا، قبل تاريخ منح الخيار، وبالتالي، خفض سعر شراء الخيار؛ لذلك فقد تتدخل الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية، لخفض سعر الأسهم في فترة ما قبل تاريخ المنح، وذلك لتخفيض سعر السهم في يوم المنح ( Baker, et al., 2003, P. 561).

- الأمان الوظيفي للإدارة: قد يكون الدافع وراء إدارة الأرباح تحقيق الأمان الوظيفي، والذي يتمثل في الحد من التهديدات، التي يُمكن أن تتعرض لها الإدارة، مثل: العزل أو الإقالة، فالشركات التي يكون لدى مديريها مخاوف تتعلق بالأمان الوظيفي، تتجه لممارسات إدارة الأرباح (Sun, et al., 2013, P. 324)، وعلى هذا النحو، قد تكون الإدارة على استعدادٍ للتضحية بأداء الشركة، على المدى الطويل، من أجل تحقيق أهداف الأرباح قصيرة الأجل (Graham, et al., 2005, P. 40)، وتُؤخذ الأرباح المنخفضة أكثر من ضعف أداء الأسهم في السوق، كمبررٍ وسببٍ مباشر لتغيير الإدارة (DeAngelo, L., 1988, P. 7)، ويعتبر دافع الأمان الوظيفي، من الدوافع القوية جدًا لإدارة الأرباح في البيئة المصرية، بسبب ارتفاع معدل البطالة، ومدى نمو الاقتصاد المصري (Makhaiel, 2013, P. 327).

- القيم والاعتبارات الأخلاقية للإدارة: إن تحقيق المنفعة الذاتية للإدارة، أو تلبية متطلبات أصحاب المصالح، ليست الدافع الوحيد في اتخاذ قرار إدارة الأرباح، فقد تكون الاعتبارات الأخلاقية أيضًا عاملاً مهمًا، في اتخاذ قرار إدارة الأرباح، فعندما تكون هناك قيم أخلاقية لدى الإدارة، فإن الإدارة تنظر للأهمية النسبية للعوامل الاقتصادية، في مقابل الاعتبارات الأخلاقية، عند اتخاذها لقرار إدارة الأرباح، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز مسؤولية الإدارة، عن التقارير المالية الصادرة عن الشركة، ولكن في الواقع، فإن جميع التقارير المالية الاحتياطية، تحتوي على ممارسات لإدارة الأرباح (Grasso, et al., 2009, PP. 45-46).

وفي ضوء ذلك، يرى بعض المديرين، أن ممارسات إدارة الأرباح التشغيلية، أكثر توافقًا واتساقًا مع القيم الأخلاقية، مقارنةً بممارسات إدارة الأرباح المحاسبية، وقد وثقت ذلك دراسة (Vladu, 2015, P. 4) في بحثها الاستطلاعي، حول مدى توافق ممارسات إدارة الأرباح التشغيلية، مع القيم الأخلاقية، من وجهة نظر الإدارة، بدلًا من ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية، ولكن إذا كانت ممارسات إدارة الأرباح التشغيلية، تتوافق مع القيم الأخلاقية أكثر من غيرها من ممارسات التلاعب الأخرى؛ إلا أنها في نفس الوقت لها آثار غير إيجابية، خاصةً فيما يتعلق بقيمة الشركة في الأجل الطويل (Graham, et al., 2005, P. 66).

### ٣- الدوافع ذات العلاقة بالبيئة الاقتصادية:

وتشمل: النظم القانونية، والنظم الاقتصادية، والأزمات الاقتصادية، ونوع الصناعة.

- النظم القانونية: تختلف النظم القانونية باختلاف الدول، فعند النظر للنظم القانونية، فيما يتعلق بقطاع الاستثمار، نجد أن هناك نظم قانونية على سبيل المثال، توفر حماية أكبر للمستثمرين، فيما يتعلق بملكية مساهمي الأقلية والدائنين (La Porta, et al., 2002, P. 1147)، وتؤثر درجة الحماية المقدمة للمساهمين على ممارسات إدارة الأرباح، فقد وجدت دراسة (De Vries, 2012, P. 15) أن ممارسات إدارة الأرباح الاقتصادية، تحدث في الدول التي توفر حماية أكبر للمستثمرين؛ لذلك تعتبر القواعد واللوائح التنظيمية ذات أهمية بالغة، لحماية المستثمرين سواء المساهمين أو الدائنين، مثل: فرض عقوباتٍ على الإفصاحات الخاطئة، وأيضًا القوانين الخاصة بفحص التقارير المالية، وكذلك القوانين الضريبية.

وعلى سبيل المثال: تختلف القوانين الضريبية بشكلٍ كبير بين مختلف الدول، فقد تقوم بعض الدول بتخفيض معدلات الضريبة على الشركات، لتشجيعها وتحفيزها على توسيع نشاطها، ويخلق هذا التخفيض في معدلات الضريبة، الدافع لدى

الشركات لتحقيق أقصى منفعة ممكنة، عن طريق إدارة أرباحها، ويُمكن للشركات أن تحصل على وفورات ضريبية، حيث تحدد الشركات مستوى حساباتها المتعلقة بالضرائب، بما يتفق مع حسابات إدارة الأرباح (Lee, & Swenson, 2011, P. 259)، وفي حالة وجود معدلات ضريبية مرتفعة، تتبع الشركات الوسائل الممكنة لتخفيض هذه المعدلات، بما لا ينتهك القانون، ومن هذه الوسائل إدارة الأرباح.

- النظم الاقتصادية: في الواقع، تعتبر ممارسات إدارة الأرباح في اقتصاديات السوق، أكبر منها في الاقتصاديات الموجهة، فشرركات القطاع الخاص تكون لديها فرص أكبر للتلاعب في أرباحها، مقارنةً بالشركات في اقتصاد السوق الموجه، ويرجع ذلك إلى ارتفاع مستوى التباين في المعلومات، بين المديرين وأصحاب المصالح الأخرى، وقد أيدت ذلك دراسة (Burgstahler, et al., 2006)، التي أجريت في (١٣) دولة أوروبية، حيث توصلت نتائجها إلى أن إدارة الأرباح في شركات القطاع الخاص، أكبر منها في شركات الاقتصاديات الموجهة.

- الأزمات الاقتصادية: نتيجة تدهور الأوضاع في الأسواق المالية بشكل عام، تنشأ الضغوط من قبل أصحاب المصالح؛ نظرًا للظروف المالية التي تمر بها الشركة، ولذلك فإن الدوافع للتحكم في الأرباح في ظل الأزمة، تكون أكبر بالنسبة للشركات التي تواجه صعوبات مالية أكبر، وبالتالي، فإنه كلما ارتفع مستوى التقلبات والاضطرابات في السوق، يكون هناك استعداد أكبر من جانب المديرين، للحد من حالة عدم التأكد حول الأداء المستقبلي للشركة، والاستعداد أكثر للإفصاح عن أرباح ثابتة، بما يتماشى مع الاحتياجات المتزايدة، من قبل أصحاب المصالح (Cruz, & Luiz, 2015, P. 1).

- نوع الصناعة: تُستخدم المعلومات المحاسبية، في تنظيم ومراقبة الشركات في بعض الصناعات، وتحفز اللوائح عملية إدارة الأرباح، من قبل الجهات العاملة في بعض الصناعات، فقد تقوم بعض الشركات بممارسة إدارة الأرباح، بهدف الحياد عن أهداف صناعة معينة (Makarem, 2015, P. 29)، ففي شركات التأمين على سبيل المثال، فإن الشركة التي تمر بحالة تعثر مالي، وعليها الوفاء بشروط الحد الأدنى، من متطلبات الصحة المالية، تقوم الإدارة بإجراء تخفيض مبالغ فيه، في الاحتياطيات المقدرة للخسائر (Petroni, 1992, P. 503).

واستخلاصًا لما سبق، يرى الباحث أن إدارة الأرباح ترتبط بشكلٍ جذري بإدارة الشركة، من خلال أنها صاحبة الامتياز في هذا العمل، ولها المصلحة الكبرى في انتهاج هذا الأسلوب، ولأسبابٍ متعددة؛ إلا أن ذلك قد يكون سلاحًا ذا حدين، فعند تحقيق منافع ذاتية تخص الإدارة، قد يكون لإدارة الأرباح تأثيرًا جوهريًا، على المركز المالي الحقيقي للشركة، إذ أن الإدارة دائمًا ما تخلق حافزًا قويًا للتأثير على المعلومات المالية، بما يحقق مصالحها، حيث إن الدافع الذاتي للإدارة، له تأثير كبير في إدارة الأرباح، وهذا الأمر متعلق بسلوكية العنصر البشري الذي يدير الشركة، إذ أن الإنسان دائمًا ما يطمح إلى تحقيق الأفضل، بدافع ذاتي مرتبط بسلوكياته الشخصية.

### ٥/٣ مداخل إدارة الأرباح

تتطلب ممارسات إدارة الأرباح، العديد من الطرق والوسائل، التي يُمكن أن تستخدمها الإدارة، للتأثير على رقم الربح، وصولًا إلى رقم الربح المرغوب فيه (حامد، ٢٠٠٤، ص ١٥)، وقد أوضح (الرسيني، ٢٠١٠، ص ٨٧) أن ممارسات إدارة الأرباح، تتم بهدف الوصول إلى رقم الربح المستهدف، أو التخفيف من تقلبات الأرباح، أو تجنب التقرير عن خسائر، وهي إجراءات متعمدة من جانب الإدارة، بسبب وجود دوافع معينة، وبالتالي، فإن الإدارة تستخدم بعض الأساليب، عند قيامها بإدارة

الأرباح، وهذه الأساليب يُمكن تصنيفها إلى نوعين، قد تختار الإدارة أحدهما أو كليهما، للتأثير على الربح المحاسبي، وهما: (الرسيني، ٢٠١٠، ص ٩٢)

- النوع الأول: يقوم على استخدام متغيرات محاسبية، تتعلق باختيار السياسات، أو الطرق المحاسبية المتعلقة بالقياس أو التقدير، استغلالاً للمرونة المتاحة في اختيار البدائل المحاسبية، للتأثير على أرباح الفترة المالية، وهو ما يُسمى بالمدخل المحاسبي.

- النوع الثاني: يقوم على استخدام قرارات إدارية وتشغيلية، تتعلق بأنشطة الإنتاج والاستثمار والمبيعات، وذلك لتعديل الإيرادات أو المصروفات، من خلال تغيير توقيت حدوث أحداث مالية معينة، وهو ما يُسمى بالمدخل الحقيقي.

وبناءً على ما سبق، يُمكن التمييز بين مدخلي لإدارة الأرباح، هما: المدخل المحاسبي والمدخل الحقيقي: (هلال، ٢٠١٢، ص ص ٥٥-٦٣، بتصرف)

#### ١- المدخل المحاسبي:

تتعدد الأساليب والأدوات المحاسبية، التي يُمكن أن تستخدمها الإدارة في إدارة الأرباح، على الرغم من وجود العديد من الضوابط، مثل: المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وكذلك عمليات المراجعة الخارجية، التي تعمل على الحد من أو تقليل الفرص المتاحة للإدارة، لتشويه رقم الربح المفصح عنه للأطراف الخارجية ذوي المصلحة، ويرجع ذلك للأسباب التالية: (أبو الخير، ١٩٩٩، ص ٥)

- مرونة تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وذلك بسبب وجود بدائل وخيارات متعددة لكل سياسة محاسبية.  
- ضرورة إجراء بعض التقديرات المحاسبية في مواقف متعددة، مثل: تقدير أعمار الديون، وتقادم المخزون، والعمر الإنتاجي للأصول الثابتة.

- اختيار الإدارة لتوقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات.

وتتمثل أساليب إدارة الأرباح وفقاً للمدخل المحاسبي، فيما يلي:

أ- أساس الاستحقاق المحاسبي: نصت الفقرة رقم (٢٧)، من معيار المحاسبة المصري رقم (١)، الخاص بعرض القوائم المالية، على أنه: على المنشأة إعداد قوائمها المالية باستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي، فيما عدا معلومات التدفقات النقدية، وقد أشار (المليجي، ٢٠٠٨، ص ٣٧١) إلى أن الهدف من تطبيق أساس الاستحقاق، هو حل مشاكل التوقيت وعدم المقابلة المرتبطة بالأساس النقدي، وينشأ عن تطبيق هذا الأساس، ما يُسمى بحسابات الاستحقاق، والتي تعتبر بمثابة تسويات مؤقتة، تقوم بتحويل التدفقات النقدية عبر الفترات الزمنية المختلفة.

وعلى الرغم من المزايا التي يتمتع بها أساس الاستحقاق، والتمثلة بشكلٍ أساسي في القضاء على مشاكل التوقيت وعدم المقابلة، وبالتالي، مساعدة المستثمرين، على تقييم الأداء الاقتصادي للشركة خلال الفترة، من خلال استخدام المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، مثل: المقابلة وتحقق الإيراد؛ إلا أن أساس الاستحقاق قد يعطي الفرصة للإدارة، لكي تقوم بتوفير معلومات، الهدف منها تضليل بعض أصحاب المصالح، عن الأداء الحقيقي للشركة (Healy, & Wahlen, 1999, P. 366)، وبالتالي، تعتبر ظاهرة إدارة الأرباح، النتيجة الأساسية والحتمية لاستخدام أساس الاستحقاق، في قياس الربح المحاسبي، حيث إن الإدارة لديها من الطرق والوسائل، ما يُمكنها من التأثير في الأرباح المنشورة بالزيادة أو بالنقص، من خلال مرونة تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي، ويرجع ذلك إلى أن أساس الاستحقاق، يتطلب عمل مقابلة بين الإيرادات والمصروفات، والتي تتضمن تقديرات، فيما يتعلق بتوقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات، والتي تخضع لسيطرة الإدارة التي يُمكنها تطويع هذه

العملية، لتحقيق رغبتها بشأن تحديد مقدار ما تقر عنه من أرباح، وتحقيق المستوى المفضل لها من الأرباح، خلال الفترة المحاسبية (الرسيني، ٢٠١٠، ص ص ٨٦-٨٧).

ويُمكن للإدارة القيام بممارسات إدارة الأرباح، من خلال هذا الأساس، بالاعتماد على عدة وسائل، من أهمها:

- الإيرادات: تعتبر الإيرادات أحد حسابات الاستحقاق، التي يُمكن استخدامها في إدارة الأرباح، من خلال التحكم في توقيت الاعتراف بها، حيث إن شرط التوقع الكافي لتدفق المنافع الاقتصادية، المتعلقة بالمعاملة طرف الشركة، يتوقف على التقدير الشخصي للإدارة، مما قد يتيح للإدارة حرية الاعتراف أو عدم الاعتراف بالإيراد (عيسى، ٢٠٠٩، ص ٧٤)، وقد أشارت بعض الدراسات السابقة، إلى أن الإدارة يُمكنها تأجيل الاعتراف بالإيرادات، التي تتحقق في آخر الفترة المالية إلى الفترة المالية التالية، وذلك في حالة، ما إذا أُبقيت أن أرباح الفترة المالية الحالية كافية للتقرير عنها، أما إذا كانت الأرباح المحققة أقل من الأرباح المستهدفة، في هذه الحالة قد تقوم الإدارة بتعجيل الاعتراف ببعض الإيرادات، على الرغم من عدم اكتمال شروط الاعتراف بها.

- المصروفات: تعتبر المخصصات من حسابات الاستحقاق المحاسبي، الأكثر أهمية في عمليات إدارة الأرباح، حيث يُمكن للإدارة التوسع فيها أو الحد منها، حسب أرباح الفترة المرغوب التقرير عنها (حامد، ٢٠٠٤، ص ٢٠)، وقد عرّف معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) -الخاص بالمخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة-، المخصص، بأنه: التزام غير محدد التوقيت ولا المقدار، وقد حدد المعيار في الفقرة رقم (١٤)، الشروط الواجب توافرها للاعتراف بالمخصص، وهي:

(أ) عندما يكون على المنشأة التزام حالي (قانوني أو حكومي)، ناتجًا عن حدثٍ في الماضي.

(ب) عندما يكون من المتوقع، حدوث تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية، لتسوية الالتزام.

(ج) عندما يُمكن تقدير الالتزام بدرجةٍ يُعتمد عليها.

ولا يتم الاعتراف بأية مخصصات، إذا لم تتوافر هذه الشروط.

كما أشار المعيار في الفقرة رقم (٢٥)، إلى أنه: يعتبر استخدام التقديرات جزءًا أساسيًا من إعداد القوائم المالية، ولا يُقل من درجة الاعتماد عليها، وينطبق ذلك على وجه الخصوص في حالة المخصصات، والتي تكون بطبيعتها غير مؤكدة، بصورة أكبر من باقي بنود قائمة المركز المالي.

وقد وضح المعيار في الفقرتين رقمي (٣٦) و(٣٧)، كيفية قياس المخصص، بأنه: يجب أن يُعبر المبلغ الذي يُعترف به كمخصص، عن أفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي، في تاريخ نهاية الفترة المالية، وأن أفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي، هو المبلغ المعقول الذي يُمكن أن تقوم المنشأة بسداده، لتسوية الالتزام في تاريخ نهاية الفترة المالية، أو تقوم بتحويله لطرفٍ ثالث في ذلك التاريخ.

نستنتج مما سبق، أن الشروط التي يجب توافرها للاعتراف بالمخصص، من الممكن أن تتحايل عليها إدارة الشركة، وتوفرها حتى ولو شكليًا لتكوين المخصص، ومن ثم إدارة الأرباح، كما تتيح أيضًا للإدارة الفرصة لإدارة الأرباح، من خلال التقديرات التي سمح بها المعيار، كما أنه في حالة توافر الشروط، والتأكد من وجود المخصص، يجب تقدير قيمته بقيمة معقولة، ولكن لم يتم تحديد نسبة معينة، أو حدًا أقصى لتكوين هذا المخصص، بل ترك ذلك لتقدير الإدارة، وبالتالي، من الممكن أن تستغل الإدارة، تلك الحرية المسموح بها في تقدير قيمة المخصص، في إدارة الأرباح.

بالإضافة إلى ما سبق، يُمكن للإدارة التحكم في معالجة بعض المصروفات، الخاصة بالأصول طويلة الأجل، بهدف إدارة

الأرباح، وذلك من خلال ما يلي: (حامد، ٢٠٠٤، ص ص ٢٠-٢١)

- رسملة أو عدم رسملة المصروفات، التي أنفقت على حيازة الأصول طويلة الأجل.

- تحديد العمر الإنتاجي للأصل، وإتاحة الفرصة لإمكانية تعديله.
  - تحديد الطريقة التي يُمكن استخدامها في حساب الإهلاك، وإتاحة الفرصة لإمكانية تغييرها.
  - تحديد قيمة الخردة أو النفاية عند حياة الأصل.
  - رسملة أو عدم رسملة المصروفات، التي تُتفق على الأصل بعد الاستخدام.
- كما يُمكن للإدارة التحكم في المعالجة المحاسبية للمصروفات البيعية، والمصروفات الإدارية والعمومية، لتحقيق الأرباح المستهدفة، حيث قد تلجأ الإدارة إلى زيادة الأرباح، من خلال معالجة مصروف الإعلان المدفوع، كحملة إعلانية تُوزع على مدار عدة سنوات، بدلاً من تحميلها على حسابات الفترة الحالية فقط.
- ب- تغيير الطرق والسياسات المحاسبية البديلة:** تعتبر التغييرات في الطرق والسياسات المحاسبية، أحد طرق إدارة الأرباح، حيث تسمح المعايير المحاسبية للإدارة، بحرية الاختيار من بين بدائل السياسات والطرق المحاسبية، التي تنص عليها المعايير، وترجع الحكمة من هذه البدائل المحاسبية، إلى إعطاء الحرية للإدارة لاختيار الأفضل، في ضوء مدى الحاجة إلى توفير معلومات ملائمة، وفي ضوء التغييرات التي قد تحدث في الصناعة وظروف الشركة (حامد، ٢٠٠٤، ص ٢٢)، وقد نصت الفقرة رقم (١٤)، من معيار المحاسبة المصري رقم (٥)، الخاص بالسياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، على أنه: تقوم المنشأة بتغيير السياسة المحاسبية فقط، في حالة ما إذا كان:
- (أ) هذا التغيير مطلوب بموجب معيار محاسبة مصري.
- أو (ب) هذا التغيير يؤدي إلى قوائم مالية تُقدم معلومات يُعتمد عليها، وأكثر صلةً بالمعاملات والأحداث والظروف الأخرى، التي تؤثر على المركز المالي، أو الأداء المالي، أو التدفقات النقدية للمنشأة.
- وبالتالي، تتيح المعايير لإدارة الشركة تغيير السياسة المحاسبية المتبعة، إذا كان هذا التغيير يؤدي إلى جعل القوائم المالية، تُقدم معلومات موثوق بها، وأكثر وضوحاً لمستخدمي القوائم المالية، وبما أن الإدارة يُمكنها التحكم في اختيار السياسات المحاسبية الملائمة لها، فقد تقوم باختيار الطرق والسياسات، التي من شأنها تحقيق أهدافها، ودوافعها من وراء هذا التغيير (عبد الحميد، ١٩٩٩، ص ٤٢١).
- ومع ذلك، فإن تغيير السياسات المحاسبية يعتبر غير ناجح في إدارة الأرباح؛ نظراً لأنه يُمكن اكتشافه بسهولة من قبل المراجع الخارجي، كما أن المعايير المهنية تُلزم الشركات بالإفصاح، عن أي تغيير يحدث في السياسات المحاسبية، وسبب هذا التغيير، وأثره على القوائم المالية، بالإضافة إلى المحافظة على الثبات والاستقرار وإمكانية المقارنة، خصوصاً في ظل وجود جهات رقابية، مثل: الهيئة العامة للرقابة المالية ومصحة الضرائب.
- ج- الإفصاح المحاسبي:** يُمكن للإدارة أيضاً استخدام البدائل المتاحة لها، فيما يتعلق بالإفصاح في إدارة الأرباح، من خلال إعادة تبويب البيانات الواردة في القوائم المالية، وعرضها بطريقة معينة، للتأثير على الأداء الحقيقي للشركة، على الرغم من أن التغيير في موقع بعض البنود، لا يؤثر على النتيجة النهائية؛ إلا أنه يترك تأثيراً على قدرة المستخدم، على فهم الأداء المالي للشركة (حامد، ٢٠٠٤، ص ٢٢-٢٣)، هذا وقد أشارت العديد من الدراسات السابقة في هذا المجال، إلى أن الإدارة قد تقوم بإعادة تبويب قائمة الدخل، عن طريق تغيير ترتيب بعض البنود، مثل: إثبات بعض البنود غير العادية، ضمن البنود العادية، مما يؤثر بشكل كبير على الربح الناتج من التشغيل.
- بالإضافة إلى ذلك، قد تقوم الإدارة بالإفصاح أو عدم الإفصاح، عن بعض الأمور الاختيارية، والتي تترك تأثيراً واضحاً على رقم الربح المفصح عنه، مثل: الأثر المتراكم للتغيير في السياسات المحاسبية، والآثار الناتجة عن تصحيح الأخطاء

الجوهريّة، حيث أشارت الفقرة رقم (٣٩)، من معيار المحاسبة المصري رقم (٥)، إلى أنه: على المنشأة أن تقوم بالإفصاح عن طبيعة وقيمة التغيير في تقدير محاسبي، عندما يكون له تأثير على الفترة الحالية، أو يتوقع أن يكون له تأثير على الفترات المستقبلية؛ إلا أن الحكم على مدى جوهرية التغيير في التقديرات المحاسبية، يعتمد على التقدير الشخصي للإدارة، وبذلك فإنه من خلال الإفصاح أو عدم الإفصاح، عن الأثر للتغيير في السياسات المحاسبية، يُمكن ممارسة إدارة الأرباح، وذلك للوصول إلى رقم الربح المستهدف.

## ٢- المدخل الحقيقي:

يُمكن للإدارة التلاعب في رقم الربح المفصح عنه، من خلال القرارات الإدارية الحقيقية، التي تتعلق بأنشطة الاستثمار، والتشغيل، وتوقيت المبيعات، وتوقيت بيع الأصول، وتخفيض بعض المصروفات الاختيارية، حيث تندرج هذه القرارات ضمن نطاق سلطة الإدارة، وقد قام (Roychowdhury, 2006, P. 335) بتعريف إدارة الأرباح الحقيقية، بأنها: انحراف تصرفات الإدارة عن ممارسات العمل العادية، لتحقيق الأرباح المستهدفة بشكلٍ يبدو وكأنها في نطاق الأنشطة العادية، بهدف تضليل بعض أصحاب المصالح.

وتوجد العديد من الأسباب، التي تُزيد من رغبة المديرين في إدارة الأرباح، من خلال الأنشطة الحقيقية، منها: (Gunny, 2010, PP. 856-857)

- الإفراط في إدارة الأرباح باستخدام الممارسات المحاسبية يكون أكثر خطورةً، حيث قد يُعرض الشركة للمساءلة، من قبل الجهات الرقابية، بالإضافة إلى إمكانية رفع دعاوى قضائية ضدها، من قبل أصحاب المصالح، في حالة اكتشاف تلك الممارسات، وفرض عقوباتٍ عليها.

- الممارسات الحقيقية تخضع لسيطرة وتحكم الإدارة، وبالتالي، قد يصعب اكتشافها، سواء من قبل المراجعين أو الجهات الرقابية، بينما الممارسات المحاسبية تخضع لرقابة وفحص المراجع الخارجي، ونتيجةً لذلك، تكون نسبة اكتشافها أكبر من الممارسات الحقيقية.

- وأخيراً، تلجأ الإدارة إلى الممارسات الحقيقية، في حالة إحكام المعايير المحاسبية، وانخفاض درجة مرونتها.

وتوجد العديد من الأنشطة الحقيقية، التي يُمكن أن تستخدمها الإدارة، في زيادة أو تخفيض الأرباح حسب رغبتها، ومن أهم هذه الأنشطة، ما يلي:

أ- التلاعب بالمبيعات وزيادة الإنتاج: قد تقوم الإدارة بالتلاعب بالمبيعات، كأحد الأدوات التي يُمكن من خلالها إدارة الأرباح، حيث يُمكن للإدارة اتخاذ العديد من القرارات، التي تؤثر على حجم مبيعات الفترة، بالزيادة أو بالنقص، فقد أوضح (Roychowdhury, 2006, P. 335) أن الإدارة يُمكنها زيادة حجم مبيعات الفترة، باستخدام عدة طرق، منها: منح خصومات عالية على المبيعات، والتساهل في شروط الائتمان عند البيع بالأجل، مثل: تخفيض معدل الفائدة على المبيعات الآجلة، وزيادة فترة الائتمان الممنوحة عند البيع الآجل، وذلك من أجل نقل مبيعات العام القادم إلى العام الحالي، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى التضحية بالأرباح المستقبلية، من أجل زيادة أرباح الفترة الحالية.

كما أشارت (Gunny, 2010, P. 861) إلى أن الإدارة في الشركات الصناعية، يُمكنها ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية، من خلال التحكم في الإنتاج، عن طريق زيادة حجم الإنتاج، وذلك بهدف تخفيض نصيب الوحدات المباعة من التكاليف الثابتة، مما يؤدي بدوره إلى تخفيض تكلفة البضاعة المباعة، وبالتالي، زيادة مجمل الربح، وقد أوضح (Roychowdhury, 2006, P. 335) أن الإدارة قد تقوم بالتلاعب بالمبيعات وزيادة الإنتاج، لتجنب التقرير عن خسائر.

ب- **المصروفات الاختيارية:** يُمكن للشركة زيادة أرباحها أو تخفيضها، من خلال التحكم في المصروفات الاختيارية، مثل: مصروفات البحوث والتطوير، ومصروفات الإعلان، والمصروفات الإدارية والعمومية، فالإدارة تمتلك حرية واسعة في هذا الشأن، يُمكن الاستفادة منها واستخدامها، للوصول إلى رقم الربح المرغوب فيه (حامد، ٢٠٠٤، ص ١٧)، كما أوضح كلٌّ من (Gunny, 2010, P. 860; Roychowdhury, 2006, P. 337)، أن الإدارة يُمكنها إدارة الأرباح باستخدام النفقات الاختيارية، من خلال تأجيل بعض هذه النفقات، للوصول إلى رقم الربح المستهدف، أو تعجيلها في حالة ما إذا كان الربح المحقق، أكبر من الربح المستهدف.

ج- **توقيت بيع الأصول:** قد تقوم الإدارة باتخاذ قرار بيع أحد الأصول أو الاستثمارات المالية، في حالة زيادة قيمتها السوقية، لتحقيق أرباح إضافية، يتم إدراجها في قائمة الدخل للفترة المالية التي يتم فيها البيع، نتيجةً لاختلاف صافي القيمة الدفترية وسعر السوق الحالي، وبالتالي، يُمكن أن يستخدم توقيت بيع الأصول، كأحد الأدوات التي تستخدمها الإدارة في إدارة الأرباح، خاصةً في حالة انخفاض أرباح الفترة عن الأرباح المتوقعة، أو من أجل تجنب التقرير عن خسائر، أو انتهاك شروط عقود الديون (Gunny, 2010, P. 861).

وتتميز إدارة الأرباح التي تتم باستخدام الأنشطة الحقيقية، بصعوبة اكتشافها من قبل مراجع الحسابات، ويرجع ذلك إلى

عدة اعتبارات، من أهمها: (حامد، ٢٠٠٤، ص ١٧)

- أنها غير محددة بعملية معينة، فهي نتاج لعمليات متعددة، يُمكن استخدامها في نفس الوقت، هذا بالإضافة إلى كونها بعيدة كل البعد عن التقييم المحاسبي.

- أنها تترك تأثيرًا مختلفًا على التدفقات النقدية، ففي حين نجد أن زيادة المبيعات الآجلة وزيادة الإنتاج، يُمكن أن تؤثر سلبًا على التدفقات النقدية، فإن تخفيض المصروفات الاختيارية يترك تأثيرًا إيجابيًا عليها.

- صعوبة التمييز بين قرارات الإدارة العادية بشأن الأحداث الاقتصادية، وقراراتها المتعلقة بإدارة الأرباح، فمثلًا في حالة بيع جزء من معدات الشركة، قد يكون السبب هو تحقيق مكاسب، تؤدي إلى تعديل صافي الربح، للوصول إلى الرقم المرغوب، وقد يكون السبب هو توفير التمويل اللازم، لاستبدال هذا الجزء.

وقد شهدت الكتابات المحاسبية في الآونة الأخيرة، تحولًا في تركيزها نحو مدخل جديد لممارسات إدارة الأرباح، يتمثل في إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطيء لبند القوائم المالية، ومن أبرز أشكال هذا المدخل: إعادة تبويب بنود قائمة الدخل، وإعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية، ويُمكن توضيح ذلك بشيءٍ من التفصيل، كما يلي: (عوض، وعبد الناصر، ٢٠٢٣، بتصرف)

حيث ركزت العديد من الكتابات المحاسبية في الفترة الأخيرة، على ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية (Accruals-based Earnings Management)، وإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية (Real activities-based Earnings Management)، بالإضافة إلى ذلك، ظهر مؤخرًا اتجاه بحثي جديد، يُسلط الضوء على ممارسات إدارة الأرباح، من خلال التبويب الخاطيء أو إعادة التبويب (Misclassification or Classification Shifting)، حيث تتضمن هذه الممارسات إعادة تصنيف بعض بنود القوائم المالية، مثل: قائمة الدخل أو قائمة التدفقات النقدية، بشكلٍ غير صحيح وبطريقةٍ متعمدة، دون التأثير على صافي الربح النهائي في قائمة الدخل، أو إجمالي التدفقات النقدية في قائمة التدفقات النقدية، هذه التغييرات تُمثل مجرد حركة رأسية لبند القوائم المالية، تهدف إلى تضخيم بعض العناصر ذات الطبيعة المستمرة، مثل: الأرباح التشغيلية والتدفقات النقدية التشغيلية، والتي تُعتبر أساسية في تقييم الشركات، والهدف من هذه الممارسات، هو

التأثير على قرارات المستثمرين وتوقعات المحللين الماليين، وغيرهم من الأطراف، بالإضافة إلى محاولة التأثير على القيمة السوقية للشركة.

ونظراً للتداعيات السلبية المرتبطة بممارسات إدارة الأرباح، من خلال الاستحقاقات الاختيارية أو الأنشطة الحقيقية، قد تسعى إدارة الشركة، إلى استخدام وسائل أو أدوات بديلة لإدارة الأرباح، تكون أثارها السلبية أقل على قيمة الشركة، على المدى الطويل، ولا تتطلب تكاليف مرتفعة عند تنفيذها، وفي الوقت نفسه، تتيح هذه الأدوات للإدارة التأثير على التوقعات، التي يُصدرها المحللون الماليون، وقد أظهرت الدراسات المحاسبية الحديثة أن إحدى هذه الأدوات، هي: ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيوب الخاطيء، حيث يُمكن تعديل الأرباح بطرقٍ لا تؤثر بشكلٍ كبير، على قيمة الشركة على المدى الطويل، ولا تتطلب تكاليف كبيرة، بالإضافة إلى صعوبة اكتشاف هذه الممارسات، من قبل المستخدمين وأصحاب المصلحة، وخاصةً المحللين الماليين؛ نظراً لعدم تأثيرها على الرقم النهائي للربح، مقارنةً بالأساليب الأخرى لإدارة الأرباح، وتعتبر ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيوب الخاطيء، لبنود القوائم المالية -سواء قائمة الدخل أو قائمة التدفقات النقدية-، من المجالات البحثية الحديثة، التي بدأت الكتابات المحاسبية تركز عليها.

حيث تتضمن ممارسات إدارة الأرباح، من خلال التبيوب الخاطيء لبنود قائمة الدخل، قيام إدارة الشركة بإعادة تبويب بنود المصروفات التشغيلية، على أنها مصروفات غير تشغيلية، أو إعادة تبويب بنود الإيرادات غير التشغيلية، على أنها إيرادات تشغيلية، وذلك بشكلٍ خاطيء ومتعمد، مما يؤدي في النهاية، إلى تضخيم الأرباح التشغيلية للشركة، دون التأثير على رقم صافي الدخل النهائي، في حين تتضمن ممارسات إدارة الأرباح، من خلال التبيوب الخاطيء لبنود قائمة التدفقات النقدية، قيام إدارة الشركة بإعادة تبويب التدفقات النقدية من الأنشطة الأخرى، بخلاف الأنشطة التشغيلية، على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، وذلك من أجل تضخيم التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.

وتُشير البنود غير التشغيلية، إلى بنود الإيرادات والمصروفات المرتبطة بالأنشطة غير الأساسية للشركة، والتي تتسم بأنها غير مستمرة أو غير متكررة أو نادرة الحدوث، ويجب الإفصاح عنها بشكلٍ منفصل في قائمة الدخل، مثل: الغرامات، والمكاسب أو الخسائر الناتجة عن بيع الأصول، أو الاستثمارات المالية، والتكاليف المرتبطة بإعادة هيكلة الشركة، وإيرادات الإيجار، والفوائد الدائنة، بينما تُشير البنود التشغيلية، إلى بنود الإيرادات والمصروفات المرتبطة بالأنشطة الأساسية للشركة، والتي تتسم بأنها بنود مستمرة، ومتكررة الحدوث، في حين أن الأرباح التشغيلية الأساسية، تُشير إلى الأرباح الناتجة عن النشاط الأساسي أو التشغيلي للشركة، وهي عبارة عن إيرادات المبيعات، بعد خصم كلٍ من: تكلفة البضاعة المباعة، ومصاريف البيع والتوزيع، والمصاريف الإدارية والعمومية.

وعلى سبيل التوثيق، تُشير الدراسات السابقة، إلى أنه هناك اتجاهين بحثيين في مجال التبيوب الخاطيء، يركز الاتجاه الأول على التبيوب الخاطيء، لبنود الإيرادات أو المصروفات في قائمة الدخل، مما يؤدي في النهاية إلى تضخيم الأرباح التشغيلية، وتعتبر دراسة (McVay, 2006) من أوائل الدراسات في هذا المجال، بينما يركز الاتجاه الثاني على التبيوب الخاطيء، لبنود قائمة التدفقات النقدية، والذي يتضمن إعادة تبويب التدفقات النقدية من الأنشطة الأخرى، بخلاف الأنشطة التشغيلية، على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، وذلك بهدف تضخيم التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، وتعتبر دراسة (Lee, 2012) من أوائل الدراسات، التي تناولت هذا الاتجاه البحثي.

ويُعتبر مصطلح ممارسات إدارة الأرباح، من خلال التبيوب الخاطيء لبنود قائمة الدخل، من المصطلحات الحديثة نسبياً، وتُعد دراسة (McVay, 2006) من أوائل الدراسات التي حاولت وضع مفهوم لهذه الممارسات، حيث عرفتها بأنها: الممارسات

التي تتضمن قيام إدارة الشركة، بإعادة تبويب بنود المصروفات الأساسية أو التشغيلية بقائمة الدخل، مثل: تكلفة البضاعة المباعة، ومصاريف البيع والتوزيع، والمصاريف العمومية والإدارية، بشكلٍ خاطئٍ ومتعمد، على أنها مصروفات غير تشغيلية، وذلك من أجل المبالغة في الأرباح الأساسية أو التشغيلية للشركة (Core Earnings)، مع عدم التأثير على رقم صافي الدخل النهائي، وهو نفس التعريف الذي أورده دراسة (Haw, et al., 2011).

ويلاحظ أن التعريفات السابقة، ركزت على التبويب الخاطئ لبنود المصروفات بقائمة الدخل؛ إلا أن التبويب الخاطئ لا يقتصر فقط على بنود المصروفات، وإنما قد يمتد ليشمل أيضًا بنود الإيرادات، وذلك من خلال تبويب بنود الإيرادات غير التشغيلية، على أنها إيرادات تشغيلية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الأرباح التشغيلية، وتعتبر دراسة (Malikov, et al., 2018) من أوائل الدراسات التي قدمت دليلًا على قيام إدارة الشركة، بالتبويب الخاطئ لبنود الإيرادات، بهدف تضخيم الأرباح التشغيلية، المرتبطة بالنشاط الأساسي للشركة.

في ضوء ما سبق، يُمكن القول، بأن الزيادة غير العادية في الأرباح التشغيلية، قد يكون سببها إعادة تبويب بنود المصروفات، أو بنود الإيرادات، ووفقًا لدراسة (Skousen, et al., 2019) فإن التبويب الخاطئ يُقصد به الإفصاح بشكلٍ متعمد، عن بنود الإيرادات والمصروفات في تبويب غير ملائم لطبيعتها بقائمة الدخل، وهو ما أكدته دراسة (عبده، ٢٠٢١)، بأن التبويب الخاطئ يُشير إلى قيام إدارة الشركة، بإعادة تصنيف بنود قائمة الدخل -بنود الإيرادات والمصروفات-، من أجل تضخيم أو زيادة الأرباح الأساسية، المرتبطة بالنشاط التشغيلي للشركة، مع عدم التأثير على رقم صافي الدخل النهائي.

واستخلاصًا لما سبق، يرى الباحث أنه يُمكن التلاعب في الأرباح، من خلال الأرقام المحاسبية باستخدام المدخل المحاسبي، أو القرارات الاقتصادية باستخدام المدخل الحقيقي، أو إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود القوائم المالية، ويعتمد قرار المفاضلة، بين استخدام المدخل المحاسبي أو المدخل الحقيقي أو إعادة التبويب لإدارة الأرباح، على عدة عوامل، لعل من أبرزها: التكلفة المترتبة على استخدام كل مدخل، والقيود المفروضة على استخدام هذا المدخل، ومدى إمكانية اكتشاف التلاعب، من قبل آليات الرقابة والحوكمة المختلفة، وسوف يعتمد الباحث على استخدام المدخل المحاسبي، لتقدير قيمة المستحقات الاختيارية، في سبيل قياس ممارسات إدارة الأرباح.

### ٦/٣ الآثار المترتبة على إدارة الأرباح

يُعد فهم ومعرفة نتائج ممارسات إدارة الأرباح، من الأمور ذات الأهمية الكبيرة، ليس فقط للمساهمين والمحللين الماليين، ولكن أيضًا للجهات التنظيمية، وأصحاب المصالح بشكلٍ عام.

ونظرًا لأن إدارة الأرباح تحدث، عندما يتبنى المديرون قرارات إدارية غير مثالية، للتلاعب في الأرباح المفصح عنها، مثل: التخفيض غير العادي، في نفقات البحوث والتطوير، لزيادة الأرباح المعلنة (Roychowdhury, 2006, P. 338)، وإحداث تغييرات في أرباح الفترة الحالية، بغض النظر عن أي نتائج أخرى، قد تكون ذات أثرٍ سلبي على الشركة، أو الأطراف الأخرى التي تتعامل مع الشركة، وبالتالي، فإن الآثار المترتبة عليها، قد لا تكون إيجابيةً في كثيرٍ من الأحيان، وفيما يلي، عرض الآثار السلبية لإدارة الأرباح: (النمكي، ٢٠٢٠، ص ص ٥٢-٥٥)

#### ١- الأثر على قيمة الشركة:

تؤثر إدارة الأرباح على تقديرات أصحاب المصالح، لأرباح الفترة الحالية، بشكلٍ يؤدي إلى انخفاض قيمة الشركة في السوق؛ نظرًا لتضليل السوق بشكلٍ عام، وذلك نتيجة الإجراءات التي تتخذها الإدارة، في الفترة الحالية، لإحداث تغييرات في

أرباح نفس الفترة، وبالتالي، يضعف إدراك المستثمرين والمحللين الماليين، بحجم المخاطر المستقبلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة درجة عدم تماثل المعلومات، بين المديرين وحملة الأسهم، وعلى سبيل المثال: فيما يتعلق بالنفقات البيعية والإدارية، حيث يعتمد أصحاب المصالح على النفقات البيعية والإدارية، كأحدى الأدوات لتقييم أداء الشركة، فإن تخفيضها يستخدم كمؤشر لكفاءة التشغيل، وجهود المديرين داخل الشركة، وكذلك ينظر المستثمرون أيضًا، إلى حجم نفقات البحوث والتطوير، كمؤشر للأرباح المستقبلية (Gunny, 2010, P. 856).

### ٢- الأثر على الأرباح المستقبلية:

يكون المديرون على استعدادٍ للتضحية بتدفقات نقدية مستقبلية، مقابل دخل الفترة الحالية، وفي هذا الصدد، فقد بينت دراسة (Gunny, 2010, P. 856)، أن الأنشطة التالية لممارسات إدارة الأرباح، يترتب عليها انخفاض في الأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية، بعد التحكم في حجم ومستوى الاستحقاقات، وقد أشار بعض المديرين، إلى أنهم على استعدادٍ للمشاركة في هذه الممارسات، طالما أن التضحيات الفعلية ليست كبيرةً جدًا، في الوقت الحالي (Cohen, & Zarowin, 2010, P. 4; Zang, 2012, P. 676)، مثل: تخفيض الأسعار بصورةٍ مبالغ فيها، لزيادة حجم المبيعات وتحقيق أهداف الأرباح على المدى القصير، وعلى الرغم من أن هذا سوف يُحسن التدفقات النقدية الحالية؛ إلا أنه سيؤدي إلى توقع العملاء حدوث مثل هذه التخفيضات، في الفترات المستقبلية، وهو ما قد لا تستطيع الشركة الوفاء به مستقبلاً، وقد أوضحت دراسة (Banker, et al., 2011, P. 795)، أن الحد من النفقات الاختيارية، يُزيد من أرباح الفترة الحالية؛ إلا أنه قد يكون له آثار سلبية مستقبلية، فكل من هذه النفقات، من المفترض أن يولد منافع مستقبلية للشركة، وبالتالي، سيؤدي ذلك إلى انخفاض التدفقات النقدية المستقبلية.

### ٣- الأثر على القدرة الائتمانية:

عادةً ما يتم هيكلة هذه العمليات، من خلال زيادة رأس المال، وعمليات تمويل الدين الخارجي، والتي غالبًا ما ينتج عنها زيادةً في أسعار الفائدة، في هذه الحالة، يكون الاهتمام منصبًا على التدفقات النقدية، أكثر من العناصر الأخرى للتقارير المالية، نتيجةً لارتفاع معدلات الفائدة، بسبب زيادة معدل الاقتراض، وبالتالي، فإن وجود تدفقات نقدية كافية من أنشطة التشغيل، يعتبر أمرًا ضروريًا للشركات في هذه الحالة، من أجل الحفاظ على أرباحها واستمراريتها المستقبلية، وفي المقابل، فإن نقص التدفقات النقدية، يُمكن أن يقود الشركة للإفلاس، أو تحويلها فريسةً للاستحواذ عليها (Zagers-Mamedova, 2009, P. 48).

حيث تعتبر الأرباح والتدفقات النقدية، من العوامل الأساسية لتقييم القدرة الائتمانية للشركة، حيث تنظر وكالات التصنيف الائتماني إلى ممارسات إدارة الأرباح، كأحد العوامل التي تُزيد من مخاطر الائتمان، الأمر الذي قد يؤدي إلى خفض التصنيف الائتماني للشركة، إذا تبين قيام الإدارة بهذه الممارسات، وتماشياً مع ذلك، فقد توصلت دراسة (Ge, & Kim, 2014, P. 7)، إلى أن الإفراط في إدارة الأرباح، يُضعف من التصنيف الائتماني للشركة، وبالتالي، فإن ممارسات إدارة الأرباح، يُنظر إليها باعتبارها من العوامل، التي تؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان، وينتج عن ذلك المطالبة بعلاوات مخاطر عالية.

ونتيجةً لقيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح، تتعرض الوحدة الاقتصادية إلى مجموعةٍ من الآثار السلبية، وتقع آثار إدارة الأرباح على ثلاثة مستويات، وذلك كما يلي: (حميدان، ٢٠٠٥، ص ٤٤؛ الفداوي، ٢٠١٥، ص ٧٦)

- مستوى الإدارة العليا: حيث إن إدارة الشركة تُمثل طرفاً من الأطراف، التي لها مصلحة مباشرة في الشركة، سواء كانت نقدية أو عينية أو معنوية، ويُمكن لإدارة الأرباح التأثير على سمعة وشهرة الإدارة، وعلى قيمة ما تملكه من أسهم رأس المال، وعلى نظام الحوافز الإدارية المعمول به.

- مستوى المساهمين والمستثمرين: حيث إن السياسات المتبعة من قبل الإدارة، يكون لها تأثير على أسعار وحجم المعاملات، في أسواق رأس المال، وذلك من خلال ما ينتج عن هذه السياسات، من إفصاح عن معلومات جديدة وآثار مالية، بالإضافة إلى تأثير هذه السياسات، على تكاليف الاقتراض، وتكلفة رأس المال، والتكاليف السياسية.

- مستوى الاقتصاد ككل: حيث تؤدي ممارسات إدارة الأرباح إلى سوء توزيع الثروة، بين فئات المجتمع المختلفة، والتأثير سلبيًا على عملية اتخاذ القرارات، نتيجة الاعتماد على معلومات غير سليمة، أو منخفضة الجودة، مما يؤدي بدوره إلى خلل كبير، في تحقيق المحاسبة لوظيفتها الأساسية، باعتبارها أداة تسعى إلى تحقيق العدالة، لجميع الأطراف ذات المصلحة.

ومن زاوية أخرى، يرى (Clikeman, 2003, PP. 76-77) أن هناك مجموعة من الآثار السلبية التي تنتج من إدارة

الأرباح، وهي: (إبراهيم، ٢٠١٧، ص ص ١١٤-١١٥)

#### ١- تخفيض قيمة الوحدة الاقتصادية:

يُمكن للعديد من قرارات التشغيل التي تتخذها الإدارة، للتأثير على الأرباح في الأجل القصير، أن تُلحق الضرر بالوحدة الاقتصادية، في الأجل الطويل، فعلى سبيل المثال: تعجيل الإيرادات، قد يؤدي إلى قيام الشركة ببيع المنتج في نهاية شهر ديسمبر، بشروط كان من الممكن أن تكون أفضل، لو تم بيع نفس المنتج لنفس العميل، في بداية شهر يناير من العام التالي، كذلك فإن تأجيل المصروفات الاختيارية، يُمكن أن يؤدي في الأجل الطويل، إلى الإضرار بأداء الشركة، فتأخير أعمال الصيانة، وعمليات البحوث والتطوير، وتدريب العاملين، قد يؤدي إلى تعطل المعدات، وخسارة حصة السوق، وانخفاض الإنتاجية.

#### ٢- ضعف السلطة الأخلاقية:

حتى لو كانت إدارة الأرباح، لا تنتهك القواعد المحاسبية بشكلٍ صريح، فإنها تظل ممارسةً مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية، حيث إن الشركة التي تدير أرباحها، ترسل رسالةً لموظفيها، مفادها أن الالتفاف حول الحقيقة هي ممارسة مقبولة، حيث إن المديرين التنفيذيين، الذين يشاركون في هذه الممارسات غير الأخلاقية، قد يؤدي بهم الحال، إلى حدوث أنشطةٍ أخرى مشكوك فيها، فالمدير الذي يطلب من موظفي المبيعات، المساعدة على زيادة المبيعات في يومٍ ما، هو إهدار للسلطة الأخلاقية، لانتقاد أساليب المبيعات المشكوك فيها، في يومٍ آخر، كما أن إدارة الأرباح، يُمكن أيضًا أن تصبح منحدرًا زلًا للغاية، من الحيل المحاسبية البسيطة نسبيًا، إلى الأكثر عنفًا، حتى تخلق الأخطاء الجوهرية، في القوائم والتقارير المالية.

#### ٣- حجب مشكلات الإدارة التشغيلية:

حيث إن إدارة الأرباح، لا تحدث في المستويات الإدارية العليا فقط، بل قد تصل كذلك إلى مستوى الإدارة التشغيلية، وعندما تصل إدارة الأرباح إلى الإدارة التشغيلية، فإن مديريها يقومون بمعالجة البيانات، بغرض الحصول على المكافآت والترقيات، مما يترتب عليه إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية، فتظل المشاكل كما هي، دون أن يتم إيجاد حلولٍ لها، لفتراتٍ زمنية طويلة.

#### ٤- العقوبات وإعادة إعداد القوائم المالية:

حيث إنه في السنوات الماضية، قامت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC)، بفرض عقوباتٍ قاسية على الشركات، التي قامت بإدارة أرباحها، على سبيل المثال: قامت بتغريم شركة (W. R. Grace and Co.) بمبلغ مليون دولار، وأصدرت لها الأوامر، بإعادة احتساب أرباحها، والإعلان عنها مجددًا؛ لأن الشركة قامت بالتلاعب في أرباحها، وتخفيضها بين

عامي ١٩٩٠ م و١٩٩٢ م، وذلك عن طريق تسجيل احتياطات وهمية، بمبلغ ٥٥ مليون دولار، وبين عامي ١٩٩٣ م و١٩٩٥ م، تم الإفراج عن الاحتياطات مرةً أخرى، وإعادةتها إلى الأرباح، لتحقيق الأرباح المخططة.

كما ترى (حطبة، ٢٠١٠، ص ٣٨) أن لإدارة الأرباح أضرارًا اجتماعية، تتمثل في التكاليف الاجتماعية، التي يتحملها المجتمع، نتيجةً للسلوك الانتهازي الذي تمارسه الإدارة، وذلك على النحو التالي:

- التكاليف الاجتماعية الناتجة من الاستثمارات الخاطئة، في الفترات التي يتم فيها التلاعب في الأرباح.  
- التكاليف الاجتماعية الناتجة عن حماية المجتمع، من ممارسة هذا السلوك، والمتمثلة في إلزام الشركات، بمراجعة قوائمها المالية من جديد.

- التكاليف الاجتماعية المتمثلة في وضع وتطوير نظم قانونية لحماية المستثمر، أو إنشاء مؤسسات لهذا الغرض، لما لهذا من دورٍ مهم، في الحد من قدرة الإدارة على ممارسة إدارة الأرباح، وإلزام الشركات بالتقرير عن الأداء الحقيقي لها.

واستخلاصًا لما سبق، يرى الباحث أن إدارة الأرباح - وإن أفردت بعض الدراسات بعض الآثار الإيجابية لها-؛ إلا أن آثارها السلبية لا تزال تفوق آثارها الإيجابية، حيث تعتبر سلوكًا غير أخلاقي، يترتب عليه الإفصاح عن أرباح، لا تُعبر بصدقٍ عن الأداء الحقيقي للشركة، وهو ما يتعارض مع مفهوم جودة الأرباح، مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم والتقارير المالية، والتشكيك في مصداقيتها، وقد أظهرت نتائج دراسة (فودة، ٢٠٢٥)، انخفاض استمرارية الأرباح الحالية مستقبلاً، وكذلك قدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، تحت تأثير التوسع في تطبيق ممارسات إدارة الأرباح بنوعيتها: من خلال الاستحقاقات الاختيارية ومن خلال الأنشطة الحقيقية.

### ٧/٣ مؤشرات إدارة الأرباح

أشار كلٌّ من (Magrath, & Weld, 2002, PP. 53-54)، إلى أن التقارير الخاصة بهيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC)، قد أشارت في العديد من الحالات، التي تصحح فيها ممارسات إدارة الأرباح سلوكًا معتادًا في الشركة، يقضي المديرون رفيعو المستوى قدرًا كبيرًا من الوقت، لابتكار أساليب تضمن استمرار ممارسات إدارة الأرباح، وذلك لأن الأطراف الخارجية، لا يُمكن أن تلاحظ الأنشطة اليومية للإدارة، وبسبب ذلك، يجب على المستثمرين والمراجعين النظر بعناية، بحثًا عن الإشارات التحذيرية لإدارة الأرباح، ولعل من أهم هذه الإشارات، ما يلي: (إبراهيم، ٢٠١٧، ص ص ١١٨-١٢٠)

#### ١- التدفقات النقدية التشغيلية التي لا ترتبط مع الأرباح:

حيث تعتبر من أهم الإشارات، على أن الشركة تقوم بإدارة الأرباح، إذ يتم الاعتراف بإيرادات لا ترتبط مع رقم الأرباح؛ لأنه عندما يتم الاعتراف بالإيرادات بشكلٍ صحيح، فإنها سوف ترتبط بالتدفقات النقدية التشغيلية، وعندما تكون التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، أقل من الأرباح بشكلٍ كبير، يكون ذلك مؤشرًا على أن الشركة، قد قامت بإدراج إيرادات أكبر من قيمتها الحقيقية، وذلك عن طريق التلاعب في أساس الاستحقاق المحاسبي، بإضافة مبيعات وهمية، أو مبيعات لا تخص الفترة موضع المحاسبة.

#### ٢- أرصدة المدينين التي لا ترتبط مع الإيرادات:

ينبغي للمستثمرين كذلك، مقارنة رصيد المدينين والتدفق النقدي من العمليات، مع الإيرادات والأرباح، حيث إنه عندما يرتفع رصيد المدينين، بدرجةٍ أكبر من الإيرادات، تكون إشارةً على أن العملاء يعانون من ضائقةٍ مالية، كما يُمكن أن تكون

إشارةً إلى أن إدارة الشركة، تقوم بممارسة إدارة الأرباح، من خلال تسجيل مبيعات وهمية، أو تضخيم الإيرادات وحسابات القبض، بشكلٍ غير صحيح.

### ٣- مخصصات الديون المشكوك فيها لا ترتبط مع حسابات العملاء:

يكون هذا المخصص مؤشراً على وجود إدارة الأرباح، فزيادة رصيد المدينين التي لا يقابلها زيادة في المخصصات، يكون مؤشراً على قيام الإدارة بإثبات الإيرادات، قبل موعد استحقاقها، ويكون مؤشراً على تخفيض المخصص، من أجل زيادة رقم الأرباح المفصح عنه.

### ٤- المخصصات التي لا ترتبط مع بنود قائمة المركز المالي:

حيث إن هذه المخصصات، تُستخدم للمقابلة السليمة بين الإيرادات والمصروفات، إذ يتم تكوين المخصصات قبل معرفة الظروف، التي تتطلب استخدامها على وجه اليقين، حيث يقوم المديرون رفيعو المستوى، الذين هم في وضع أفضل يُمكنهم من فهم عملائهم، وظروف الصناعة التي ينتمون إليها، بتقدير هذه المخصصات، ويُلاحظ أن المديرين قد يقومون باستخدامها، للقيام بإدارة الأرباح.

### ٥- مخصصات الاستحواذ المشكوك فيها:

ينبغي للمستثمرين والمراجعين، النظر بعناية في الظروف المحيطة بعمليات الاستحواذ، حيث قد تكون هناك إشارة واضحة، إلى ممارسات إدارة الأرباح، إذا لم يكن هناك غرض تجاري واضح للاندماج، وعند ذلك ينبغي للمستثمرين والمراجعين، تحليل ذلك بعناية.

### ٦- الأرباح التي تتفق باستمرار مع توقعات المحللين الماليين:

ينبغي للمستثمرين والمراجعين، أن يدرسوا بعناية الممارسات المحاسبية للشركات، التي تتفق أرقام الأرباح الخاصة بها، باستمرارٍ وبدقةٍ مع توقعات المحللين الماليين، لا سيما توقعات النمو، حيث تسعى الشركات إلى تلبية توقعات المحللين، لحماية سمعتها، وكذلك المحافظة على القيمة السوقية لأسهمها، وعلى الرغم من أن هناك العديد من الشركات، التي تستخدم الوسائل المشروعة، لتلبية أو تجاوز توقعات المحللين الماليين، فإن هناك شركات أخرى تقوم بممارسات إدارة الأرباح، وذلك لتغطية الفشل الناتج عن التوقعات مفرطة التفاؤل، أو حالات الركود الاقتصادي، أو انخفاض مستوى الأداء.

ويُلاحظ أن هناك بعض المؤشرات، التي تعتبر بمثابة جرس إنذارٍ مبكر، لممارسات إدارة الأرباح، مع الأخذ في الاعتبار أن وجود واحد منها أو بعضها، قد لا يكون علامةً على وجود إدارة الأرباح، بينما إذا تواجدت بصورةٍ كبيرة، فإن ذلك يتطلب مزيداً من الفحص، وهذه الإشارات هي:

- تغيرات محاسبية غير مبررة، خاصةً في حالة ضعف الأداء.
- أرباح كبيرة غير مبررة، ناتجة عن بيع الأصول.
- زيادة غير عادية في أرصدة حسابات المدينين، مقارنةً بالزيادة في المبيعات، والتسهيلات الائتمانية.
- زيادة الفجوة بين صافي الدخل المحاسبي، وفقاً لأساس الاستحقاق، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وفقاً للأساس النقدي.
- تخفيض كبير غير متوقع في قيمة الأصول.
- تسويات كبيرة في الربع الأخير من السنة.
- تقرير متحفظ لمراقبي الحسابات، أو العمل على تغييرهم.

واستخلاصًا لما سبق، يرى الباحث أن هناك عدة مؤشرات، ترتبط بممارسات إدارة الأرباح، والتي يعتمد عليها المستثمرون أو من ينوب عنهم، في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وقد اتفقت معظم الدراسات السابقة، على أن غالبية هذه المؤشرات، تُمثل الجوانب السلبية التي يُمكن ملاحظتها، على الأداء المالي للشركات.

### ٨/٣ وسائل الحد من ممارسات إدارة الأرباح

هناك بعض الجهود والمحاولات المهنية المستمرة، لتضييق الفجوة في المعالجات المحاسبية، لبعض المبادئ والفروض المحاسبية، بغرض الحد من ممارسات إدارة الأرباح، ومنها ما يلي: (محمد، ٢٠١٩، ص ص ١١٦-١١٨)

#### ١- دور معايير (IFRS) في الحد من ممارسات إدارة الأرباح:

المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي (International Financial Reporting Standards (IFRS)، هي معايير صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتهدف إلى توفير معايير محاسبية، على مستوى عالٍ من الجودة والقابلية للفهم، كما تهدف إلى تعزيز وتحسين مستوى الشفافية، في عملية إعداد التقارير المالية، وتتوافر في (IFRS) بعض الخصائص، التي قد تساعد على الحد من إدارة الأرباح، وهي:

- ملاءمة المعايير لقياس العمليات المالية، والإفصاح عنها لجميع الدول، وملاءمتها مع الأهداف، التي تسعى وظيفة المحاسبة إلى تحقيقها.

- توحيد المصطلحات المحاسبية.

- القابلية للمقارنة، حيث يُمكن إجراء مقارنة القوائم المالية لفترة مالية بأخرى.

- القابلية للفهم، أي أن تكون المعايير مفهومة للأفراد، الذين يتمتعون بمستوى متوسط من المعرفة، فيما يتعلق بالمحاسبة والأنشطة التجارية والاقتصادية.

- يؤدي الاعتماد على معايير (IFRS)، إلى تعزيز موثوقية التقارير المالية على مستوى العالم، بسبب اعتمادها على معايير دولية موحدة، بدلاً من مجموعة متنوعة من المعايير المحلية المختلفة.

- تفوق المنافع المرتبطة بالتحويل إلى معايير (IFRS)، التكاليف المرتبطة بها.

#### ٢- دور آليات الحوكمة:

الحوكمة هي مجموعة من القواعد والنظم والعمليات، التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وأصحاب المصالح المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى، وكيف تُمارس السلطة داخل الشركات، وما هي المخاطر والمنافع المتوقعة، من الأنشطة التي تقوم بها الشركات (Clarke, & De la Rama, 2008, P. 2)، ومن ضمن آليات الحوكمة التي تعمل على الحد من إدارة الأرباح، ما يلي:

- وظيفة المراجعة الداخلية: لكي تكون وظيفة المراجعة الداخلية فعالة، للحد من إدارة الأرباح، يجب أن يكون المراجع الداخلي ذو كفاءة عالية، وتُقاس درجة كفاءته، بخبرته ومعرفته بمعايير المراجعة الداخلية، والقوانين واللوائح الداخلية، وإلا فإن المراجع الداخلي سوف يقع في الأخطاء، التي تؤدي إلى ممارسات إدارة الأرباح.

- لجنة المراجعة: لكي تحد لجنة المراجعة من إدارة الأرباح، يجب أن يتم تشكيل لجان المراجعة، من أعضاء تتوافر فيهم الخبرة المالية والمحاسبية، مما يساعد على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح والحد منها، بالإضافة إلى تدريب وتأهيل أعضاء لجان

المراجعة، بحيث يكون لديهم إمام ومعرفة، بالممارسات الاحتياطية لإدارة الأرباح والكشف عنها، علاوةً على ضرورة تأكد لجان المراجعة، من ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة لطبيعة عمل الشركة، ودواعي التغيير فيها.

- وظيفة المراجعة الخارجية: تُسهم المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، من خلال تخفيض أو تدني درجة عدم تماثل المعلومات، وحماية مصالح المساهمين، من خلال تقديم تأكيدٍ معقولٍ على خلو القوائم المالية، من التحريفات والأخطاء، فيما يتعلق بإدارة الأرباح؛ لذا ينبغي أن يكون مراقب الحسابات، على درجةٍ كافيةٍ من الخبرة والمعرفة، والاطلاع على القوانين التي تنظم المهنة، وأن يضع بعين الاعتبار، العواقب التي قد تقع على عاتقه، إذا أخفق في أداء عملية المراجعة، بالجودة المطلوبة.

### ٣- تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة وضبط معاييرها:

يُقصد بها تنظيم القوانين والمعايير، التي تنظم مهنة المحاسبة والمراجعة، بحيث لا يوجد تعارض بينها، وذلك من خلال ما يلي:

- التقليل من عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة، وتحديد الحالات التي تُستخدم فيها كل معالجة، والظروف التي تدعو إلى تغيير المعالجة المحاسبية إلى معالجةٍ أخرى.
- الثبات والاتساق في استخدام السياسات المحاسبية، من قبل مُعدي التقارير المالية.
- وضع ميثاق للسلوك المهني، وتشكيل لجنة الأخلاق المهنية، ويكون من وظائفها صياغة قواعد السلوك المهني، التي يلتزم بها المراجع الداخلي ومراقب الحسابات.

واستخلاصًا لما سبق، يرى الباحث أن مستوى تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، ومدى وعي وإدراك الأطراف الخارجية، وكذلك مدى فعالية آليات الحوكمة، إضافةً إلى مدى قدرة الشركات، على التوسع في متطلبات الإفصاح، كلها عوامل تحد من قدرة الإدارة على القيام بممارسات إدارة الأرباح، حيث تُساهم حوكمة الشركات من خلال آلياتها، في الحد من الممارسات التي تتبناها الإدارة، في إدارة أرباح الشركة، وكذلك تفرض رقابةً داخليةً وخارجيةً، لحماية مصالح الأطراف ذات العلاقة، فضلًا عن محاولة المحافظة على استمرارية الشركة.

### ٩/٣ نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح

بعد اكتشاف العلاقة بين إدارة الاستحقاق والتلاعب في البيانات المالية، من خلال إدارة الأرباح، بدأ الباحثون في توجيه اهتمامهم، نحو قائمة التدفقات النقدية، أملاً في العثور على دلائل تكشف عن هذه الممارسات، وقد اعتمدوا في ذلك على مفهوم المستحقات (Accruals)، التي تُمثل مجموع الإيرادات والمصروفات، المفصح عنها في قائمة الدخل، والتي لم تنتج عنها تدفقات نقدية، خلال تلك الفترة.

حيث تناول الأدب الأكاديمي في مجال المحاسبة، موضوع الاستحقاقات المحاسبية، كأحد أبرز المقاييس المستخدمة، في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات، حيث اعتمد الباحثون في العديد من الدراسات السابقة، في القياس الكمي لإدارة الأرباح أو الكشف عنها، على مفهوم الاستحقاقات الكلية (Total Accruals)، والذي يُمثل الفرق بين صافي الربح قبل البنود غير العادية، وصافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، وفقاً لقائمة التدفقات النقدية الخاصة بالشركة.

وتنشأ المستحقات عندما يكون هناك تباين، بين توقيت حدوث التدفقات النقدية، وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالعمليات والأحداث، التي تقوم بها الشركة خلال فترةٍ معينة، وتتكون المستحقات الكلية (Total Accruals) من نوعين من المستحقات،

هما: المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals)، والمستحقات غير الاختيارية أو الإجبارية (Non-Discretionary Accruals).

ويتم تحديد المستحقات الكلية (Total Accruals)، من خلال طريقتين، هما:

- الطريقة الأولى: مدخل قائمة التدفقات النقدية (Cash Flows Statement Approach): وتُمثل المستحقات الكلية وفقاً لهذا المنهج، الفرق بين صافي الدخل، وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة.
- الطريقة الثانية: مدخل الميزانية العمومية (Balance Sheet Approach).

ولقد قامت الدراسات السابقة، باستخدام أكثر من طريقة لقياس إدارة الأرباح، حيث سعى الباحثون إلى اقتراح نماذج مختلفة، لقياس إدارة الأرباح، على مدى العقود الأخيرة الماضية، وقد تطورت هذه النماذج، حيث سعى كل نموذج إلى معالجة عيوب النموذج الآخر، أو إدخال بعض التعديلات عليه، وفيما يلي يستعرض الباحث بعضاً من هذه النماذج: (فداوي، ٢٠١٣، ص ص ١٢٤-١٣٣؛ حسين، ٢٠١٥، ص ص ٢٥٣-٢٥٦؛ إبراهيم، ٢٠١٧، ص ص ١٠٢-١٠٨)

#### ١- نماذج تناولت أثر الاستحقاقات على مستوى الصناعة:

تقوم هذه النماذج، على أساس فرضية أن الاستحقاق الاختياري موحد، على مستوى الشركات في نفس الصناعة، ولكن إذا كان التغيير في الاستحقاق الإجباري، يتأثر بشكل كبير بالظروف الخاصة لكل شركة، فإن ذلك سيؤدي إلى عدم قدرة نموذج الصناعة، على تحديد الاستحقاق الإجباري، وفصله عن الاستحقاق الاختياري، ومن هذه النماذج:

- نموذج (Dechow, & Sloan (1991):

والذي يُعرف بنموذج الصناعة (The Industry Model)، يفترض هذا النموذج أن الاستحقاقات غير الاختيارية ليست ثابتة، بل تتغير قيمتها مع مرور الوقت، من فترة مالية إلى أخرى، كما أن الشركات التي تنتمي إلى نفس الصناعة، تشترك في مصادر التغير، في قيمة الاستحقاقات غير الاختيارية، مما يعني أنها تتشابه على مستوى الشركات، ضمن نفس الصناعة؛ إلا أن تجاهل النموذج، لإمكانية حدوث تغييرات كبيرة في الاستحقاقات غير الاختيارية، نتيجة للظروف الاقتصادية العادية للشركات، في نفس الصناعة، قد لا يعكس جميع الاستحقاقات الاختيارية، التي تُعبر عن إدارة الأرباح داخل الشركة، مما يؤثر سلباً على دقة نتائج هذا النموذج.

#### ٢- نماذج تناولت أثر الاستحقاقات الكلية:

تقوم هذه النماذج، على أساس التفرقة بين الاستحقاق الاختياري والاستحقاق الإجباري، ومن هذه النماذج:

#### - نموذج (Healy (1985):

يُعتبر أول نموذج كمي تم تقديمه في الأدب الأكاديمي المحاسبي، للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، في إطار هذا النموذج، يتم تقدير الاستحقاقات الاختيارية، على أنها الفرق بين الاستحقاقات الكلية والاستحقاقات غير الاختيارية، حيث يتم ربط الاستحقاقات الكلية، بإجمالي الأصول في نهاية الفترة المالية السابقة، كمتغير رقابي لقياس إدارة الأرباح، وقد افترض هذا النموذج، أن إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات، تحدث بشكل منتظم من فترة مالية إلى أخرى، وأن التغير في قيمة الاستحقاقات غير الاختيارية يساوي صفراً، وهذا يعني أن أي تغيير في الاستحقاقات الكلية، سواء بالزيادة أو بالنقص، يعود إلى الاستحقاقات الاختيارية، مما يُشير إلى وجود تلاعب من قبل إدارة الشركة، للتأثير بشكل متعمد على الأرباح، وعلى الرغم من أن هذا النموذج، يُعتبر من أبسط نماذج قياس إدارة الأرباح؛ إلا أن عدم مراعاته للظروف الاقتصادية العادية، التي تتسم

بالتقلب والتغير المستمر، والتي تؤثر على الاستحقاقات غير الاختيارية، يجعله عرضةً لقدر كبير من أخطاء القياس، مما يُشكل أحد القيود، التي تؤثر سلبًا على فعاليته.

- نموذج (DeAngelo, L. (1986):

يعتمد على استخدام التغير في الاستحقاقات الكلية، كبديلٍ للاستحقاقات الاختيارية في تحليل إدارة الأرباح، حيث يفترض هذا النموذج، أن التغير في الاستحقاقات الكلية، بين الفترتين المالية السابقة والحالية يساوي صفرًا؛ إلا أن استخدام الاستحقاقات الكلية للفترة السابقة، كميّارٍ لتوقع الاستحقاقات في الفترة المالية التالية، قد يكون غير دقيق، حيث يُمكن أن تحتوي الفترة السابقة على تلاعبٍ من قبل إدارة الشركة، بهدف التأثير على الأرباح، بالإضافة إلى ذلك، فإن افتراض ثبات الاستحقاقات الاختيارية عبر الزمن، بين الفترات المالية المختلفة، قد يؤدي إلى تحيزٍ واضح في نتائج القياس، مما يؤثر سلبًا على دقة النتائج.

- نموذج (Jones (1991):

يفترض إمكانية التحكم في تأثير الظروف الاقتصادية العادية، على الاستحقاقات غير الاختيارية في الشركات، هذا النموذج يُساهم في تقليل حدة الافتراضات، التي قدمها النموذجان السابقان، والتي تفترض ثبات واستقرار الاستحقاقات غير الاختيارية، عبر الزمن من فترةٍ ماليةٍ لأخرى، ومع ذلك، فإن قياس إدارة الأرباح وفقًا لهذا النموذج، يُعاني من قصورٍ جوهري قد يؤثر سلبًا على دقة النتائج، فمن جهةٍ، يفترض النموذج ضمنيًا أن جميع الإيرادات، تُمثل استحقاقات غير اختيارية، رغم أن هذه الإيرادات، تشمل استحقاقات من نوعها الاختياري وغير الاختياري، ومن جهةٍ أخرى، فإن اعتماد النموذج على إمكانية التحكم في الظروف الاقتصادية العامة، التي تؤثر على الاستحقاقات غير الاختيارية، من خلال إزالة تأثير التغييرات في الإيرادات والأصول الثابتة، من الاستحقاقات الكلية، قد يؤدي إلى حدوث تصدعٍ آخر في عملية القياس.

- نموذج (Modified Jones (1995):

نتيجةً للانتقادات التي وُجّهت إلى النموذج السابق، قام كلٌّ من (Dechow, Sloan, & Sweeney (1995)، بتطوير نموذج (Jones (1991)، حيث أُدخلت تعديلات على النموذج الأساسي لجونز، بهدف تقليل الأخطاء في الاستحقاقات الاختيارية، وقد عُرف هذا النموذج لاحقًا، باسم نموذج جونز المعدل (The Modified Jones Model)، ووفقًا لهذا النموذج المعدل، يُفترض أن جميع التغييرات في المبيعات الأجلة، التي تؤدي إلى تغييرات مماثلة في الإيرادات، خلال الفترة المالية الحالية، تعود إلى ممارسات إدارة الأرباح، ويستند هذا الافتراض، إلى أن إدارة الأرباح من خلال المرونة المتاحة، في الاعتراف بالإيرادات الناتجة عن المبيعات الأجلة، تكون أكثر سهولةً، مقارنةً بإدارة الأرباح من خلال المبيعات النقدية.

- نموذج (Rees, Gill, & Gore (1996):

استنادًا إلى نموذج (Modified Jones (1995)، أشارت (Dechow) في دراستها، إلى أهمية تضمين عنصر التغير في التدفقات النقدية، الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، في الدراسات المستقبلية، حيث يُعتبر هذا العنصر محددًا رئيسيًا للمستحقات، وبناءً على ذلك، قام (Rees, Gill, & Gore (1996) بتطوير نموذج جديد، لتقدير المستحقات الاختيارية، ويعتمد على دمج التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، إلى جانب العناصر الأخرى المكونة لنموذج (Modified Jones (1995).

- نموذج (Kothari, Leone, & Wasley (2005):

هو نموذج لتقدير المستحقات الاختيارية، قدمه (Kothari, Leone, & Wasley (2005)، ويُعرف باسم بنموذج المستحقات الاختيارية المعدلة بالأداء (Performance-Adjusted Discretionary Accruals)، ذلك لأنه يربط بين

المستحقات وأداء الشركة السابق والحالي، بحيث يأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين المستحقات، وعنصر العائد على الأصول، كوسيلة لقياس أداء الشركة، ويُشير هذا النموذج إلى أنه يُمكن تحسين فعالية النماذج السابقة، المستخدمة في قياس المستحقات الاختيارية، من خلال التحكم في العائد على الأصول، والذي قد يؤثر على دقة هذا القياس.

- نموذج (Raman, & Shahrur (2008):

أظهرت العديد من الدراسات والأبحاث، أن الشركات التي تتمتع بفرص نمو قوية، تكون لديها نسبة مرتفعة من المستحقات، وعلى أساس هذه الفرضية، قام كلٌّ من (Raman, & Shahrur (2008)، بتقديم نموذج مطور لنموذج Kothari, Leone, & Wasley (2005)، يأخذ بعين الاعتبار إدخال متغير جديد لقياس المستحقات الاختيارية، أُطلق عليه اسم (Book to Market)، ويُعتبر هذا المتغير، مقياساً لفرص النمو لدى الشركة، ويتم حسابه كنسبة بين إجمالي أصول الشركة، وإجمالي الأصول بعد خصم القيمة الدفترية للأموال الخاصة، مضافاً إليها القيمة السوقية للشركة.

٣- نماذج تناولت التفرقة بين الاستحقاقات طويلة الأجل والاستحقاقات قصيرة الأجل:

تقوم هذه النماذج، على افتراض أن المستحقات قصيرة الأجل، ذات تأثير أكبر عند القيام بممارسات إدارة الأرباح، وبالأخص على المدى القصير، وذلك عند مقارنتها بالمستحقات طويلة الأجل.

ويعتبر نموذج (Miller (2007)، من أشهر النماذج التي استخدمت الاستحقاق قصير الأجل، في قياس إدارة الأرباح، حيث تم تقديم نسبة (Miller Ratio - MR)، كأداة جديدة لقياس إدارة الأرباح، وقد تم تطويرها في عام ٢٠٠٩ م، من خلال دراسة أجراها (Miller)، حيث تم اشتقاق هذه النسبة، من العلاقة بين التغير في بنود رأس المال العامل، التي تعتبر أكثر العناصر عرضة للتلاعب من قبل إدارة الشركة، وبين بنود التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، التي تُعتبر أقل عرضة لممارسات إدارة الأرباح، وتجدر الإشارة إلى أنه، عندما تكون قيمة التغير في هذه النسبة مساوية للصفر، فإن ذلك يُشير إلى عدم وجود ممارسات لإدارة الأرباح، وعلى العكس، كلما زاد معامل الاختلاف في قيمة التغير، زادت احتمالية وجود ممارسات لإدارة الأرباح، سواء إلى أعلى إذا كان الناتج موجباً، أو إلى أسفل إذا كان الناتج سالباً.

٤- نماذج أخرى:

وفي سياقٍ مختلف، قدم الفكر المحاسبي نموذج (Roychowdhury (2006) لقياس إدارة الأرباح، من خلال الأنشطة التشغيلية الحقيقية، حيث يفترض هذا النموذج، أن معالجة الأنشطة التشغيلية الحقيقية، نتيجة لممارسات إدارة الأرباح في الشركة، ستؤدي إلى تدفقات نقدية منخفضة من الأنشطة التشغيلية، أو تكاليف إنتاج منخفضة، أو مصروفات اختيارية منخفضة، وبناءً على ذلك، اقترح النموذج قياس إدارة الأرباح بشكلٍ كمي، من خلال ثلاثة مقاييس فرعية: الأول هو مقياس التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والثاني هو مقياس تكاليف الإنتاج، الذي يُعبر عنه بتكلفة البضاعة المباعة، وأخيراً، مقياس المصروفات الاختيارية، الذي يتضمن مصروفات البحث والتطوير، ومصروفات الدعاية والإعلان، ومصروفات البيع والتوزيع، بالإضافة إلى المصروفات الإدارية والعمومية.

وأخيراً وليس بآخر، نموذج بينيش (Beneish Model)، وهو أداة للكشف عن الاحتيال المالي، وهو عبارة عن نموذج رياضي، يستخدم النسب المالية وثمانية متغيرات، لتحديد إذا ما تلاعبت الشركة بأرباحها، وتتكون هذه المتغيرات من البيانات المالية للشركة، وهي: (مؤشر المبيعات المحققة خلال فترة زمنية محددة، ومؤشر هامش الربح الإجمالي، ومؤشر جودة الأصل، ومؤشر نمو المبيعات، ومؤشر الإهلاك، ومؤشر المبيعات والمصروفات العمومية والإدارية، ومؤشر الرفع المالي، ومؤشر مجموع الاستحقاقات إلى مجموع الأصول)، وعند احتسابها، تظهر نتيجة تعرف باسم درجة إم (M-Score)، التي تحدد مدى

تلاعب الشركة بالأرباح، إذ تُشير (M-Score) التي نقل عن ١,٧٨، إلى عدم تلاعب الشركة بنتائجها المالية، فيما تدل (M-Score) التي تزيد عن ١,٧٨، على احتمالية تلاعب الشركة بأرباحها، حيث يهدف هذا النموذج، إلى تقدير احتمال وجود تأثير متعمد أو تحكّم في الأرباح، وذلك استنادًا إلى المعلومات المتاحة، في القوائم المالية للمستخدمين بشكل عام، ويعتمد على الاستحقاق الإجمالي (TA)، كمتغير رئيسي ضمن مجموعة المتغيرات المستخدمة في النموذج، ويعتقد الباحثون أن هذا النموذج يوفر فائدة أكبر، مقارنةً بالاعتماد على الاستحقاق الاختياري، كما هو الحال في النماذج السابقة، في كشف إدارة الأرباح، حيث يُمكن تقليل خطأ القياس في هذا النموذج، من خلال استخدام ثماني نسب مئوية متنوعة، بما في ذلك الاستحقاق الإجمالي، بهدف الكشف عن التحريفات المحتملة في القوائم المالية، التي قد تتجم عن التأثير المتعمد أو التحكّم في الأرباح، وقد ابتكر هذا النموذج، أستاذ المحاسبة (Daniel Beneish) في كلية كيلي للأعمال (Kelley School of Business | Indiana University)، ونشره في ورقة بحثية عام ١٩٩٩ م، وفحوى نظريته الأساسية التي بنى عليها نموذجها، هي أن الشركات يُمكن أن تكون أكثر عرضةً للتلاعب بأرباحها، إذا أظهرت تراجعًا بنسبة كبيرة في الهوامش الإجمالية، ونفقات التشغيل، ونمو المبيعات.

واستخلاصًا لما سبق، يرى الباحث أن معظم الدراسات السابقة، التي تناولت قياس ممارسات إدارة الأرباح، ركزت على استخدام الإدارة لجزء من المستحقات الكلية، للتأثير على الدخل المفصح عنه، وهي المستحقات الاختيارية، والتي تخضع للتقدير والحكم الشخصي من قبل الإدارة، وهذا الجزء من المستحقات المحاسبية يُعبر عن ممارسات إدارة الأرباح، وقد أظهرت نتيجة المفاضلة الإحصائية، بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح، التي أجرتها دراسة (فداوي، ٢٠١٣)، أن نموذج Modified Jones (1995) هو النموذج الأكثر فعاليةً، لتقدير قيمة المستحقات الاختيارية وقياس ممارسات إدارة الأرباح، وهو النموذج الذي سيعتمد عليه الباحث في دراسته التطبيقية.

### ١٠/٣ ملخص الفصل

تناول الباحث في هذا الفصل، دراسة تحليلية لممارسات إدارة الأرباح، بالتعرف على مفهومها، حيث تم التوصل إلى أن ظاهرة إدارة الأرباح، تعني إحداث تحريفات متعمدة في قيم الأرباح، بهدف إظهار حقيقة مغايرة لما هو عليه الواقع، أو لتغيير مدلولات القوائم المالية، أو لتوجيه متخذ القرار لاتخاذ قرارات محسوبة بشكل مسبق، وبيان أنواعها، حيث يُمكن تبويب إدارة الأرباح وفقاً لعدة أسسٍ من زوايا عديدة، وقد تم استعراض أهم هذه التصنيفات المتعددة، ومعرفة دوافع اللجوء إليها، حيث تُشير معظم الدراسات السابقة، إلى تقسيم دوافع إدارة الأرباح إلى: دوافع سوق رأس المال، ودوافع التعاقد، والدوافع التنظيمية، واستعراض مداخل إدارة الأرباح، والتي تنقسم إلى نوعين: النوع الأول يقوم على استخدام متغيراتٍ محاسبية، تتعلق باختيار السياسات، أو الطرق المحاسبية المتعلقة بالقياس أو التقدير، استغلالاً للمرونة المتاحة في اختيار البدائل المحاسبية، للتأثير على أرباح الفترة المالية، وهو ما يُسمى بالمدخل المحاسبي، والنوع الثاني يقوم على استخدام قراراتٍ إدارية وتشغيلية، تتعلق بأنشطة الإنتاج والاستثمار والمبيعات، وذلك لتعديل الإيرادات أو المصروفات، من خلال تغيير توقيت حدوث أحداثٍ مالية معينة، وهو ما يُسمى بالمدخل الحقيقي، فضلاً عن المدخل الحديث لإدارة الأرباح، من خلال التبويب الخاطئ لبند القوائم المالية، والوقوف على الآثار المترتبة عليها، حيث إن الآثار المترتبة على إدارة الأرباح، قد لا تكون إيجابيةً في كثيرٍ من الأحيان، وقد تم عرض الآثار السلبية لإدارة الأرباح، ومعرفة مؤشرات ممارستها، حيث تم التعرف على أبرز الإشارات التحذيرية، لممارسة إدارة الأرباح، ثم تم استعراض وسائل الحد من ممارسات إدارة الأرباح، بالإشارة إلى أهم الجهود والمحاولات المهنية المستمرة، لتضييق الفجوة في المعالجات المحاسبية، لبعض المبادئ والفروض المحاسبية، بغرض الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وأخيراً، فقد تم استعراض أهم النماذج المستخدمة في قياس ممارسات إدارة الأرباح. وسوف يستعرض الباحث في الفصل الرابع، دراسة تحليلية لمستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة وتطوير فروض البحث.

## **الفصل الرابع:**

**دراسة تحليلية لمستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري  
وخصائص لجنة المراجعة وتطوير فروض البحث**

## الفصل الرابع:

### دراسة تحليلية لمستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة وتطوير فروض البحث

#### ١/٤ مقدمة

يعتبر الإفصاح المحاسبي الاختياري، من المفاهيم التي تُسهم في زيادة جودة التقارير المالية، فهناك بعض الشركات تقوم بالإفصاح اختياريًا في قوائمها المالية، حيث يُمثل الإفصاح الاختياري، كافة المعلومات التي تقوم الشركة بالإفصاح عنها باختيارها، والتي تخرج عن نطاق المحتوى المطلوب للقوائم والتقارير المالية، وفقًا للمعايير المحاسبية. وعلى نفس النسق، تعتبر لجان المراجعة إحدى آليات الحوكمة، التي تعمل على زيادة مصداقية التقارير المالية المنشورة للشركات، حيث يعتبر وجود لجان للمراجعة بالشركات، هو الأكثر ارتباطًا بعملية التقرير والإفصاح داخل الوحدة الاقتصادية، وعلى الرغم من ذلك، فإن خصائص تلك اللجان التي تحدد كفاءتها، لم تجد الاهتمام الكافي من جانب الباحثين، لدراسة علاقتها بمستوى الإفصاح الاختياري.

ويتناول الباحث في هذا الفصل، دراسة تحليلية لمستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة، وتطوير فروض البحث، وذلك على النحو التالي:

#### أولاً: الإفصاح المحاسبي الاختياري:

- مفهوم الإفصاح المحاسبي الاختياري.
- أهداف الإفصاح المحاسبي الاختياري.
- أهمية الإفصاح المحاسبي الاختياري.
- دوافع الإفصاح المحاسبي الاختياري.
- محددات مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري.

#### ثانياً: لجنة المراجعة:

- مفهوم لجنة المراجعة.
- نشأة وتطور لجنة المراجعة.
- أهداف لجنة المراجعة.
- أهمية لجنة المراجعة.
- خصائص لجنة المراجعة.

#### ثالثاً: تطوير فروض البحث:

- العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح.
- العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح.
- العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري.
- العلاقة بين كلٍ من مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة معاً (بالتزامن) على ممارسات إدارة الأرباح.

## ٢/٤ الإفصاح المحاسبي الاختياري

يتناول الباحث في هذا الجزء، دراسة الإفصاح المحاسبي الاختياري، بالتعرف على: مفهومه، وأهدافه، وأهميته، ودوافعه، وأخيرًا، محددات مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، وذلك كما يلي:

### ١/٢/٤ مفهوم الإفصاح المحاسبي الاختياري

يُقصد بالإفصاح الاختياري توفير معلومات إضافية، أكثر مما هو مطلوب بموجب المتطلبات القانونية (Foster, 1986)، ويتم ذلك طواعيةً بمبادرةٍ من الشركة، لتقديم معلومات إضافية، لمقابلة احتياجات بعض الأطراف، المستخدمة للتقارير المالية (Meek, et al., 1995, P. 556)، وبالتالي، فهو يُمثل المعلومات التي تقدمها الشركة، زيادةً على المتطلبات القانونية، وتقدم تلك المعلومات بناءً على رغبة الشركة، وتُمثل حرص الإدارة على تقديم المعلومات المالية وغير المالية، ذات العلاقة بأصحاب القرار (زيود، وآخرون، ٢٠١١، ص ٣٢).

وفي هذا السياق، يتم تعريف الإفصاحات الاختيارية، على أنها: إفصاحات عن المعلومات التي يُمكن أن تقدمها إدارة الشركات، جنبًا إلى جنب مع إفصاحاتها الإلزامية، ففي حين تتعلق الإفصاحات الإلزامية بالإفصاحات المطلوبة، وفقًا لوضعي المعايير، مثل: (IFRS) أو (US GAAP)، يتم تقسيم معلومات الإفصاح الاختياري بشكلٍ عام، إلى ثلاثة أنواع من المعلومات: الاستراتيجية، والمالية، وغير المالية، وقد كانت الدراسة الأولى التي تناولت هذه الأنواع الثلاثة من المعلومات، هي دراسة (Meek, et al., 1995, P. 568)، نقلًا عن: (Elmans, 2012, P. 8).

وعليه، يعتبر الإفصاح الاختياري مكملًا للإفصاح الإلزامي، حيث يهدف إلى سد الفجوة، بين محتوى الإفصاح الإلزامي من المعلومات، وما يحتاج إليه المستثمرون من معلوماتٍ إضافية، غير متاحةٍ لهم، والتي لا يُمكن الحصول عليها من خلال الإفصاح الإلزامي، والذي يُمثل الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها، طبقًا لمتطلبات المعايير المحاسبية، الصادرة عن الجهات والهيئات العلمية والمهنية؛ لذلك يُعد الإفصاح الاختياري مكملًا ضروريًا وهامًا للإفصاح الإلزامي، مما يؤدي في النهاية إلى خدمة الأطراف المختلفة، المهمة بالقوائم والتقارير المالية (مازن، ٢٠١٣، ص ٢١).

وفي هذا الإطار، فقد ميّزت (Van der Laan, 2009, P. 15) بين نوعين من الإفصاح غير الإلزامي، وهما: الإفصاح الطوعي؛ وهو الإفصاح الذي تقدمه الإدارة لأصحاب المصالح، من معلوماتٍ في التقارير المالية للشركات، طوعًا دون أي إلزامٍ من الجهات الرقابية (الصادق، وعبيد، ٢٠٠٧، ص ١٢)، ودون أي طلبٍ من أي أصحاب مصالح أساسيين في الشركة، ولكن تقوم به الشركات لإثبات شرعية أعمالها، وبيان توافقها مع المتطلبات البيئية والأخلاقية والقيم العامة، فضلًا عن دعمها للمجتمع المحيط بها، والإفصاح الاختياري المطلوب: وهو الإفصاح الذي تقدمه الإدارة في التقارير المالية للشركات، دون أي إلزامٍ قانوني، ودون أي إلزامٍ من أي جهاتٍ رقابية، ولكن تطلبه المجموعات المختلفة، من أصحاب المصالح الرئيسيين في الشركة -أي المجموعات ذات القوة، أو الضغط، أو الشرعية-، وتضغط على الإدارة لتوفيره، لكي يستخدمه في اتخاذ القرارات المختلفة، المرتبطة بعلاقاتهم مع الشركة، فتقدمه الإدارة لتلك المجموعات، استجابةً لهم، وردًا على أسئلتهم، فيما يتعلق بأداء الشركة (أبو شلوع، ٢٠١٣، ص ٢٣).

واستخلاصًا لما سبق، يرى الباحث أنه في حين تعددت الدراسات، التي تناولت مفهوم الإفصاح الاختياري؛ إلا أنها قد أجمعت على أن الإفصاح الاختياري يتمثل في المعلومات، التي تقدمها الشركة بناءً على رغبتها، لتزويد متخذي القرارات بالمعلومات المالية وغير المالية، زيادةً على متطلبات الإفصاح الإلزامي، كنوعٍ من الشفافية والمسؤولية الاجتماعية، ويُمكن القول، بأن الإفصاح الاختياري يتراوح على مقياسٍ يبدأ من الصفر، حيث يكون الإفصاح ممثلًا لأقصى درجات الخصوصية

للشركة، والذي يُعبر عنه الإفصاح الإجمالي، ويصل حتى الإفصاح الكامل، الذي يعني شمولية التقارير المالية، على كل المعلومات الهامة المتعلقة بالشركة.

#### ٤/٢/٢ أهداف الإفصاح المحاسبي الاختياري

لما كان الإفصاح الاختياري هو نوع من أنواع الإفصاح الإضافي، الذي برزت الحاجة إليه، بسبب قصور الإفصاح الإجمالي، عن مقابلة كافة الاحتياجات وتلبية جميع المتطلبات؛ لذلك فإن الإفصاح الاختياري يهدف إلى التحقيق الفعال لأهداف الإفصاح، التي طرحتها التوصية رقم (١٠٥)، الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية ( SFAS 1990 No. ) (105, Para. 71-86)، وهي: (عبد الكريم، ٢٠٠٣، ص ص ٢٦٠-٢٦٢)

١- وصف البنود التي تم الاعتراف بها في القوائم المالية، وتوفير مقاييس هامة وصالحة لهذه البنود، بالإضافة إلى تلك المقاييس المنشورة في القوائم المالية.

٢- وصف البنود التي لم يتم الاعتراف بها، واقتراح مقاييس ملائمة لها.

٣- توفير المعلومات التي تساعد المستثمرين والدائنين، على تقييم أي مخاطر محتملة، حول ما تم الاعتراف به، وما لم يتم الاعتراف به من عناصر القوائم المالية.

٤- توفير معلومات مهمة في التقارير الدورية، وأي أمورٍ محاسبيةٍ أخرى تتطلب دراسةً أعمق.

وقد أضافت كلٌّ من (Barth, & Murphy, 1994) بعضًا من التفصيل، في أهداف الإفصاح، حيث حددتا أن عمليات

الإفصاح، يُمكن أن توضع في ثلاث مجموعات، وهي:

- المجموعة الأولى: الإفصاح العام.

- المجموعة الثانية: الإفصاح المتعلق بهيكل الوحدة المحاسبية.

- المجموعة الثالثة: الإفصاح المتعلق بالأحداث المتخصصة.

حيث يشمل الإفصاح المتعلق بهيكل الوحدة المحاسبية: عمليات الاندماج والقوائم المالية الموحدة، والتغيرات في الشكل القانوني للشركة، والعمليات الخارجية الأجنبية، والتقارير المالية القطاعية، أما الإفصاح المتعلق بالأحداث المتخصصة، فإنه يشمل: التغيرات المحاسبية، والعمليات غير المستمرة، والمحاسبة عن البنود غير العادية، وعمليات إعادة هيكلة الشركة، والمعلومات عن وضع الديون والالتزامات المحتملة، وفيما عدا ذلك من إفصاح، فإنه يندرج تحت عنوان الإفصاح العام، الذي يشمل: المسائل الاستراتيجية والبيئية والاجتماعية، والتي تعتبر من عناصر الإفصاح الاختياري، وقد قررت كلٌّ من (Barth, & Murphy, 1994) أنه عند مقابلة هذه المجموعات، التي تضم عمليات الإفصاح مع الأهداف السابقة، فقد أصبح من الواضح أن هذه الأهداف، لا تغطي جميع مجالات وأهداف الإفصاح، ولذلك فإنهما قررتا أن أهداف الإفصاح، يُمكن أن تندرج تحت النقاط التالية:

١- وصف البنود التي تم الاعتراف بها في القوائم المالية، وتوفير مقاييس ملائمة لهذه البنود، بخلاف المقاييس الواردة في القوائم المالية.

٢- وصف البنود التي لم يتم الاعتراف بها، وتقديم مقاييس بديلة ومفيدة لهذه البنود.

٣- توفير المعلومات الدورية لمساعدة المستثمرين والدائنين، على تقدير المخاطر المحتملة، حول البنود التي تم الاعتراف بها، وتلك التي لم يتم الاعتراف بها من عناصر القوائم المالية.

٤- توفير المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية، على مقارنة الأرقام المفصّل عنها مع مثيلاتها لشركاتٍ أخرى، وكذلك مقارنة هذه الأرقام لنفس الشركة، عبر سنواتٍ مختلفة.

٥- توفير معلومات حول التدفّقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة، وتوفير المعلومات اللازمة للتنبؤ بهذه التدفّقات.

٦- مساعدة المستثمرين على تقييم العائد على الاستثمار في الشركة، والتنبؤ بهذا العائد مستقبلاً.

وتتفق الدراسة مع التصور الأخير لأهداف الإفصاح، ولكنها ترى أن الإفصاح الاختياري يجب أن يشمل جميع المعلومات، التي تساعد المستخدم الفرد، سواء كان مستخدم مباشر أو غير مباشر، وكذلك المجتمع ككل، على اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بتقييم أداء الشركة، علاوةً على ذلك، فإن كلاً من الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري، لا يختلفان في الهدف منهما، وأن الاختلاف الوحيد بينهما، أن ما يتم الإفصاح عنه طبقاً لمتطلباتٍ إجبارية -بغض النظر عن مصدرها-، هو إفصاح إجباري، وأن ما يتم الإفصاح عنه بناءً على قرارٍ اختياري من إدارة الشركة، هو إفصاح اختياري، واتخاذ قرارٍ بالإفصاح الاختياري، تتخذه إدارة الشركة بعد المفاضلة بين استراتيجيتين، هما: استراتيجية الإفصاح مسبقاً (Ex-Ante)، حسب نوع المعلومات المتوفرة لديها، وفي هذه الحالة فإن الشركة ستفاضل بين الإفصاح وعدم الإفصاح، بناءً على المركز التنافسي وأثر الإفصاح عليه، والاستراتيجية الثانية هي استراتيجية الإفصاح بعد ظهور الحقائق (Ex-Post)، فقد تختار الإدارة الإفصاح في حالة تحقيق نتائج جيدة، أو عدم الإفصاح في حالة تحقيق نتائج غير مرضية (الدهراوي، ١٩٩٤، ص ٦٩)، وترى الدراسة أن اتخاذ الإدارة لقرار الإفصاح من عدمه، إنما هي مسألة موقفية، تحسمها الإدارة بالمفاضلة دائماً بين تكاليف الإفصاح من جانب، والمنافع المتوقعة منه من جانبٍ آخر.

واستخلاصاً لما سبق، يرى الباحث أن الهدف الجوهرى للإفصاح الاختياري، يتمثل في أنه يزود المستثمرين الحاليين والمريقبين، وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية، بمعلوماتٍ تمكنهم من التنبؤ، بكمية واحتمال تحقيق عائد على استثماراتهم، وأنه من الضروري توفير المعلومات اللازمة، لمساعدة المستثمرين والدائنين على تقدير المخاطر، مما يقلل درجة عدم تماثل المعلومات، والذي يكون له أثارٍ إيجابية، في تشجيع المستثمرين على الاستثمار دون ترددٍ، بسبب التخوف من المخاطر، التي من الممكن أن تهدد استثماراتهم مستقبلاً.

#### ٤/٢/٣ أهمية الإفصاح المحاسبي الاختياري

ترتبط أهمية الإفصاح عن المعلومات بشكلٍ عام، بالتحول النوعي الذي حدث لوظيفة المحاسبة، من التركيز على دورها الرئيسي الذي كانت تؤديه، بغرض حماية مصالح الملاك عبر إمساك الدفاتر، إلى التركيز على دورها الجديد، كنظامٍ للمعلومات، هدفه الأساسي توفير المعلومات المناسبة، لصنع واتخاذ القرارات، كما أن زيادة أهمية الإفصاح الاختياري، نتجت عن الارتقاء الفكري في النظر إلى القوائم المالية، باعتبارها وسيلةً لتحقيق الأهداف، بدلاً من اعتبارها هدفاً نهائياً في حد ذاته، إذ أصبح من أهدافها، المساعدة على اتخاذ قراراتٍ تخصيص الموارد، سواء كانت قراراتٍ استثمارية أو قراراتٍ انتمائية، أو غيرها من القرارات، وقد اتضح أيضاً أن متطلبات هذه القرارات، تفوق إلى حدٍ كبير ما يقدمه الإفصاح الإلزامي من معلومات (زيود، وآخرون، ٢٠١١، ص ٣٣).

وتكمن أهمية الإفصاح الاختياري، في الفوائد التي يقدمها، سواء للشركة أو للمستثمرين أو على مستوى الاقتصاد الوطني، ويُمكن الإشارة إلى هذه الأهمية من خلال النقاط التالية: (دحوح، وحمادة، ٢٠١٤، ص ص ١٩٦-١٩٧)

١- يُشكل الإفصاح الاختياري أهمية كبيرة للسوق المالي؛ لأن من خلاله يُمكن تقييم عمل الشركة، ومساعدة القائمين عليها، من خلال الإفصاح عن جميع العمليات والأنشطة، مما يُولد أفكارًا حول أدائها، لدى الأفراد والجهات المتعاملة معها، كما يؤدي إلى تقليل الغموض لدى الأطراف الخارجية، حول مستقبل وأداء الشركة.

٢- يُعد الإفصاح الاختياري الحل العملي والمنطقي، لمشكلة عدم القدرة على تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية، من المعلومات (الخيال، ٢٠٠٩، ص ١٠).

٣- يعمل على الحد من محاولات الاستخدام غير المشروع للمعلومات الداخلية، والقضاء على جميع أشكال التجارة المختلفة في هذه المعلومات، حيث يعتبر الإلتجار بها مؤشرًا على عدم كفاءة النظام المحاسبي، ومن ثم سوء توزيع الثروات، بين قطاعات المجتمع المختلفة، وهذا بدوره -الإفصاح الاختياري- يؤثر إيجابًا في تقدير المخاطر، التي تتعرض لها أسهم الشركة، من خلال توفير المزيد من المعلومات التحليلية، مما يُمكن الأطراف المستفيدة من تحديد درجة المخاطر، المحيطة بالاستثمار في هذه الشركة (الشيرازي، ١٩٩٠، ص ٤١٧).

٤- يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال، الذي ترغب الشركة في الحصول عليه، من خلال توفير معلوماتٍ كافيةٍ ودقيقة، لاتخاذ القرارات الاستثمارية، ومن ثم تخفيض درجة عدم التماثل في المعلومات، بين الإدارة والمستثمرين (Petersen, & Plenborg, 2006, P. 127).

٥- يساعد على تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات، بين جميع المتعاملين في سوق الأوراق المالية، مما يؤدي إلى تنشيط السوق وتأديته لدوره بفعالية، لما لذلك من دورٍ مهم، في الوصول إلى أسعارٍ متوازنة، لأوجه الاستثمار المختلفة. وأخيرًا، يؤثر إيجابًا في عدة جهات، منها: (الخيال، ٢٠٠٩، ص ص ١٢-١٣)

١- الشركات المصدرة للأوراق المالية: إذ تزداد درجة السيولة للأسهم، ومن ثم يزداد الطلب عليها فيرتفع سعرها، الأمر الذي ينعكس بشكلٍ إيجابي على القيمة السوقية.

٢- المتعاملون في الأوراق المالية: إذ يساعد على الوصول إلى تنبؤاتٍ عالية الدقة للمحليين الماليين، الأمر الذي يؤدي إلى خلق منافع، لكلٍ من المستثمرين وأصحاب المصالح.

٣- الاقتصاد الوطني: يؤدي الإفصاح إلى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، وتقليل انسحاب المتعاملين من السوق وزيادة عددهم، ومن ثم زيادة حجم التداول، وتخفيض تكلفة رأس المال، الأمر الذي يعمل على زيادة معدلات التنمية.

واستخلاصًا لما سبق، يرى الباحث أن الاهتمام بالإفصاح الاختياري، أصبح ضرورةً حتمية، لتحقيق فعالية القوائم المالية وتحقيقًا لأهدافها، حيث تتمثل أهمية الإفصاح الاختياري في سد الفجوة، بين ما يوفره الإفصاح الإلزامي من معلوماتٍ، وبين احتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات، بالإضافة إلى الدور الذي يقوم به الإفصاح الاختياري، في تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات، وبالتالي، فإن الإفصاح الاختياري يقوم على أساس أن الإفصاح المحاسبي الحالي ليس كافيًا، من حيث كمية المعلومات المتاحة، وبالتالي، فإن أي إفصاحٍ إضافي عن معلوماتٍ جديدة، قد يكون ملائمًا ومرغوبًا فيه؛ إلا أن التوسع في الإفصاح، لا يعني الإفراط بعرض المعلومات، وإنما يُعد مفهومًا محددًا، بضرورة زيادة المعلومات التي تُضيف قيمة، بحيث لا يكون التوسع في الإفصاح، ثغرةً تُمكن الإدارة من التضليل، من خلال نشر معلوماتٍ غير مفيدة.

## ٤/٢/٤ دوافع الإفصاح المحاسبي الاختياري

وَقَرَّ كلٌّ من (Healy, & Palepu, 2001, P. 405) مراجعةً شاملةً لأدبيات الإفصاح الاختياري، وقد لاحظنا أن قرارات الإفصاح الاختياري، تميل نحو التركيز على دور الإفصاح عن المعلومات في التقارير، للمساهمين في أسواق المال، وقد حددا خمسة دوافع، والتي وُجد أنها مرتبطة بقرارات المديرين، للإفصاح الاختياري عن المعلومات لسوق المال، وهي: (عفيفي، ٢٠٠٨، ص ٤٤١)

١- فرض المعاملات في سوق المال (Capital Markets Transactions Hypothesis): حيث يكون لدى الشركة الدوافع للإفصاح الاختياري، من أجل تخفيض درجة عدم التماثل في المعلومات، وبذلك يتم تخفيض تكاليف التمويل الخارجي، من خلال تخفيض مخاطر المعلومات.

٢- فرض الخلاف على رقابة الشركة (Corporate Control Contest Hypothesis): حيث إنه عندما يكون أداء الشركة ضعيفاً، فإن المديرين يستخدمون الإفصاح الاختياري، في محاولةٍ منهم لزيادة تقييم الشركة، ولتفسير الأداء الضعيف، وبذلك يتم تخفيض مخاطر فقدان الإدارة لوظيفتها.

٣- فرض تعويضات الأسهم (Stock Compensation Hypothesis): حيث إن المديرين الذين يتم مكافأتهم بأسمهم التعويض، يكون لديهم الدافع لاستخدام الإفصاح الاختياري، لتخفيض احتمالية ادعاءات متاجرة الأطراف الداخلية، بزيادة مستوى الإفصاح، بهدف تخفيض تكاليف التعاقد مع المديرين، الذين يحصلون على أسهم التعويض، وتخفيض مخاطر سوء التقييم لأسهم الشركة.

٤- فرض تكاليف التقاضي (Litigation Cost Hypothesis): حيث يكون لدى المديرين الدافع، للإفصاح عن المعلومات السيئة، لتجنب العواقب القانونية لعدم كفاية الإفصاح، وفي نفس الوقت يكون لديهم الدافع، لتخفيض الإفصاح عن التوقعات، التي يثبت أو يُبرهن على عدم دقتها.

٥- فرض تكاليف الملكية (Proprietary Cost Hypothesis): حيث يكون الإفصاح الاختياري مقيداً، إذا أدرك المديرون أنه سيكون مضرًا بالمركز التنافسي للشركة.

واستخلاصاً لما سبق، يرى الباحث أن الدوافع الأساسية للإفصاح الاختياري، تتمثل في تخفيض درجة عدم التأكد لدى المستثمرين، والمتعاملين في السوق المالي، فيما يتعلق بأداء الشركة، حيث إن الإفصاح غير الملائم، يُمكن أن يحفز المديرين لتقديم الإفصاح الاختياري، والذي من شأنه تخفيض تكاليف التقاضي، علاوةً على تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات، بين الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية في الشركة، والرغبة في تحسين كفاءة أسعار الأسهم للشركات، في السوق المالي، فضلاً عن مصداقية الإدارة، وبالتالي، زيادة حجم التداول، وتقليل التقلبات، مما يؤدي إلى زيادة عدد المستثمرين، على المدى الطويل.

## ٥/٢/٤ محددات مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري

هناك العديد من مستويات الإفصاح المحاسبي، ومن أهم الدراسات التي سعت إلى تصنيف مستويات الإفصاح المحاسبي، حسب علاقتها بأسواق رأس المال، دراسة (Hendriksen, 1982)، والتي تم فيها تعريف الإفصاح في التقارير المالية، على أنه عرض المعلومات اللازمة، من أجل التشغيل الأمثل لسوق رأس المال الكفاء، حيث تنقسم مستويات الإفصاح إلى ثلاثة مستويات: مستوى الإفصاح الكافي، ومستوى الإفصاح العادل، ومستوى الإفصاح الكامل، ويتضمن الإفصاح الكافي الحد الأدنى من المعلومات، التي تساعد مستخدمي القوائم والتقارير المالية، على اتخاذ القرارات الرشيدة، بما يجعلها غير مضللة،

بينما يشمل الإفصاح العادل المعلومات التي تضمن معاملةً متساوية، لجميع المستخدمين الحاليين والمحتملين، للقوائم والتقارير المالية، في حين يقوم الإفصاح الكامل على عرض جميع المعلومات، الملائمة لاتخاذ القرارات، من قبل مستخدمي القوائم والتقارير المالية، وليس كل المعلومات، وذلك تطبيقاً لمفهوم الأهمية النسبية.

ويرى (صالح، ٢٠٠٦، ص ١٠) أن شكل ومحتوى القوائم والتقارير المالية، قد يختلف باختلاف مستوى الإفصاح المطبق، حيث إن القوائم والتقارير المالية، التي تُعد وفقاً لمستوى الإفصاح الكافي، من شأنها أن تختلف عن القوائم والتقارير، المعدة طبقاً لمستوى الإفصاح العادل، عن تلك القوائم والتقارير، المعدة وفقاً لمستوى الإفصاح الكامل، بالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد على مثل هذه الدراسة، في تبويب مستويات الإفصاح المحاسبي، يعتبر من الأمور الخلاقية محل الجدل، باعتبار أن تحديد ما هو كافي، وما هو عادل، وما هو كامل، يُعد من الأمور النسبية، التي قد يتم الاختلاف بشأنها، باختلاف الأفراد وباختلاف المواقف المختلفة، التي يتم تحديد مستويات الإفصاح في ضوءها.

ومن القضايا المهمة المتعلقة بموضوع الإفصاح المحاسبي، هو مستوى الإفصاح المناسب، حيث توجد عدة مستويات للإفصاح، من أهمها: مستوى الإفصاح المثالي، والمستوى المتاح أو الممكن للإفصاح، وعلى الرغم من أنه من الممكن نظرياً، تحديد العوامل والمعايير، التي تحدد المستوى المثالي للإفصاح؛ إلا أن هذا المستوى لا يُمكن توفيره من الناحية الواقعية، وذلك لعدة أسباب، لعل من أهمها وفقاً لما ذكرته دراسة (Cole, & Jones, 2004)، هو عدم الإلمام الكامل، بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات، التي تعتبر المعلومات المحاسبية بمثابة المدخلات لها، بالإضافة إلى الاختلافات الكبيرة، في استجابة متخذي تلك القرارات، لأنماط المعلومات المقدمة لهم، بموجب البدائل المختلفة للقياس المحاسبي، وبالتالي، يربط معظم الباحثين معيار الإفصاح المناسب، بمستوى الإفصاح الكافي أو الواقعي، أي المستوى الممكن أو المتاح، ويجب أن يكون هذا المعيار للإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية، مرناً في إطار عناصره الرئيسية، التي تشمل طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، والأطراف المستفيدة من تلك المعلومات، وتوقيت الإفصاح عنها.

ومن أهم الدراسات التي قامت بتبويب نماذج الإفصاح المحاسبي، دراسة (Kim, & Verrecchia, 2001)، والتي قسمت نماذج الإفصاح المحاسبي، إلى ثلاثة نماذج، وهي: (صالح، ٢٠٠٦، ص ١١)

١- النموذج الأول: الإفصاح الترابطي (Association-based Disclosure): ويربط هذا النوع من النماذج، بين الطلب الخارجي على الإفصاح، والتغير أو الاختلاف في أنشطة المستثمرين، الذين يتنافسون في سوق رأس المال، ويتضمن هذا النموذج، عرض المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم والتقارير المالية، والمستثمرين وغيرهم، على اتخاذ قراراتهم في سوق الأوراق المالية.

٢- النموذج الثاني: الإفصاح الاختياري (Discretionary-based Disclosure): ويربط هذا النوع من النماذج، بين الظروف المصاحبة لاختيارات الإفصاح غير المشروطة، من قبل مديري الشركات، واختياراتهم فيما يتعلق بالإفصاح، عن معلومات متوافرة لديهم، ويتناول عرض ترتيبات الإفصاح، التي تفضل عند غياب المعرفة المسبقة بالمعلومات، من قبل مستخدمي التقارير المالية، ويتضمن هذا النموذج، الإفصاح عن المعلومات بالقوائم والتقارير المالية، من جانب مديري الشركات، والتي تكون متاحة لديهم، وغير مطالبين بالإفصاح عنها إلزامياً (Clinch, & Verrecchia, 1997).

٣- النموذج الثالث: الإفصاح الكفاء (Efficiency-based Disclosure): ويربط هذا النوع من النماذج، بين الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية، وبيئة سوق الأوراق المالية، على افتراض أن حوافز أو كفاءة ترتيبات الإفصاح، تكون ثابتة أو

خارجية المنشأ، ويتضمن هذا النموذج، الإفصاح عن المعلومات بالقوائم والتقارير المالية، التي تضمن كفاءة سوق الأوراق المالية، بغض النظر عن حوافز إدارة الشركات، عند الإفصاح عن تلك المعلومات (Baiman, & Verrecchia, 1996). ومن خلال استطلاع الدراسات السابقة، يُمكن القول، أن هناك تداخل بين النماذج المختلفة للإفصاح، نتيجةً لعدم الاتفاق على إطارٍ منظم، يتناول الجوانب المختلفة للإفصاح، عن المعلومات بالقوائم والتقارير المالية، والظروف المحيطة بهذا الإفصاح، والمستفيدين منه، ووسائله، وغيرها من الجوانب الأخرى، وسيتناول الباحث بدءًا من الفقرة التالية، محددات مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري.

في البحث الميداني، الذي أجراه كلٌّ من (Choi, & Levich, 1990)، أُجريا مقابلات كثيرة مع العديد من المديرين التنفيذيين، أفادوا جميعًا أنه عند اتخاذهم قرار الإفصاح الاختياري، فإنهم يقومون بإجراء مفاضلة، بين ما يترتب على هذا الإفصاح من فوائد، وما يترتب عليه من مساوئ، ومع تسليم الفكر المحاسبي بما توصل إليه (Choi, & Levich, 1990)، فإن الفكر المحاسبي قد طرح، ولا يزال يطرح عوامل متعددة، تؤثر على اتخاذ قرار الإفصاح الاختياري، وهذه العوامل تنقسم إلى:

١- عوامل عامة تتعلق بالشركة ككل.

٢- عوامل تتعلق بهيكل الإدارة داخل الشركة.

وفيما يلي بيان هذه العوامل، بشيءٍ من التفصيل: (عبد الكريم، ٢٠٠٣، ص ص ٢٧٤-٢٧٩)

#### ١- العوامل العامة:

وهي العوامل التي تتعلق بالشركة ككل، وخصائصها، ونوع الصناعة التي تعمل فيها، وهي:

أ- حجم الشركة: تُشير غالبية الدراسات إلى أن الشركات الأكبر حجمًا، تكون أكثر استعدادًا لتقديم المزيد من الإفصاح، ويرى (Meek, et al., 1995, P. 558) أن الشركات تسلك هذا السلوك، لعدة تفسيرات:

- تحاول الشركات الكبيرة دائمًا تخفيض التكاليف السياسية، والتي تنتج دائمًا عن قرارات حكومية تجاه الشركات، ويترتب عليها نقل جزء من ثروة الشركة بقرارٍ حكومي، إلى أطرافٍ أخرى في المجتمع، وقد يؤدي هذا الإفصاح، إلى تخفيض هذه التكاليف السياسية (Foster, 1986).

- اقتناع الشركات الكبيرة بأنها لن تتأثر سلبيًا بالمنافسة، بالإضافة إلى أن تكاليف إنتاج المعلومات والإفصاح عنها، تكون عند حدها الأدنى.

- إضافةً إلى السببين السابقين، فإن الشركات الكبيرة تتميز بزيادة درجة التعقيد بها، واتساع قاعدة الملكية، وارتفاع تكلفة الوكالة، وكلها أسباب تؤكد وجود دوافع لدى الشركات الكبيرة للإفصاح الاختياري، أكثر من الشركات الصغيرة.

ب- نوع الصناعة: يؤثر نوع الصناعة على قرار الإفصاح لبعض الصناعات، طبقًا لتأثيرها بالآثار السلبية للمنافسة، وكذلك التكاليف السياسية، فهناك صناعات معينة، مثل: شركات الصناعات الكيماوية وشركات التكنولوجيا، تكون أكثر حساسيةً لاعتبارات المنافسة، وبالتالي، يكون لديها خوف من الإفصاح عن معلوماتٍ معينة، قد يستفيد منها المنافسون، وكذلك وُجد أن لدى بعض الشركات، حساسية معينة تجاه الإفصاح عن تكاليف البحث، وقد وجد (Cook, 1991) أن نوع الصناعة، يؤثر تأثيرًا طفيفًا على قرار الإفصاح الاختياري.

ج- درجة الرفع المالي: رأى بعض الباحثين، أن الشركات التي يحتوي رأسمالها المستثمر، على نسبةٍ عاليةٍ من القروض، ستميل نحو زيادة مستوى الإفصاح الاختياري (Meek, et al., 1995, P. 559)، وذلك بسبب ارتفاع تكلفة الوكالة بهذه

الشركات، ولكن الدراسة ترى أن هذا العامل في حد ذاته، قد يكون دافعاً لعدم الإفصاح، حيث إن ارتفاع نسبة الاقتراض، قد تحمل أنباءً غير سارة، مما تدفع الإدارة لعدم الإفصاح عنها، إلا إذا كان المزيد من الإفصاح، يهدف فقط إلى خلق موقف دفاعي للشركة، تبرر به أمام مستخدمي القوائم المالية، الأسباب التي دفعتها لهذه النسبة العالية من الاقتراض، وكان (Chow, & Wong-Boren, 1987, P. 533) قد قررا منذ أمدٍ بعيد، عدم وجود أي علاقةٍ بين درجة الرفع المالي من ناحيةٍ، ومستوى الإفصاح الاختياري من ناحيةٍ أخرى، ولكن تؤكد الدراسات الحديثة وجود تلك العلاقة.

د- ربحية الشركة: من الطبيعي أن الشركة الربحية، والتي تسير أحوالها بشكلٍ جيد، يتوافر لدى إدارتها الدافع والحافز، لإظهار تميز الشركة عن الشركات الأخرى الأقل ربحية، حتى تستمر في الحصول على رأس المال، بأفضل الشروط الممكنة، ومن أحد الوسائل التي تتبعها الشركات الربحية لتحقيق هذا التميز، هو تقديم المزيد من الإفصاح عن المعلومات (Foster, 1986, P. 32).

هـ- مدى اشتراك الشركة في عمليات دولية: حيث إن مثل هذه الشركات، قد تواجه متطلبات من المعلومات، تفوق المتطلبات المحلية، وبالتالي، فإنها تقصح عنها بشكلٍ اختياري، ويفسر ذلك باختلاف مستويات الإفصاح الإجمالي، من دولةٍ لأخرى؛ لذلك فإن الشركة التي تعمل في دولةٍ ذات متطلبات إفصاح أقل، تجد أنه من الضروري الإفصاح عن معلوماتٍ إضافية، بشكلٍ اختياري، بالإضافة إلى أن الشركات الدولية، تتميز بوجود عددٍ كبيرٍ من الأطراف ذوي المصالح في الشركة، بخلاف الملاك، ولهذا يزيد الطلب على أنواع مختلفة من المعلومات، مما يؤدي بالقطع إلى زيادة مستوى الإفصاح الاختياري.

## ٢- العوامل التي تتعلق بهيكل الإدارة:

إن موقف الإدارة تجاه الإفصاح الاختياري، يتوقف بدايةً على إدراكها للعلاقة، بين تكلفة الإفصاح والعائد المتوقع منه، ولكن الفكر المحاسبي قد بدأ في الاهتمام، بأثر هيكل مجلس الإدارة، وهيكل الملكية داخل مجلس الإدارة، على مستوى الإفصاح الاختياري، وقد تجلّى هذا الاهتمام في عدة دراسات، بدأها (Forker, 1992, P. 111) ببحث أثر تعيين رئيس مجلس إدارة، من غير المديرين التنفيذيين، وأثر وجود لجنة للمراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري، وقد توصل (Forker, 1992, P. 111) إلى أن كلاً من العاملين السابقين، له أثر إيجابي على مستوى الإفصاح الاختياري، ثم تناول كلٌّ من (Malone, et al., 1993, P. 249) أثر تواجد مديرين مستقلين في مجلس الإدارة، على عملية الإفصاح الاختياري، حيث وجدوا أيضاً أن العلاقة موجبة، مع مستوى الإفصاح الاختياري، وأكد (Raffournier, 1995, P. 261) أنه كلما زاد اتساع هيكل الملكية وقل تركزها، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح الاختياري، وفي دراسةٍ أخيرة، فإن (Ho, & Wong, 2001, P. 139) قد حاولا اختبار العلاقة بين مجموعةٍ من العوامل، ومستوى الإفصاح الاختياري، وكذلك تحديد الأهمية النسبية لكلٍ من هذه العوامل، وقد انطلقت الدراسة الأخيرة من فرضٍ رئيسي، وهو أن زيادة مستوى الرقابة على مجلس الإدارة، من شأنه أن يزيد من مقدار الإفصاح الاختياري، وهذه العوامل هي:

أ- نسبة المديرين المستقلين من غير المديرين التنفيذيين في مجلس الإدارة: باعتبار أن نسبتهم في مجلس الإدارة، هي التي تحقق لهم قدرتهم، على تحقيق الرقابة على مجلس الإدارة، مما يوفر المزيد من الإفصاح الاختياري.

ب- وجود لجنة للمراجعة: حيث إن أحد وظائف لجنة المراجعة، كما ذكر (Collier, 1993, P. 423)، التأكد من جودة نظم الرقابة والمحاسبة، وأن وجودها يؤدي إلى تحسين الرقابة الداخلية، ولكن (Forker, 1992, P. 123) وجد أن العلاقة، بين وجود لجنة للمراجعة ومستوى الإفصاح الاختياري علاقة موجبة، ولكنها علاقة ضعيفة، أما (McMullen, 1996, P. 87) فقد خلص إلى وجود علاقةٍ بين لجنة المراجعة، وتزايد درجة الاعتماد على الإفصاح في التقارير المالية، حيث تتفق نتائج

دراسته، مع مسلمات نظرية الوكالة (Agency Theory)، التي ترى أن وجود لجنة للمراجعة، وسيلة من وسائل تخفيض تكلفة الوكالة.

ج- ازدواجية منصب المدير التنفيذي: ويفترض هذا العنصر أن جمع أحد أفراد الإدارة العليا، بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، يعتبر وسيلة من وسائل التحكم والسيطرة الإدارية، حيث إن مثل هذا المدير، سوف يعتمد إلى إخفاء وعدم الإفصاح، عن أي معلومات غير سارة، قد يعتقد أنها ستكون ضارة بمصالحه الشخصية، وأن ذلك المدير الذي يلعب دوراً مزدوجاً، يُشكل تهديداً لجودة عملية الرقابة والإفصاح (Forker, 1992, P. 123).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر، على إجراء تعديل على قواعد قيد وشطب الأوراق المالية، بإضافة بند جديد إلى الشروط العامة، لقيد الأوراق المالية بجدول البورصة، يقضي بالفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة، ووظيفة العضو المنتدب (الرئيس التنفيذي) للشركة، وذلك استناداً لأفضل التجارب والممارسات العالمية، في تطبيق قواعد حوكمة الشركات، التي تمت مناقشتها في ورقة عمل، قدمها مركز المديرين المصريين.

حيث إن قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٤٧)، لسنة ٢٠٢٠ م، قد صدر في إطار تطبيق أفضل قواعد ومبادئ الحوكمة، على الشركات المقيدة، من خلال فصل الوظيفة التنفيذية، التي يتولاها العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي للشركة، وإبعادها تماماً عن الوظيفة الإشرافية والرقابية، التي يتولاها رئيس مجلس إدارة الشركة، مع أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين -بما فيهم المستقلين-، مما يُساعد على تقييم أداء الإدارة التنفيذية، بشكل موضوعي، بعد الفصل بين الوظيفة الرقابية والوظيفة التنفيذية، وكذلك تجنب التركيز على الأهداف قصيرة الأجل، لتحقيق منافع سريعة للإدارة التنفيذية، دون النظر إلى الأهداف طويلة الأجل، التي تهتم جميع المساهمين.

د- نسبة العلاقات العائلية داخل مجلس الإدارة: حيث يؤثر هذا العامل على درجة تركيز الملكية، داخل مجلس الإدارة، وقد برز في هذا الخصوص اتجاهين، أحدهما يرى أن تركيز الملكية، يؤدي إلى وحدة المصالح بين المديرين، وسوف تعتمد الإدارة على اتخاذ كل ما من شأنه، أن يزيد من قيمة الشركة، مما يؤدي إلى زيادة مقدار ومستوى الإفصاح (Meckling, & Jensen, 1976, P. 357)، ويرى أصحاب الاتجاه الآخر، أنه في حالة وجود قدر كبير من تركيز الملكية، فإن الصراع في المصالح، لن يكون بين المديرين والمساهمين، ولكن سيظل تعارض المصالح مقصوراً، بين كبار المساهمين وصغارهم، وبالتالي، سيكون لدى الإدارة العليا المسيطرة الحافز، للتصدي ضد مصالح صغار المساهمين، وبالتالي، فإن سلوكهم سوف يميل نحو تعظيم مصالحهم، والحد من الإفصاح الاختياري (Shleifer, & Vishny, 1997, P. 753)، وعندما قامت دراسة (Ho, & Wong, 2001, P. 139) ببحث أثر هذه العوامل مجتمعة، وأثرها على الإفصاح، فإنها وجدت أن وجود لجنة المراجعة، يرتبط بشكل إيجابي وقوي بمستوى الإفصاح الاختياري، بينما وجدت أن تركيز الملكية، يؤثر سلباً على مستوى الإفصاح، ويصل هذا التأثير إلى حده الأقصى، في حالة زيادة نسبة العلاقات العائلية، داخل مجلس الإدارة.

وفي سياق آخر، يُمكن استعراض محددات مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، من زاوية أخرى، تتمثل في ما يلي:

(مازن، ٢٠١٣، ص ص ٢٩-٣٢)

#### ١- مصداقية الإفصاح الاختياري:

يختلف إدراك مستخدمي المعلومات الواردة في الإفصاحات المختلفة، وتتبعك تلك الاختلافات على قرار الإدارة، بتحديد المحتوى الإعلامي للإفصاح، من حيث كمية ونوعية المعلومات، التي يتم الإفصاح عنها، حيث قد يكون لدى إدارة الشركة معلومات خاصة، لا ترغب في الإفصاح عنها، حتى لا تحدث أضرار تفوق المنافع المحققة.

وقد اختبرت دراسة (Newman, & Sansing, 1993, P. 92) أثر الاختلافات بين مستخدمي المعلومات، على المحتوى الإعلامي للإفصاح، ومدى مصداقيته، عندما يكون لدى إدارة الشركة الحرية، في تحديد محتوى الإفصاح، وتفترض الدراسة، وجود تداخل بين ثلاثة أطراف، وهم:

- الشركة: يكون لديها المعلومات الهامة والجوهرية، وتقوم بالإفصاح العام، ثم تقوم بتوزيع الأرباح على المساهمين.
  - المنافس المرتقب أو المحتمل: المتوقع دخوله السوق، عندما تكون المعلومات الواردة في الإفصاح جيدة، بالمقارنة بتكاليف الدخول، يؤدي ذلك إلى زيادة المنافسة في السوق الإنتاجي، وبالتالي، تتخفف التوزيعات النهائية.
  - حاملو الأسهم أو المساهمون: يتابع المستثمرون إفصاحات الشركة، بناءً على توقعاتهم تجاه توزيعات الشركة، ويفضل المستثمرون الإفصاح، عن الصورة الحقيقية لأداء الشركة، وذلك في ظل غياب الدافع لإعاقة المنافسين المحتملين، عن الدخول في السوق الإنتاجي ومنافسة الشركة، من ناحية أخرى، فإن دخول المنافسين يؤدي إلى انخفاض التوزيعات؛ لذلك يتولد الدافع لدى إدارة الشركة، لإرسال رسالة تعوق المنافسين المحتملين، ويعكس هذا الموقف مدى التعارض في الدوافع، بين إظهار وضع الشركة بمصداقية، والدوافع لاستخدام الإفصاح في أغراض أخرى.
- وعلى ذلك، فقد تغير الشركة في المحتوى الإعلامي للإفصاح، حتى تعوق المنافسين من دخول السوق، ومن المؤكد أن حاملي الأسهم والمنافسين المحتملين، على علمٍ ودراية بدوافع إدارة الشركة، ومن ثم فإنهم يفسرون المحتوى الإعلامي للإفصاح، وفقاً لهذه الدوافع.

وفي ظل هذه الحالة، تظهر أشكال مختلفة للتوازن الجزئي للإفصاح، تبعاً لاختلاف الظروف، ففي بعض الأحيان تقوم إدارة الشركة بالإفصاح الكافي الموثوق به، ويرتبط هذا النوع من الإفصاح بوجود معلومات جيدة، عن التوزيعات المستقبلية، وفي أحيانٍ أخرى، قد تقدم إدارة الشركة تنبؤات وصفية بدرجة مرتفعة.

ويمكن تلخيص نتائج الدراسة، على النحو التالي:

- تتبنى الشركة سياسات إفصاح ذات محتوى إعلامي كبير، عندما يكون أثر دخول المنافسين الجدد منخفضاً على التوزيعات، وكذلك يزداد المحتوى الإعلامي بشكلٍ أكبر، في الشركات ذات الأخبار الجيدة، بالمقارنة بالشركات ذات الأخبار السيئة.
  - تتبّع مصداقية الإفصاح الذي تقوم به الشركة، من استخدام أطرافٍ مختلفة ذات أهدافٍ متعارضة لهذا الإفصاح.
- كما قامت دراسة (Wen, 2013, P. 13) بدراسة محددات والكفاءة الاقتصادية للإفصاح الاختياري، حيث تتبّع الكفاءة الاقتصادية للإفصاح الاختياري، من نتائج قرارات الاستثمار بالشركة، وقد خلصت الدراسة، إلى أن الإفصاح الاختياري يلعب دورين: دور إيجابي يتمثل في نشر معلومات ذات قيمة إلى السوق، حيث يؤدي الإفصاح الاختياري إلى تسعير الأوراق المالية الخاصة بالشركة، بطريقة أكثر دقة، علاوةً على تحسين كفاءة الاستثمار بالشركة، أما الدور السلبي للإفصاح الاختياري، فيحدث عندما تستخدم الشركة معلومات الإفصاح الاختياري، بشكلٍ انتهازي، للتأثير على أسعار السوق لخدمة مصالحها، مما يؤدي إلى الضرر بكفاءة الاستثمار بالشركة.

## ٢- التكاليف الخاصة:

تتضمن التكاليف الخاصة بالإفصاح، تكاليف إعداد ونشر المعلومات، فضلاً عن التكاليف المترتبة على الإفصاح عن المعلومات الخاصة، حيث تتحمل الشركة تكاليف في حالة استخدام المنافسين، أو مديري الشركة تلك المعلومات، بطريقة تضر بمصالح الشركة؛ لذلك فإنه من الضروري، الموازنة بين منافع الإفصاح عند ارتفاع الطلب على منتجات الشركة، في السوق

المالي، في مقابل منافع الإفصاح عند انخفاض الطلب على المنتج، في السوق الإنتاجي، حتى تستطيع الشركة اتخاذ سياسة الإفصاح العام المتوازنة، والتي تكون ذات مصداقية.

وقد ألفت العديد من الدراسات الضوء، على مدى الاختلاف في وجهات النظر، تجاه سياسات الإفصاح الاختياري بوجه عام، وما هي الدوافع أو العوائق التي تواجه الإفصاح الاختياري بوجه خاص، فما يعتبره بعض الباحثين عائقاً، أمام سياسة الإفصاح الاختياري، يعتبره آخرون دافعاً له، واستنتجت الدراسات أن مصداقية الإفصاح الاختياري، تتوقف على نقطتين أساسيتين، هما:

- الإفصاح لأطراف عديدة، متعارضة المصالح والاهتمامات.

- وجود تكاليف خاصة، ناتجة عن القيام بالإفصاح الاختياري.

### ٣- درجة المنافسة:

يعتبر الإفصاح عن المعلومات المالية، أحد العناصر الجوهرية في سوق الأوراق المالية الكفاء، ومن ناحية أخرى، قد يؤثر الإفصاح العام عن المعلومات، تأثيراً سلبياً على الشركة، في حالة استخدام المتعاملين في السوق لهذه المعلومات، في اتخاذ القرارات والاستفادة من تلك المعلومات، وبالتالي، فإنه في ظل وجود التكاليف الخاصة، يجب أن توازن الشركة بين الآثار الإيجابية، والآثار السلبية للإفصاح، حيث إن الإفصاح عن المعلومات في شركة ما، يكون له انعكاساته على الشركات المنافسة، في نفس الصناعة، فقد تستفيد بعض الشركات من حجب المعلومات، بينما تستفيد شركات أخرى، في حالة الإفصاح عن المعلومات.

فعندما تتخذ الشركة قراراً بالإفصاح الاختياري عن المعلومات، من أجل تحقيق سياسات إفصاح أكثر كفاءة، فمن الضروري فهم طريقة تعامل الشركات، في حالة غياب متطلبات الإفصاح الإلزامي، على سبيل المثال: ينقل الإفصاح التفصيلي عن المنتجات الجديدة، معلومات عن الأهداف المستقبلية للشركة، للمساهمين الحاليين، وفي نفس الوقت، ينقل معلومات استراتيجية للمنافسين، وبناءً عليه يُقلل الإفصاح الميزة التنافسية للشركة؛ إلا أن الإفصاح عن المعلومات الخاصة للمنافسين، لا يترتب عليه بالضرورة، انخفاض الأرباح المستقبلية في جميع الأحوال، حيث إنه في بعض الحالات، يكون من مصلحة الشركة المشاركة بالمعلومات، والعمل على نشرها، بهدف تنسيق القرارات، والوصول إلى مزايا مشتركة أو تبادلية، ويُمكن القول، بأن النتائج المترتبة على الإفصاح، تعتمد على:

- نوعية المنافسة بين الشركات داخل القطاع الصناعي.

- نوعية المعلومات الخاصة التي تمتلكها الشركات.

وفي دراسة (Darrough, 1993, PP. 534-535)، تم تطوير نموذج ذي مرحلتين، لتحليل دوافع الشركات للإفصاح عن المعلومات الخاصة، في حالة ارتباط الشركة بنوع من المنافسة، وما إذا كانت المعلومات الخاصة، تتعلق بالطلب على المنتجات أم بتكلفة المنتج، وقد تم اختبار الدوافع القبلية والبعديّة للإفصاح، قبلياً: لا تتعهد الشركات بالإفصاح، في حالة وجود معلومات متعلقة بالطلب أو التكلفة، أما إذا كان هناك إلزام بالإفصاح، من جانب الجهات القانونية، فإن الشركات تتعهد بالمشاركة بالمعلومات، ونشرها في حالات التكلفة والطلب، وقد تحرف دوافع هذه الشركات، بعدياً: لأن منافع الإفصاح تعتمد على القيمة المحققة من الإشارة، ويعتمد قرار الشركة بالإفصاح أو عدم الإفصاح، على القيم المحققة للإشارة، التي تحصل عليها إدارة الشركة، وكذلك يعتمد على كيفية تفسير قرار الشركة بعدم الإفصاح، من جانب الجهات الخارجية، حيث يكون من الصعب إخفاء المعلومات، في ظل البيئة التنافسية.

وقد توصلت نتائج هذه الدراسة، إلى تأثير الاختلافات في نوعية المنافسة، تبعاً للطلب أو التكلفة على قرار الإفصاح بالشركة، بمعنى أن الشركات التي لديها معلومات، عن ارتفاع معدل الطلب على المنتجات، تميل إلى حجب تلك المعلومات عن السوق الإنتاجي أو المنافسين، حتى تمنعهم من زيادة معدل إنتاجهم، وفي نفس الوقت، ترغب في الإفصاح عن تلك الأخبار الجيدة للسوق المالي، لزيادة قيمتها في السوق.

واستخلاصاً لما سبق، يرى الباحث أنه يجب على الشركة عند اتخاذ قرار الإفصاح الاختياري، الموازنة بين المنافع الناتجة عن الإفصاح الاختياري عن المعلومات، وكذلك التكاليف التي قد تتحملها الشركة، نتيجةً لهذه الإفصاحات، أي الموازنة بين الآثار الإيجابية والآثار السلبية للإفصاح الاختياري، حتى لا يكون لهذه الإفصاحات تأثيراً سلبياً على الشركة، كما يُمكن القول، بأن هناك العديد من العوامل، التي تؤثر على قرار الإدارة بالإفصاح الاختياري، علاوةً على اعتبارات التكلفة والعائد، وهذه العوامل يتعلق بعضها بالشركة ككل، مثل: حجم الشركة، ونوع الصناعة التي تنتمي إليها، ودرجة الرفع المالي، وربحية الشركة، ومدى مشاركة الشركة في عمليات دولية، وكذلك هناك عوامل أخرى، ترتبط بهيكل الإدارة داخل الشركة، تؤثر هي الأخرى على قرار الإفصاح، مثل: نسبة المديرين المستقلين في مجلس الإدارة، ووجود لجنة للمراجعة، ونسبة تركيز الملكية والأدوار التي يقوم بها رئيس مجلس الإدارة، وتؤثر هذه العوامل مجتمعةً على مستوى الإفصاح الاختياري، وإن ظل الجدل مستمراً، حول اتجاه هذا التأثير.

#### ٣/٤ لجنة المراجعة

يتناول الباحث في هذا الجزء، دراسة لجنة المراجعة، بالتعرف على: مفهومها، ونشأتها وتطورها، وأهدافها، وأهميتها، وأخيراً، الخصائص الواجب توافرها في لجنة المراجعة، وذلك كما يلي:

#### ١/٣/٤ مفهوم لجنة المراجعة

استقر الفكر المهني والأكاديمي، على أنه لا يوجد تعريف متفق عليه للجنة المراجعة؛ نظراً لاختلاف مهامها، ومسؤولياتها، وضوابط تشكيلها، من دولة إلى أخرى، ومن شركة إلى أخرى، طبقاً للهدف منها، وعلى الرغم من عدم الاتفاق، على مفهوم موحد للجنة المراجعة؛ إلا أن هذا الاختلاف يعتبر اختلافاً في الصياغة، وليس اختلافاً في المضمون، حيث تتفق جميع التعريفات، على أنها لجنة رقابية منبثقة من مجلس الإدارة، تتكون من الأعضاء غير التنفيذيين، ممن تتوافر لديهم درجة عالية، من الاستقلال والخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة، الكافية لأداء اللجنة لمهامها بشكل فعال، لتحقيق الرقابة على أعمال الشركة، والتأكد من التزام الشركة بتطبيق قواعد الحوكمة، وذلك لحماية حقوق المساهمين، وأصحاب المصالح الأخرى (عبد الله، ٢٠٢٠، ص ص ٤٤-٤٥).

فهي إحدى لجان مجلس إدارة الشركة المساهمة، المكونة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، والمصدق على تعيينهم، من قبل الجمعية العمومية، من مهامها السعي نحو تحسين وتأكيد، مصداقية القوائم المالية السنوية، وجودة ما بها من معلومات، وتوفير وحماية استقلالية المراجعين الداخليين والخارجيين، وتنفيذ ما يوكل إليها من مهام، من قبل مجلس إدارة الشركة، كما أنه يقع على عاتق لجنة المراجعة، مسؤولية توفير خط اتصال رسمي ومباشر، بين مجموعة اللجان الفرعية التابعة لمجلس الإدارة، هذا فضلاً عن، ضرورة إقامة لجنة المراجعة لقناة اتصال مباشرة، بينها وبين كل من المساهمين والمراجعين الداخليين والخارجيين (محمد، ٢٠٠٧، ص ٥٥).

حيث تُعد لجنة المراجعة آليةً محورية، من آليات حوكمة الشركات، وهي لجنة فرعية منبثقة من مجلس الإدارة، وتتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين، كحدٍ أدنى، ويكون الحد الأقصى حسب حجم الشركة وطبيعة نشاطها، على أن يتوافر باللجنة، خبرة مالية ومحاسبية وقانونية، ومعرفة بطبيعة نشاط الشركة، وتعد اللجنة اجتماعاتها أربع مرات على الأقل في السنة، بمعدل اجتماع كل ثلاثة شهور، وتهدف اللجنة إلى مساعدة مجلس الإدارة على أداء مسؤولياته، والتأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه، ودعم استقلال ومتابعة المراجعين الداخليين والخارجيين، علاوةً على ضبط جودة التقارير المالية (عبد الفتاح، ٢٠١٣، ص ١٨).

أخيراً، يُمكن القول، أن هناك ثلاث خصائص مميزة للجنة المراجعة، وهي: (بخيت، ٢٠١٨، ص ٩٤٩)

١- لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة.  
٢- عضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين، والذين تتوافر لديهم درجة عالية، من الاستقلالية والخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة.

٣- مسؤوليتها تتعلق بمراجعة عمليات إعداد التقارير المالية، ومراجعة عمليات المراجعة الداخلية والخارجية، وأيضاً مراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، داخل الشركة.

واستخلاصاً لما سبق، يرى الباحث أنه لا يوجد تعريف متفقٍ عليه عالمياً للجنة المراجعة، يُمكن العثور عليه في اللوائح والتقارير والمسوحات والدراسات البحثية؛ إلا أنه تم الاتفاق على أن لجنة المراجعة، هي إحدى الآليات الرئيسية لحوكمة الشركات، التي تم إنشاؤها من قبل ومن بين مجلس إدارة الشركة، بغرض الإشراف على عمليات المحاسبة، وإعداد التقارير المالية للشركة، ومراجعة القوائم المالية لهذه الشركة، وتميل جميع تعريفات لجنة المراجعة، إلى التأكيد على سمتين من سمات تكوينها، وهما: الخبرة المالية، حتى تقوم اللجنة بعملها بكفاءة، والاستقلال، حتى تؤدي اللجنة دورها بفعالية، فضلاً عن أنشطتها ومسؤولياتها.

#### ٢/٣/٤ نشأة وتطور لجنة المراجعة

أولاً: تطور لجان المراجعة في المملكة المتحدة: (محمد، ٢٠٠٧، ص ص ٤٥-٥١، بتصرف)

نتيجةً لما توليه الولايات المتحدة الأمريكية، من اهتمامٍ بفكرة لجان المراجعة بالشركات المساهمة، وتفعيل دورها في رقابة ما تنتهجه الشركات المساهمة من سياساتٍ، وما يتخذ بها من قرارات، فقد يعتقد الكثير أن أول ظهورٍ للجان المراجعة، كان بالولايات المتحدة الأمريكية؛ إلا أن البعض قد استطاع الحصول على دليلٍ، يوضح أن المملكة المتحدة، كانت أول من استخدم لجان المراجعة بشركاتها، وذلك في تقريرٍ صادر عن إحدى اللجان، بهيئة السكك الحديدية البريطانية، عام ١٨٧٢ م.

من محتويات ذلك التقرير، يتبين أن المملكة المتحدة كانت لديها لجان المراجعة، منذ عام ١٨٧٢ م، وهذا يمنحها السبق في هذا المجال، وعلى الرغم مما بينه ذلك التقرير، من وجود لجان المراجعة بالشركات الإنجليزية، منذ زمنٍ بعيد، فقد أوضح البعض (Marrian, 1988)، أن المملكة المتحدة لم يكن لها علاقة بلجان المراجعة، من قريبٍ أو من بعيد، قبل عام ١٩٧٠ م، وتود الدراسة التأكيد على أنه، على الرغم من عدم وجود إلزامٍ قانوني، يفرض على الشركات تكوين لجان للمراجعة بها، فقد أوضح أحد الباحثين (محمد، ١٩٩٤، ص ١٨)، أن العديد من الشركات الإنجليزية، قامت بتشكيل لجان المراجعة، حتى تتمكن من طرح أسهمها في أسواق المال الأمريكية، أو لدعم استقلال المراجعين، كما أن فشل العديد من الشركات الكبرى بالمملكة المتحدة، مثل: بنك بريطانيا ومجموعة ماكسويل وشركة بي سي سي، أدى إلى ظهور العديد من التساؤلات، والتي جعلت لجان

المراجعة محلاً للاهتمام، وساعدت كثيرًا على انتشار لجان المراجعة، بالشركات المساهمة الإنجليزية، وفي شهر ديسمبر عام ١٩٩٢ م، أصدرت لجنة (Cadbury) تقريرها، بأن على جميع الشركات الإنجليزية تكوين لجان مراجعة، ولكن هذا الأمر لم يكن إلزاميًا، بل كان اختياريًا، غير أن بورصة لندن للأوراق المالية، طلبت من جميع الشركات الإفصاح، عن مدى تبنيها لذلك الأمر من عدمه، مع بيان أسباب عدم تبني ذلك الأمر إن وُجد، وذلك ضمن التقارير المالية السنوية، وقد تضمن تقرير لجنة (Cadbury)، مجموعة من قواعد الاستخدام الأمثل للجان المراجعة؛ إلا أن هذه القواعد كانت بمثابة مجموعة إرشادات وتوجيهات، أكثر من كونها متطلبًا قانونيًا.

ويعتقد مما سبق، أنه بالرغم من عدم إمكانية الجزم، بتاريخ ظهور لجان المراجعة بالمملكة المتحدة؛ إلا أن الجدير بالذكر، أن الشركات المساهمة الإنجليزية، سعت وراء تكوين هذه اللجان، على الرغم من عدم وجود قوانين تحتم عليها ذلك، ويُعتقد أن ذلك الاتجاه من الشركات المساهمة الإنجليزية، كان بدافع الاستفادة مما يُمكن للجان المراجعة أن تحققه من مزايا، نتيجة لتكوين لجان المراجعة من ناحية، وحتى تتمكن الشركات الإنجليزية من الدخول للسوق الأمريكي من ناحية أخرى.

ثانيًا: تطور لجان المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية: (محمد، ٢٠٠٧، ص ص ٤٥-٥١، بتصرف)

ظهرت فكرة لجان المراجعة بالولايات المتحدة الأمريكية، بعد انتشار حوادث الغش والتلاعب بالقوائم المالية المنشورة، للعديد من الشركات في الستينيات، ولقد كان الهدف من لجنة المراجعة، وقت نشأة فكرتها بالولايات المتحدة، يتمثل في دعم استقلال المراجع الخارجي، ومساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بالتزاماته، وهذا ما أوضحه معظم الباحثين، بقولهم: ارتبط ظهور ونمو فكرة لجان المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية، بأزمة الكساد الاقتصادي الكبير التي هزت العالم، عامي ١٩٢٨ م و ١٩٢٩ م، حيث أوضح المحللون أن ضعف استقلالية مراقب الحسابات، كان من العوامل الرئيسية، التي ساهمت في حدوث هذه الأزمة، ونظرًا لما شهدته لجان المراجعة، من تطورات متلاحقة في الولايات المتحدة الأمريكية، يتناول الباحث فيما يلي، التطور التاريخي للجان المراجعة، في الشركات المساهمة الأمريكية، اعتمادًا على التسلسل التاريخي للأعوام، التي شهدت أهم الأحداث المتعلقة بلجان المراجعة، على النحو التالي:

- في عامي ١٩٣٩ م و ١٩٤٠ م: أوصت كلٌّ من بورصة نيويورك للأوراق المالية New York Stock Exchange (NYSE) وهيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) Securities and Exchange Commission جميع الشركات المساهمة العامة، بضرورة تشكيل لجان المراجعة.

- عام ١٩٦٧ م: أوصى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) جميع الشركات المساهمة العامة، بضرورة تشكيل لجان مراجعة، من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، لترشيح المراجعين الخارجيين ومناقشة عملهم، كما اعترف بأهمية الدور الذي يُمكن أن تؤديه هذه اللجان، في نظم الرقابة بالشركات.

- عام ١٩٧٧ م: صدر قرار بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE)، الذي يفرض على مجالس الإدارة في الشركات المساهمة، التي يتم تداول أوراقها المالية في سوق نيويورك، تعيين لجنة تابعة لمجلس الإدارة، تختص بأمور المراجعة والرقابة المالية، وقد تم نشر هذا القرار في شهر يناير عام ١٩٧٧ م، كأحد شروط تسجيل أسهم الشركات المساهمة، اعتبارًا من ١٩٧٨/٦/٣٠ م.

- عام ١٩٨٧ م: أصدرت لجنة (Treadway) تقريرها، الذي أكد على أهمية دور لجنة المراجعة، في تحسين نزاهة القوائم المالية، لتصبح لجنة المراجعة كحجر الزاوية، في قضية الرقابة المالية على الشركات، حيث طلب التقرير من هيئة تداول

الأوراق المالية، إلزام شركات المساهمة بتشكيل لجان مراجعة من مستقلين، وضرورة وجود لائحة مكتوبة، تتضمن واجبات ومسؤوليات هذه اللجنة، وعلى مجلس الإدارة اعتماد تلك اللائحة، وتعديلها إذا تطلب الأمر ذلك، مع ضرورة إلزام الشركات المساهمة، بتوفير موارد وسلطات كافية للجنة المراجعة، بما في ذلك، الحق بالاستعانة بخبراء خارجيين متخصصين، عند الحاجة لذلك، كما حدد التقرير أيضًا، مجموعة المهام التي يجب على لجان المراجعة القيام بها.

- عام ١٩٩٩ م: نشرت لجنة (Blue Ribbon) تقريرها مطلع عام ١٩٩٩ م، عن واقع أداء لجان المراجعة بالشركات الأمريكية، والمراجعين الخارجيين، والإدارات المالية، وبه عشر توصيات، لتمكين لجان المراجعة من أداء دورها المطلوب والمرجو منها.

- عام ٢٠٠٢ م: في ٣٠ يوليو ٢٠٠٢ م، صدر قانون (Sarbanes-Oxley Act (SOX)، والذي قضى بوجوب إنشاء لجان مراجعة، في كل شركة عامة، وأن تصدر إدارة الشركة ضمن التقارير المالية السنوية، تقريرًا بعنوان (تقرير الرقابة الداخلية)، يؤكد مجلس الإدارة بموجبه، مسؤوليته عن احتفاظ الشركة بنظام رقابة داخلية، وتنفيذه بفاعلية، وقد احتوى القانون على العديد من النقاط، التي تستهدف تقوية وتفعيل لجان المراجعة بالشركات المساهمة.

يتضح من العرض السابق، أنه يُمكن القول، بأن الولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر من أكثر دول العالم اهتمامًا بتنفيذ فكرة لجان المراجعة، على أرض الواقع، حيث شهدت الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من الأحداث، التي لعبت دورًا كبيرًا في تشكيل ملامح العديد من شؤون لجان المراجعة، بدءًا من أهدافها، ومرورًا بمجال عملها، ووصولًا إلى مقوماتها وسبل تدعيمها.

#### ثالثًا: تطور لجان المراجعة في جمهورية مصر العربية:

أما في مصر، فإن فكرة تطبيق لجان المراجعة، تعتبر حديثة نسبيًا، بالمقارنة مع البيئات الأخرى، وقد بدأ الاهتمام بها خصوصًا، بعد تبني مفهوم حوكمة الشركات، حيث تعتبر لجان المراجعة من الدعائم الأساسية للحوكمة، ويتناول الباحث فيما يلي، التطور التاريخي للجان المراجعة في مصر، اعتمادًا على التسلسل التاريخي للأعوام، التي شهدت أهم الأحداث المتعلقة بلجان المراجعة، على النحو التالي:

- عام ٢٠٠٢ م: أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال -الهيئة العامة للرقابة المالية حاليًا بموجب القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ م-، القرار رقم (٣٠)، في تاريخ ١٨/٦/٢٠٠٢ م، ويتضمن هذا القرار، مجموعة من القواعد واجبة الاتباع في المادة رقم (٧)، على ضرورة أن يكون لكل شركة -مقيدة بجداول سوق الأوراق المالية المصرية- لجنة للمراجعة، يختارها مجلس إدارة الشركة، ولا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة، من المشهود لهم بالكفاءة والخبرة، في مجال أعمال الشركة، من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين برئاسة أحدهم، وإذا لم يتوافر لدى الشركة عدد كافٍ منهم، يتم استكمال عضوية اللجنة من ذوي الخبرة، وتقوم اللجنة بأعمالها، بصفة مستقلة عن إدارة الشركة، وتقدم اللجنة لمجلس إدارة الشركة مباشرةً، تقريرًا شهريًا عن أعمالها، يتضمن مقترحاتها وتوصياتها.

- عام ٢٠٠٥ م: أصدر مركز المديرين المصري، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصرية، في شهر أكتوبر عام ٢٠٠٥ م، وهو أول دليل لحوكمة الشركات، يتناول بصفة أساسية الشركات المقيدة لها أوراق مالية بالبورصة، لمساعدتها على الالتزام بمتطلبات الحوكمة والإفصاح، بما يعود عليها، وعلى كافة مساهميها والمتعاملين معها بالنفع، وبما يساهم أيضًا، في تحقيق أعلى معدلات الكفاءة والاستدامة المرجوة لها، والذي نص على موضوع لجان المراجعة، باعتبارها إحدى قواعد حوكمة الشركات.

- عام ٢٠٠٦ م: أصدرت الهيئة العامة لسوق المال -الهيئة العامة للرقابة المالية حاليًا-، مشروع القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات، المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية، في شهر نوفمبر عام ٢٠٠٦ م، وتتسم تلك القواعد بالطابع الإلزامي، فلا تقتصر على كونها مجرد إرشادات، أو محددات للسلوك، كما أصدر مركز المديرين المصري، دليل حوكمة شركات قطاع الأعمال العام؛ نظرًا لما لهذا القطاع العريض من أهمية كبرى، في الاقتصاد القومي المصري، حيث يحتوي على مجموعة شركات كبيرة، تعمل في كافة الصناعات الاستراتيجية بالدولة، وجاء هذا الدليل، ليعزز من دور الدولة كمالك لهذا القطاع، ويدعم نظم رقبته، ويضمن كفاءة تشغيله.

- عام ٢٠٠٨ م: أصدر مركز المديرين المصري، دليل عمل لجان المراجعة، في شهر أغسطس عام ٢٠٠٨ م، والذي تم إعداده في ضوء أفضل الممارسات الدولية لهذه اللجان، كما تمت مراجعته، بواسطة عددٍ من الخبراء المصريين المتخصصين، وكذلك خبراء هيئتي سوق المال -الرقابة المالية حاليًا- والبورصة المصرية، ويُعد هذا الدليل مكملًا، لما ورد بدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات، الصادر عن مركز المديرين المصري، في شهر أكتوبر عام ٢٠٠٥ م، وتجدر الإشارة إلى أن، دليل لجان المراجعة يُعد دليلًا استرشاديًا، يستهدف تحسين ممارساتها بالبيئة المصرية، كما تتبّع أهمية هذا الدليل، من أهمية دور تلك اللجان في ضبط أداء الشركات، وفي التأكد من التزامها بمعايير الحوكمة.

- عام ٢٠١١ م: أصدر مركز المديرين المصري، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات مرةً أخرى، في شهر فبراير عام ٢٠١١ م، كنسخة معدلة، حيث قام المركز بتحديث دليل حوكمة الشركات المقيدة لها أوراق مالية بالبورصة، بما يتماشى مع معدلات تطبيق الحوكمة، في ذلك الوقت، حرصًا منه على مواكبة أفضل ممارسات الحوكمة، على المستويين الدولي والإقليمي، فيما يخص دور مجالس الإدارة، كما أوصى بتفعيل نظم الرقابة المختلفة بالشركات، وتطرق لدور الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية وحماية البيئة، فضلًا عن التوصية باتباع قاعدة الالتزام أو التفسير.

- عام ٢٠١٦ م: أصدر مركز المديرين المصري، الدليل المصري لحوكمة الشركات، في شهر أغسطس عام ٢٠١٦ م، والجديد في هذا الإصدار من الدليل المصري لحوكمة الشركات، هو تطوير وتحديث الأدلة السابقة، ودمجها جميعًا في هذا الدليل، حيث أضفى صفة العمومية والشمولية، على النسخة الأخيرة من الدليل، مستوعبًا في ذلك أحدث ما توصل إليه العالم، على المستويين الدولي والإقليمي في مجال الحوكمة، ومخاطبًا كافة أنواع الشركات في مصر، كل منها بحسب طبيعتها وحجمها، وبطريقة تسمح لها جميعًا، بتطبيق ما يتناسب معها من قواعد الحوكمة، وكذلك بشكلٍ يُمكنها من وضع خطط مستقبلية، لاستيعاب ما ينقصها من القواعد، على المدى المتوسط والطويل، لاستكمال تطبيقها مع معدلات نمو حجمها، بالإضافة إلى ذلك، فقد قدمه كدليل استرشادي، لكافة الجهات التشريعية والرقابية، لأخذه في الاعتبار، عند سن وتحديث التشريعات والتعليمات الرقابية، ذات الصلة بحوكمة الشركات، داخل جمهورية مصر العربية.

واستخلاصًا لما سبق، يرى الباحث أن تكوين لجان المراجعة، كان نتيجة لحالات الإفلاس والانهيئات التي عرفتتها الشركات والبنوك، حيث دعت الحاجة لحماية المساهمين والمستثمرين، بإصدار الجهات والهيئات المختصة، للقوانين والقرارات التي تؤكد على ضرورة تكوين لجان المراجعة، على مستوى الشركات، لتقوية وتفعيل الدور الرقابي، وبالتالي، الوصول إلى تقارير مالية غير مضللة، بالإضافة إلى ترشيد قرارات الإدارة، ومحاربة كل ما له علاقة بالفساد المالي والإداري، ويُمكن القول، بأن لجان المراجعة قد تطورت، من مجرد لجان غير رسمية ذات مسؤوليات محدودة، إلى ما أصبحت عليه الآن، من كونها لجان مراجعة هامة ذات مسؤوليات أكبر، وفي السنوات الأخيرة، فإن الأدوار المحددة للجان المراجعة، قد أصبحت أكثر أهمية بفعل فشل الشركات، وأزمات السوق المالية، وغش الإدارة، وإخفاقات البنوك، والتي حظيت باهتمام كبيرٍ واسع الانتشار.

## ٣/٣/٤ أهداف لجنة المراجعة

تُشير بعض الدراسات، إلى سعي لجان المراجعة إلى تحقيق الأهداف التالية: (بخيت، ٢٠١٨، ص ص ٩٤٩-٩٥٠)

### ١- مساعدة مجلس الإدارة على أداء مسؤولياته المالية:

حيث إن وجود لجان المراجعة، يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، على تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم، وخاصةً، فيما يتعلق بمجالات المحاسبة والمراجعة، وذلك عن طريق دور لجنة المراجعة في تحسين الاتصال، بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي، وذلك من خلال الاجتماع مع المراجع الخارجي، أثناء وبعد نهاية عملية المراجعة، وتوصيل نتائج هذه الاجتماعات، إلى مجلس الإدارة، والمساعدة على حل المشاكل، التي قد يواجهها المراجع مع إدارة الشركة التنفيذية، فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية، حيث تتحمل تلك اللجان مهمة إبقاء المجلس، على علمٍ ودراية بشكلٍ صحيح بأداء الشركة، مما يُرشد وقت المجلس، من خلال الابتعاد عن تفاصيل الموضوعات، التي سبق أن بحثتها وناقشتها لجان المراجعة ( Braiotta, Jr, et al., 2010, P. 66).

### ٢- التأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه:

حيث يجب على لجان المراجعة، التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية، وفعالية تنفيذه، وتقديم التوصيات، التي من شأنها تفعيل النظام وتطويره، إلى مجلس الإدارة، بما يحقق أهداف الشركة، وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى (عبد الرحمن، ٢٠٠٤، ص ١١١)، كما يتوجب على تلك اللجان، تفعيل ضوابط وإجراءات نظام سير العمل، لضمان والتأكد من إعداد التقارير المالية الملائمة.

### ٣- دعم استقلال المراجع الداخلي:

حيث أشارت العديد من الأبحاث العلمية، التي قامت بدراسة العلاقة بين لجان المراجعة، وقسم المراجعة الداخلية بالشركات، إلى التأكيد على أهمية لجان المراجعة، في زيادة فعالية المراجعين الداخليين وزيادة استقلاليتهم، بالشكل الذي يُمكنهم من تنفيذ مسؤولياتهم الرقابية، ومن ناحيةٍ أخرى، فإن وجود لجان المراجعة، سوف يُمكن المراجعين الداخليين، من زيادة التفاعل مع المراجع الخارجي، باعتبار أن من ضمن مسؤوليات لجان المراجعة، هو التنسيق وتعزيز الاتصال، بين المراجع الخارجي والمراجعين الداخليين، بالشكل الذي يؤدي إلى مساعدة كلٍ من الطرفين، على الوفاء بمسؤولياته، مما يعمل على زيادة إمكانية الاعتماد على المعلومات، والتقارير المحاسبية والمالية، التي تصدرها الشركة.

### ٤- ضبط جودة التقارير المالية:

تهدف لجان المراجعة، إلى ضبط جودة التقارير المالية للشركة، من خلال فحص التقارير المالية، ودراسة السياسات والطرق المحاسبية، للحد من حالات الغش والاحتيال، والتصرفات غير القانونية في التقارير المالية، ومن ثم تدعيم الثقة في التقارير المالية المنشورة، وزيادة مصداقيتها (عبد الفتاح، ٢٠١٣، ص ١٩).

### ٥- دعم استقلال المراجع الخارجي:

أوصت العديد من المنظمات المهنية، ومن بينها هيئة الرقابة والإشراف على البورصات (SEC)، ومجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board (FASB)، بتكوين لجان المراجعة؛ نظرًا لما تقوم به من دورٍ هام، في دعم استقلال المراجع الخارجي، من خلال مجموعةٍ من المسؤوليات للجان المراجعة، تجاه المراجع الخارجي، منها: تعيين المراجع الخارجي، وتحديد أتعاب المراجع الخارجي، وحل المشاكل وإزالة العقبات، التي قد تنشأ بين المراجع

الخارجي وإدارة الشركة، والعمل على زيادة التفاعل، بين المراجع الخارجي وقسم المراجعة الداخلية بالشركة، كون هذه اللجان قناة اتصال، بين المراجع الخارجي ومجلس الإدارة (عبد الفتاح، ٢٠١٣، ص ١٩).

وتجدر الإشارة إلى أنه، لا توجد تعليمات أو نشرات، صادرة عن المنظمات المعنية ذات الصلة، تحدد بدقة مهام لجنة المراجعة، وبمعنى آخر، لا يوجد اتفاق على أنشطة معينة، يجب على لجنة المراجعة القيام بها، حيث إن هذه المهام قد تتسع وقد تضيق، تبعاً لنشاط وهيكل الشركة، حيث يُمكن أن تقتصر على مهمة متابعة المراجع الخارجي، وقد تمتد لتشمل التدخل في جميع الأمور والمسائل المالية، الخاصة بالشركة، وتقييم أداء الإدارة، والإشراف على عمل المراجعة الداخلية.

ومما لا شك فيه، أن التوضيح الدقيق لمسؤوليات لجنة المراجعة، يؤدي إلى زيادة الوعي لدى أعضائها، وفي نفس الوقت، إبراز دورها إلى الأطراف الأخرى، التي تتعامل مع اللجنة، مثل: إدارة الشركة، والمراجع الخارجي، والمراجعين الداخليين، بالشكل الذي يؤدي إلى عدم تداخل أو تعارض هذه المسؤوليات، بين الأطراف المختلفة؛ لذلك فإن تحديد تلك المهام يُعد أمراً مهماً، لزيادة فاعلية أداء لجنة المراجعة، والمجال الذي يتعين العمل من خلاله، وفي ذلك، فقد ذكر أحد الباحثين، أن تصنيف مهام لجنة المراجعة، يُمكن حصره في ثلاثة مجالات، وهي: (Wolnizer, 1995, PP. 47-48)، نقلاً عن: (خليل، ٢٠١٥، ص ٤٩-٥١)

#### ١- المسؤوليات المتعلقة بقضايا المحاسبة والتقارير المالية، وتتمثل في:

- مراجعة البيانات المالية السنوية والمرحلية، قبل عرضها على مجلس الإدارة.
- مراجعة السياسات المحاسبية المتبعة، وتأثير التغيرات في السياسات المحاسبية.
- فحص أنظمة الرقابة الداخلية، والتحقق من توافق الممارسات الفعلية مع هذه الأنظمة.
- تقدير مدى تعرض البيانات المالية للغش والاحتيال، ومعالجة حالات الغش المكتشفة.
- مراجعة جميع العمليات المهمة غير العادية وغير المتكررة، وكذلك التصرفات المشكوك في عدم قانونيتها.
- تقييم ما تقوم به الإدارة، من تقديرات محاسبية لها تأثير جوهري في البيانات المالية.

#### ٢- المسؤوليات المرتبطة بالمراجعين وأنشطة المراجعة، وتتمثل في:

- التوصية بتعيين المراجع الخارجي، وتحديد أتعابه.
- مراجعة خطط المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، وتحديد مدى فاعليتها.
- مراجعة الترتيبات المتعلقة بتنسيق أعمال المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين.
- مراجعة خطاب الإدارة الذي يصدر عن المراجع الخارجي، الموجه إلى مجلس الإدارة.
- التحقق من عدم تقييد نطاق المراجع الخارجي، أو أي تدخل من الإدارة، أو أي تأثير مفرط فيه.
- معالجة أي خلاف بين المراجع الخارجي والمديرين، وحسم الأمور المختلف فيها.
- مراقبة الموارد المخصصة لوظيفة المراجعة الداخلية، والتحقق من مدى كفايتها.
- مراجعة حجم الأتعاب المدفوعة للمراجع الخارجي عن الخدمات الاستشارية.

#### ٣- المسؤوليات المرتبطة بالحوكمة، وتتمثل في:

- تسهيل وتحسين الاتصال، بين المراجع الخارجي ومجلس الإدارة.
- مراجعة سياسات الشركة وممارساتها، في ضوء الاعتبارات الأخلاقية.

- مراقبة الكيفية التي تُدار بها أمور الشركة، ومدى توافقها مع نظامها الأساسي، والتأكد من الالتزام بتطبيق التعليمات والقواعد المتبعة.

واستخلاصًا لما سبق، يرى الباحث أن لجنة المراجعة، تهدف إلى الإشراف على أعمال المراجع الخارجي والداخلي، وتقصي الحقائق عن الموضوعات، التي يُكلف بها مجلس الإدارة، حيث يتمثل الهدف النهائي للجنة المراجعة، في تحسين جودة المعلومات المنشورة في القوائم والتقارير المالية.

#### ٤/٣/٤ أهمية لجنة المراجعة

تتبع أهمية لجان المراجعة، من ما يلي: (الجندي، ٢٠٠٩، ص ٦٣؛ رمضان، ٢٠١٩، ص ٨٢)

- ١- مساعدة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، على تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم.
  - ٢- تدعيم وتعزيز استقلالية المراجع الخارجي، من خلال تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه.
  - ٣- زيادة الاعتمادية، وتحسين الموثوقية والشفافية لمعلومات التقارير المالية، التي تصدرها الشركات.
  - ٤- زيادة رغبة الشركات في تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها (قطيحات، ٢٠١٠، ص ٢٦).
- حيث تعمل لجنة المراجعة على مساعدة مجلس الإدارة، على القيام بمهامه الرقابية داخل الشركة، من خلال تقديم تقارير تفصيلية، إلى الجمعية العمومية ومجلس إدارة الشركة، تضم توصيات وإرشادات، وإبداء رأي فني محايد، وتحديد نقاط الضعف والقوة، بشأن عملية مراقبة العمليات، التي تمت من قبل المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، للاستفادة منها في جوانب عديدة، مثل: زيادة الاستقلالية وتعزيز الحوكمة (عبد الله، ٢٠٢٠، ص ٤٥).

وفيما يلي، يوضح الباحث المنافع المتوقعة من لجنة المراجعة، لكل هذه الأطراف: (سليمان، ٢٠٠٦، ص ١٤٤-

١٤٨؛ عبد الله، ٢٠٢٠، ص ٤٥-٤٧)

#### ١- أهمية لجنة المراجعة لمجلس الإدارة:

تعمل لجنة المراجعة على مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، على أداء مهامهم ومسؤولياتهم، وخصوصًا ما يتعلق بمجالات المحاسبة والمراجعة، وذلك من خلال دورها في تحسين الاتصال، بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي، عن طريق الاجتماع بالمراجع الخارجي، أثناء وبعد نهاية عملية المراجعة، وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة، والعمل على حل المشاكل، التي قد يواجهها المراجع الخارجي، ومن ناحية أخرى، يؤدي وجود لجنة المراجعة، بما يتوافر لديها من استقلالية وخبرة كافية لأعضائها، إلى تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة، وقسم المراجعة الداخلية داخل الشركة، بالشكل الذي يدعم دورها ويُعزز استقلاليتها، ويجعل مجلس الإدارة مُلمًا ومحيطًا بالمشاكل، التي يواجهها المراجع الداخلي، بل والأكثر من ذلك، تعمل لجنة المراجعة على تقديم الحلول المناسبة لمجلس الإدارة، والتي تؤدي إلى تفعيل الدور الرقابي والإشرافي له، تجاه وظيفة المراجعة الداخلية.

#### ٢- أهمية لجنة المراجعة للمراجع الخارجي:

تلعب لجنة المراجعة دورًا جوهريًا، في تحسين جودة المراجعة الخارجية وزيادة استقلاليتها، مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين، والأطراف الخارجية في التقارير المالية، من خلال دورها في ترشيح وتعيين المراجع الخارجي، ذي الخبرة والكفاءة الملائمة، وتحديد أتعاب المراجع الخارجي، ومساعدة المراجع الخارجي على أداء مهامه ودعم استقلاله، وحل الخلافات التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي والإدارة، والتنسيق بين عمل المراجع الخارجي والمراجع الداخلي، وتحديد نطاق عمل المراجعة،

ودراسة آراء وملاحظات المراجع الخارجي وتوصياته، والإشراف على خدمات التأكيد، المقدمة من المراجع الخارجي، وكذلك مناقشة المراجع الخارجي، في مدى فعالية السياسات والممارسات المحاسبية المطبقة.

ومن خلال المسؤوليات السابقة للجنة المراجعة، يتضح أن اللجنة دورًا مهمًا، في زيادة فعالية واستقلالية المراجع الخارجي، والعمل على حل المشاكل بينه وبين إدارة الشركة، مما يؤدي إلى زيادة جودة عملية المراجعة الخارجية، وبالتالي، زيادة ثقة الأطراف الخارجية، في تقرير المراجع الخارجي.

### ٣- أهمية لجنة المراجعة للمراجع الداخلي:

توفر لجنة المراجعة الموارد اللازمة للمراجع الداخلي، كما أنها ملزمة بالاجتماع معه بصورة دورية، لإزالة أي نزاعات بين المراجع الداخلي والإدارة، وضمان عدم استجابته لضغوط الإدارة، التي قد تؤثر على استقلاليته، كما تقوم لجنة المراجعة بفحص برنامج المراجعة الداخلية ونتائجها؛ لذلك تُعد لجنة المراجعة حلقة وصلٍ مباشرة، بين المراجع الداخلي والإدارة، تهدف إلى دعم استقلاليته، لكي يتمكن من أداء مهامه الرقابية بنزاهةٍ وموضوعية، كما أن مراقبة اللجنة المستمرة لأداء المراجع الداخلي، تؤدي إلى اكتشاف أوجه القصور، ومعالجتها بشكلٍ أسرع، ومن ثم تحسين جودة أدائه لمهامه ومسؤولياته، وبالتالي، يجب أن يكون هناك اتصال دائم، بين لجنة المراجعة والمراجع الداخلي.

### ٤- أهمية لجنة المراجعة للأطراف الخارجية:

يُعزز وجود لجنة فعالة للمراجعة، من شفافية ومصداقية المعلومات الواردة بالتقارير المالية، التي تعتمد عليها الأطراف الخارجية في تقييم أداء الشركة، وذلك من منطلق مسؤوليتها عن فحص التقارير المالية، ومراجعة السياسات والطرق المحاسبية، التي تتبعها الإدارة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة الأطراف الخارجية، في المعلومات الواردة بالتقارير المالية، ومن ثم ترشيد قراراتهم المتعلقة بالشركة.

واستخلاصًا لما سبق، يرى الباحث أن أهمية لجنة المراجعة، تنبع من المنافع المتوقعة منها، والتي يُمكن أن تقدمها إلى الأطراف المختلفة، فوجودها يؤدي إلى زيادة الثقة في التقارير المالية، كما أنها أحد الضوابط الأساسية المانعة لحدوث الأخطاء، وذلك لكونها حلقة وصلٍ بين مجلس الإدارة من ناحية، ومراقب الحسابات من ناحيةٍ أخرى، حيث يعتبر تقرير لجنة المراجعة، الذي يتضمن إفصاحًا كافيًا، عن تشكيل واجتماعات وسلطات وأنشطة وتوصيات اللجنة، بمثابة إقرار بأن اللجنة قد نفذت مسؤولياتها بطريقةٍ ملائمة، كما أن نشر هذا التقرير، ضمن التقارير السنوية المقدمة للمساهمين، يُمكن أن يساهم في تحسين نزاهة التقارير المالية؛ لأنه يوفر تأكيدات، عن مدى تنفيذ كلٍ من المراجعين الداخليين والخارجيين لمسؤولياتهم، المتعلقة بعملية التقرير المالي.

### ٤/٣/٥ خصائص لجنة المراجعة

لا بد من توافر خصائص محددة في لجان المراجعة، لتساهم في تحقيق فاعلية أداء تلك اللجان، خاصةً عند أدائها لمهامها بشكلٍ كفء وفعال، وتمثل هذه الخصائص الواجب توافرها لدى لجان المراجعة، فيما يلي: (عبد الفتاح، ٢٠١٣، ص ٤٠-٤٨)

#### ١- استقلال لجنة المراجعة:

تُعد خاصية الاستقلال، من إحدى أهم الخصائص الواجب توافرها في لجنة المراجعة؛ نظرًا لما تُمثله من ركيزةٍ مهمة، لفاعلية أداء الدور الرقابي للجنة المراجعة، ومن ثم تعتبر هذه الخاصية، بمثابة نقطة البداية لنجاح لجنة المراجعة، في أداء

أدوارها، والقيام بمسؤولياتها بفاعلية، فهي بإمكانها أن تكون أداة فعالة؛ نظرًا لطبيعة تكوينها من أعضاء غير تنفيذيين، وتُمثل لجنة المراجعة خط الدفاع الأول، لمنع وقوع مخالفات الانفراد بالسلطة، من قبل الإدارة التنفيذية (صحاح، ٢٠٠٧، ص ١٤٩)، ويحقق هذا الاستقلال عدة مزايا، منها:

- إمكانية خضوع خطط وسياسات إدارة الشركة لنقدٍ موضوعي، ويتحقق معه إمكانية مساءلة الإدارة، عن مدى تنفيذها لتلك الخطط والسياسات، وفقدان اللجنة استقلالها، قد يكون من شأنه تفرغها من مضمونها، وعدم قيامها بدورها بشكلٍ كفاء (الغرباوي، ٢٠٠١، ص ٨٣).

- التحرر من أي قيودٍ، قد تؤثر على فاعلية لجنة المراجعة، وتقديم المزيد من سهولة الوصول إليها، والتعاون معها، وحمايتها من الضعف أو الاختلال (Krishnan, & Visvanathan, 2009, P. 11).

- الحياد في القيام بدورها دون تحيز، وزيادة جودة عملية المراجعة، وتحسين الثقة في التقارير المالية، من خلال حل المشاكل ومعالجة القضايا، التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي والإدارة (أبو جبل، ٢٠٠٨، ص ٦١).

ولتحقيق المزايا السابقة، لا بد من توافر مجموعة من الشروط، لاعتبار عضو لجنة المراجعة مستقلاً، من أهمها: (الجندي، ٢٠٠٩، ص ٨٢؛ Mustafa, & Meier, 2006, P. 312)

- ألا يكون من موظفي الشركة، أو إحدى الشركات التابعة لها.  
- ألا يحصل على أي مكافأة مالية من الشركة، أو إحدى الشركات التابعة لها، بخلاف المكافأة التي يحصل عليها، مقابل العضوية في مجلس الإدارة.

- ألا يكون أحدًا من أقاربه موظفًا تنفيذيًا داخل الشركة، أو إحدى الشركات التابعة لها.  
- ألا يكون له أي روابط عائلية، مع أي من أعضاء المجلس، مما قد تؤثر على تقديره المستقل.  
- ألا يكون مديرًا تنفيذيًا في إحدى الشركات، التي تربطها علاقات تجارية مع الشركة، أو إحدى الشركات التابعة لها، وهذا يعني أنه لم يسبق له التعامل مع الشركة، كموردٍ أو عميل.

ويوجد تصنيف لأعضاء لجان المراجعة، يُطلق عليهم: الأعضاء الرماديون (Gray Members)، الذين لا يشغلون مواقع وظيفية داخل الشركة، ولكنهم في نفس الوقت، يرتبطون بالشركة ارتباطًا وثيقًا، لسبق العمل بها، أو لوجود علاقات عائلية، مع أفراد الإدارة التنفيذية، وأيضًا المديرين بالشركات الأخرى، ذات العلاقات القوية مع الشركة، مثل: الموردين، والعملاء، وأولئك الذين يقدمون الخدمات المهنية والاستشارية للشركة، مثل: المحامين، وموظفي البنوك، ولا يحق لهؤلاء الأعضاء الرماديين، أن يكونوا أعضاءً في لجنة المراجعة (Cohen, et al., 2004, P. 6).

وتجدر الإشارة في هذا الشأن، إلى محددات استقلالية لجنة المراجعة، فقد أوضحت دراسة (صليب، ٢٠٠٤، ص ١٢٠)، أن الاستقلالية يجب أن تتوافر في المظهر وفي الجوهر، وجوهر الاستقلالية هو ضمان عدم تأثير مصالح أعضاء اللجنة، مع الإدارة أو المراجع على عملها، وبالتالي، فإن جوهر الاستقلالية، يكمن في فصل مهام ومسؤوليات لجان المراجعة، عن أي تأثيرٍ يمس مصالحهم مع الإدارة أو المراجع، حيث بينت محددات استقلالية لجنة المراجعة، كما يلي:

- مكافآت اللجنة: يُمكن أن يتأثر قيام اللجنة بعملها، إذا تعارضت المصالح المالية لأعضائها مع عملهم وقراراتهم، ولذلك فقد نص قانون (Sarbanes-Oxley)، على أن يُدفع لأعضاء لجنة المراجعة أجر عن عملهم، كأعضاء في اللجنة فقط، وليس لأي أعمالٍ أخرى غيرها، كالاستشارات المالية مثلاً، ويُلاحظ أن مكافآت أعضاء لجنة المراجعة، لم يتم تحديدها من أي جهة،

ولكن بصفة عامة، إذا زادت المكافأة أو الأجر عن الحد المعقول، أخذت شكل الرشوة، وإن قلت عن الحد المعقول، فقد أُلقت بظلالٍ من الشك على كفاءة اللجنة.

- نسبة ملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم الشركة: لا يُمثل الأجر التعارض الوحيد في المصالح المالية، وإنما ملكية أعضاء لجان المراجعة لأسهم الشركة، تعتبر أيضًا تعارضًا في المصالح المالية، وعلى الرغم من أن قواعد استقلالية المراجع الخارجي، تمنعه من امتلاك أسهم في الشركة، التي يقوم بمراجعتها، ورغم أن مسؤولية المراجع الخارجي تمتد إلى لجان المراجعة؛ إلا أنه لم يكن هناك قانون، يمنع أو يحد من ملكية أعضاء لجنة المراجعة للأوراق المالية، وهو ما كان يعتبر أحد أوجه القصور، في القوانين المنظمة، وقد بدأ الاهتمام بهذه القضية حينما صدر قانون (Sarbanes-Oxley)، والذي اشترط أن يكون أعضاء اللجان، غير مرتبطين بالشركة (Unaffiliated)، ولكن لم يُعرف القانون معنى مصطلح (Affiliated)، وإنما عرفها الباحثون، بأنهم: الأشخاص الذين لديهم علاقة اقتصادية أو شخصية بالشركة وإدارتها، ولم يتعرض لقضية امتلاك الأسهم بصفة خاصة، أما بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE)، فقد اقترحت أنه لا يجب أن تكون هناك علاقة مؤثرة، بين أعضاء لجنة المراجعة والشركة، وكذلك لم تذكر ملكية الأسهم بصفة خاصة، بل أوضحت أنه لا تعتبر ملكية الأسهم منفردة في حد ذاتها، من قبل أعضاء لجنة المراجعة خرقًا للاستقلالية، أما اللجنة القومية لتداول الأوراق المالية National Association of Securities Dealers (NASD)، فكانت أكثر تحديدًا، حيث أوضحت أن امتلاك أكثر من ٢٠٪ من أسهم الشركة، يُهدر استقلالية عضو لجنة المراجعة.

- العلاقات الجوهرية: تنشأ هذه العلاقات المؤثرة على استقلالية أعضاء لجنة المراجعة، عندما يكون عضو لجنة المراجعة في الشركة، يدير شركة أخرى تعمل لحساب الشركة الأولى، أو تمتلك أسهمًا بها، حيث لم يتعرض قانون (Sarbanes-Oxley) لهذه المسألة، واكتفى بأن ذكر أن عضوية لجنة المراجعة، يجب أن تكون من أشخاص (Unaffiliated)، أما بورصة نيويورك (NYSE)، فقد سمحت لمجلس إدارة كل شركة، أن يحدد العوامل التي تؤثر على استقلالية عضو لجنة المراجعة، بالإضافة إلى ذلك، أوضحت أن الروابط الشخصية بالشركة، تعتبر من العلاقات المؤثرة التي تعوق استقلالية عضو لجنة المراجعة، ومما يندرج تحت تلك العلاقات الشخصية: الموظفين الحاليين، أو السابقين للشركة، أو الشركات التابعة لها، والقائمين بالأعمال الاستشارية، مثل: المستشار القانوني، وكذلك موظفي البنوك، والموردين، أو العملاء الأساسيين للشركة.

- فترة الهدنة: فترة الهدنة هي الفترة التي يجب انقضاؤها، قبل أن يتمكن أي شخص أن يعمل كعضو لجنة مراجعة، كان له بالشركة علاقة مؤثرة، وكذلك لم يناقش قانون (Sarbanes-Oxley) تلك القضية، أما بورصة نيويورك (NYSE)، فقد حددت فترة الهدنة بخمس سنوات، للشخص الذي كان يعمل لدى الشركة، أو لدى مكتب المراجع الذي يقوم بمراجعة حساباتها، وكذلك فقد طبقت هذا الشرط بعينه، إذا كان أحد أقارب الشخص قد عمل بالشركة، أو بمكتب المراجعة، أما اللجنة القومية لتداول الأوراق المالية (NASD)، فقد حددت تلك الفترة بثلاث سنوات فقط، ويعني ذلك، أنه على الشركة قبل الموافقة على تعيين أحد أعضاء لجان المراجعة، أن تدرس التاريخ الوظيفي لهذا العضو ولعائلته.

## ٢- المعرفة والخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة:

بعد توافر خاصية الاستقلال، يتبعها ويكملها توافر خاصية المعرفة والخبرة المالية أو المحاسبية، لدى لجنة المراجعة بصفة خاصة، والخبرة القانونية والخبرة بعمل اللجنة، وطبيعة نشاط الشركة بصفة عامة، حتى تكون لجنة المراجعة، على القدر الكافي من المعرفة والخبرة، التي تُمكنها من القيام بالمهام الرقابية، والإشرافية الموكلة إليها، والتي تتطلب بالطبع توافر تلك المعرفة والخبرة، ولا تقتصر الخبرة المالية والمحاسبية والقانونية، اللازمة لتشكيل لجان المراجعة على السيرة الذاتية لأعضائها، بل تمتد

أيضاً إلى توفير قواعد موضوعية، لإدارة مصادر البيانات وقواعد الخبرة، سواء المالية أو المحاسبية أو القانونية، بما تتطوي عليه من توفير شبكات اتصالٍ محلية ودولية، وأسس للمتابعة والتحديث المستمر، ومداخل منطقية متعددة، لإمكانية الولوج إلى هذه القواعد، كما يجب على لجنة المراجعة، اتخاذ العديد من الأساليب، التي تُمكنها من الحصول على المعلومات الصحيحة، في التوقيت المناسب.

### ٣- حجم لجنة المراجعة:

قد يكون عدد أعضاء لجنة المراجعة غير كافٍ، لأداء المهام والمسؤوليات المطلوبة منهم، خاصةً في الشركات الكبيرة، التي تتعدد منتجاتها وعملاؤها وموردوها وفروعها، ومن ثم يختلف عدد أعضاء لجنة المراجعة، من شركةٍ لأخرى، ويجب أن يكون حجم لجنة المراجعة مناسباً وكافياً، بشكلٍ يتيح توافر خبرات ومهارات وقيادات باللجنة، والعمل على تبادل هذه الخبرات، ليحقق في النهاية كفاءة وفاعلية لجان المراجعة، ولا بد أن يكون عدد أعضاء لجنة المراجعة رقمًا فرديًا، لحسم مسألة التصويت داخل اللجنة، وأن يكون عدد أعضاء اللجنة مناسبًا، ليس أقل مما يجب، حتى لا يتسبب هذا في عجز لجنة المراجعة، عن قيامها بمهامها ومسؤولياتها، وفي نفس الوقت، ليس أكثر مما يجب، حتى لا يتسبب هذا في وجود تباين وتشتت في الآراء، وصعوبة التوصل إلى توافق داخل اللجنة، سواء أثناء المناقشات، أو عند إبداء التوصيات.

### ٤- عدد اجتماعات لجنة المراجعة:

بعد أن توافر للجنة المراجعة خصائص الاستقلال، والخبرة المالية أو المحاسبية، وأصبح عدد أعضائها كافياً ومناسباً، لا بد أن تقوم اللجنة بعقد اجتماعاتٍ دورية، عادةً تكون أربعة اجتماعات خلال السنة، لتتوافق مع إعداد القوائم المالية الدورية، ويكون الإعداد والتحضير لهذه الاجتماعات، من مهمة أمانة اللجنة -والتي تكون ملحقةً بأمانة مجلس الإدارة-، وذلك وفقاً لمهام اللجنة وتوزيعها الزمني، واعتمادها من رئيس اللجنة، ويتم تكليف أمين السر، للقيام بأعمال أمانة سر اللجنة، ليثبت كل ما دار في اللجنة من مناقشاتٍ، وما انتهت إليه من توصياتٍ، وما تم اتخاذه من إجراءات.

ويجب جدولة تلك الاجتماعات، بطريقةٍ تُسهل على أعضاء لجنة المراجعة والمدعوين للحضور، إمكانية التفاعل والمشاركة، ويُقترح في هذا الشأن، توزيع جدول الأعمال على أعضاء اللجنة، قبل اجتماع اللجنة بوقتٍ كافٍ، بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون وقت الاجتماع كافٍ، حتى يُمكن النظر في جميع بنود جدول الأعمال، وإجراء مناقشاتٍ جيدة ومثمرة، يُمكن من خلالها إبداء آراء وتوصيات واضحة ومحددة، وكتابة تقرير دوري شامل، يُعبر عن كل هذا.

وعلى رئيس لجنة المراجعة، التأكد من توفير كافة البيانات والمعلومات اللازمة لكل عضوٍ، من أجل المشاركة بفاعلية في اجتماع اللجنة، وينبغي حضور كلٍ من المراجع الداخلي والخارجي اجتماعات اللجنة، لمناقشتها في القضايا والمشاكل، التي تواجه كلاً منهما في حالة الضرورة، حيث إن لجان المراجعة التي لا تجتمع بصفةٍ دورية، ولا تقضي الوقت الكافي في اجتماعاتها، وتستقي معظم معلوماتها من الإدارة أو المراجع الخارجي، فإنها تقل كفاءتها، وتفقد الهدف من تواجدها (العبيسي، ٢٠١٠، ص ٦٧).

ويُعد الوضع الأمثل لدعوة حضور اجتماعات لجان المراجعة، هو دعوة وحضور كلٍ من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي والمستشار القانوني، كل على حدةٍ، دون حضور أحدٍ من ممثلي الإدارة، مع الاستعانة بكافة الإدارات داخل الشركة، خاصةً الإدارة المالية، لاستفسار أعضاء اللجنة عن أي تساؤلاتٍ ترى أهميتها، بالإضافة إلى الحصول على كافة المعلومات الضرورية للجنة، حتى تتمكن من القيام بمهامها وإبداء توصياتها بدقة.

واستخلاصًا لما سبق، يرى الباحث أن تمتع لجنة المراجعة بالاستقلالية، يساعد على أداء مهامها بفعالية، حيث إن توافر صفة الاستقلالية في اللجنة، يحررها من أي ضغوط أو قيود، قد تمارس عليها من قبل إدارة الشركة، والتي قد تحد من فاعلية لجنة المراجعة، مما يؤثر بالسلب على قيامها بمهامها، حيث يُمكن تعزيز استقلالية أعضاء لجان المراجعة، من خلال قيام مجلس الإدارة، بانتخاب أعضاء لجنة المراجعة، وأن تتكون اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وعدم تلقي عضو لجنة المراجعة أي مكافآت من الشركة، بخلاف مكافأة عضوية مجلس الإدارة، وكذلك عدم وجود أي صلة قرابة مباشرة، بين عضو لجنة المراجعة وأحد المديرين التنفيذيين، وعدم وجود تأثير مباشر، لعضو لجنة المراجعة على المديرين التنفيذيين في الشركة، وامتلاك لجنة المراجعة لموازنة مالية خاصة بها، علاوة على أن الخبرة المالية والمعرفة المحاسبية، تُمثل الركيزة الأساسية لأداء الدور الرقابي لأعضاء لجنة المراجعة بكفاءة، ومن ثم التأكد من صحة وسلامة القوائم المالية؛ نظرًا لاعتماد الكثير من القضايا المحاسبية على التقدير الشخصي، والذي يعتمد على الخبرة الجيدة، في مجال وطبيعة عمل الشركة بصفة عامة، والخبرة المحاسبية بصفة خاصة، فضلًا عن أن اختيار عدد أعضاء لجنة المراجعة بشكل جيد، يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة من اللجنة، وأن يكون عدد أعضاء اللجنة متوافقًا ومتناسبًا، مع حجم المهام المطلوبة من اللجنة، وأن يكون عدد أعضاء لجنة المراجعة فرديًا، حتى يسهل من عملية اتخاذ القرارات، وأخيرًا، فإن عدد اجتماعات اللجنة يتوقف على حجم الشركة، ودرجة تعقد أعمالها، وظروف عمل اللجنة، وفي حالة كبر حجم الشركة، ينتج عنه زيادة عمل اللجنة وعقد مزيد من الاجتماعات، بالإضافة إلى الإعداد الجيد والكافي لهذه الاجتماعات، لإضفاء المزيد من الفاعلية لتلك اللجنة.

#### ٤/٤ تطوير فروض البحث

يتناول الباحث في هذا الجزء، تطوير فروض البحث، بالتعرف على: العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح، والعلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح، والعلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، وأخيرًا، العلاقة بين كل من مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة معًا (بالتزامن) على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك كما يلي:

#### ٤/٤/١ العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح

شهدت جمهورية مصر العربية خلال الفترة الأخيرة، مجموعة من الأحداث الاقتصادية والسياسية الهامة، التي أثرت على مهنة المحاسبة، وانعكست بدورها على أصحاب المصالح، من خلال المطالبة بنوعية معلومات معينة، لا بد من الإفصاح عنها بالتقارير المالية، لإضفاء المزيد من الشفافية لهذه التقارير المالية، الأمر الذي وضع الشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري، تحت ضغوط كبيرة، نحو التوسع في الإفصاح الاختياري، لمواجهة هذه الضغوط من قبل أصحاب المصالح. وتعتبر التقارير المالية، هي المُخرج النهائي للوظيفة المحاسبية، وفي ضوء ذلك، سعت العديد من المنظمات المهنية والحكومية، لتنظيم الوظيفة المحاسبية، على المستويين المحلي والدولي، من خلال إصدار المعايير والتعليمات، والقواعد المحاسبية، بما يتلاءم مع طبيعة كل دولة، حيث يتكون التقرير المالي من مجموعة من القوائم والتقارير الكمية والكيفية، وبالنظر إلى التقارير الكمية، فإن المعايير المحاسبية قد تناولت هذه الجزئية من التقرير المالي، باهتمام كبير، على عكس الاهتمام غير الكافي بالتقارير الكيفية، والتي تعتبر في أغلب الأحيان إفصاحًا اختياريًا للشركات، الأمر الذي دفع العديد من البحوث والدراسات الأكاديمية، لدراسة أسباب اختلاف مستوى الإفصاح الاختياري، من شركة لأخرى، والعوامل المحددة لمستوى

ذلك الإفصاح، بل دفعت العديد من الدراسات، إلى ما هو أبعد من ذلك، وإجراء مقارناتٍ بين مستوى الإفصاح الاختياري، من دولةٍ لأخرى.

ومن جانبٍ آخر، يعتبر رقم الربح المفصح عنه، هو الرقم الجوهرى بالتقرير المالي للشركات، باختلاف الحجم أو النشاط الاقتصادي، أو بيئة العمل نفسها، الأمر الذي دفع إدارات الشركات، إلى محاولة الوصول إلى رقم ربحيةٍ، يقابل تطلعات أصحاب المصالح بصفةٍ عامة، وحملة الأسهم بصفةٍ خاصة، مما نتج عنه قيام الإدارة بممارساتٍ، تتسبب في إظهار رقم الربح المفصح عنه، بغير صورته الحقيقية، وغير مطابق للنشاط الفعلي للشركة، وُسِّمَت هذه الممارسات بإدارة الأرباح، وبناءً عليه، فقد اهتم الفكر المحاسبي، بدراسة قضية التلاعب والتأثير المتعمد من قبل الإدارة، على معلومات التقرير المالي، واتجه لمحاولة تطوير آلياتٍ فعالة، لمواجهة مثل هذه الممارسات، المضادة لعدالة وشفافية التقارير المالية.

وفي ضوء ما سبق، فقد رجح الأدب المحاسبي، أن هناك دور للإفصاح الاختياري -غير مؤكدٍ بشكلٍ دقيقٍ إلى الآن-، في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، من خلال إضفاء الإفصاح الاختياري، المزيد من الشفافية للتقارير المالية، وزيادة قدرة أصحاب المصالح، على فهم وإدراك جوهر نشاط الشركة (الباز، ٢٠١٧، ص ص ٥٧١-٥٧٢).

ولقد تمت مراجعة الدراسات السابقة، مع مراعاة التوازن بين الأصالة والحداثة، والتنوع في بيانات الدراسات المختلفة، التي تناولت العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح، المتعلقة بموضوع البحث، وأن تكون وثيقة الصلة بالمشكلة محل الدراسة، حيث قام الباحث أثناء تجميع هذه الدراسات، بالتركيز على التنوع في طرح ومناقشة مؤشرات قياس الإفصاح الاختياري، ففي حين تناولت دراسة (Jans, et al. (2005) التوقيت المناسب للاعتراف بالأرباح والعمليات والأحداث السلبية، تناولت دراسة (Bagnoli, & Watts (2010) هيكل الصناعة وأنماط الأسواق في البيانات المختلفة، كما تم طرح إشكالية عمليات إعادة صياغة القوائم والتقارير المالية، ومدى دقة التوقعات بعد إعادة الصياغة، في دراسة (Ettredge, et al. (2013) أما فيما يتعلق بتقديم المزيد من الإفصاحات، فيما يخص المسؤولية الاجتماعية، فقد تناولتها دراسة (Muttakin, et al. (2015).

فيما تناولت دراسة (Kaszniak (1999) ما إذا كان المديرون الذين يُصدرون توقعات الأرباح السنوية، يُديرون الأرباح المفصح عنها تجاه أصحاب المصلحة، خوفاً من الإجراءات القانونية التي يتخذها المستثمرون، وفقدان السمعة من حيث الدقة، حيث ألفت هذه الدراسة الضوء، على التفاعل بين تقدير التقارير المالية والإفصاح الاختياري، على سبيل المثال: قد يكون المديرون الذين يتمتعون بقدرةٍ أكبر نسبياً، على إدارة الأرباح المفصح عنها، أقل تردداً في إصدار توقعات الأرباح؛ لأنهم أكثر قدرةً على تجنب التكاليف المرتبطة بأخطاء التنبؤ، دون فقدان أي من الفوائد المحتملة، كما فحصت دراسة (Dambra, et al. (2019) ما إذا كانت الإفصاحات الاختيارية المستقبلية، مثل: تنبؤات الإدارة عن الأرباح (MFs)، تعتبر مصدراً للتغير في العوائد، القائمة على التوقيت غير المتماثل للإعلان عن الأرباح، أما دراسة (El-Din, et al. (2021) فقد بحثت في كيفية تأثير ممارسات إدارة أرباح الشركة، على العلاقة بين الإفصاح الاختياري وسهولة القراءة، حيث تم قياس سهولة قراءة التقرير السنوي تلقائياً، باستخدام مؤشر (LIX)، كما تم استخدام مؤشر الإفصاح الاختياري المطور مسبقاً، لقياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية.

وقد اتفقت معظم هذه الدراسات، على وجود علاقةٍ عكسية ذات دلالةٍ إحصائية، بين الإفصاح من قبل الشركات وإدارة الأرباح، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسات، أن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأداء والقرارات المالية، يُشكل عائقاً أمام انتشار إدارة الأرباح، كما في دراسة (Riahi, & Mounira (2011) حيث أسفرت هذه النتائج عن أن الإفصاح الاختياري

يؤثر بالسلب على ممارسات إدارة الأرباح، وأنه كلما زادت درجة الإفصاح الاختياري، انعكس ذلك على خفض الاتجاه لممارسات إدارة الأرباح، كما خلصت دراسة أبو النور (٢٠١٩) إلى وجود تأثيرٍ معنوي لجودة الإفصاح على ممارسات إدارة الأرباح، حيث يوجد ارتباط معنوي عكسي بين جودة الإفصاح وممارسات إدارة الأرباح.

وعلى الرغم من أن الإفصاح يُساعد على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، فقد كشفت تقارير دراسة Hwang, et al. (2013) أن هذا التأثير غير متمثلٍ، بين شركات التكنولوجيا الفائقة، وشركات التكنولوجيا غير العالية، حيث كان الإفصاح أكثر فعاليةً، في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، في الشركات العاملة في قطاعات التكنولوجيا غير العالية، بينما لم يكن هذا التأثير كبيراً، في الشركات العاملة في قطاعات التكنولوجيا الفائقة، وعلى نفس النهج، فقد توصلت نتائج دراسة Hsieh, et al. (2019) إلى أن استراتيجية تنفيذ (XBRL) في الإفصاح، مرتبطة سلباً بإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، ولكنها مرتبطة بشكلٍ إيجابي بإدارة الأرباح الحقيقية القائمة على الأنشطة، والتي تُقاس بالتدفقات النقدية غير الطبيعية، كما توصلت نتائج دراسة Cui, et al. (2025)، إلى أن الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة الإلزامي، له تأثير سلبي على إدارة أرباح الشركات، في حين أن الإفصاح الاختياري ليس له أي تأثيرٍ كبير تقريباً، بالإضافة إلى ذلك، فإن التأثير السلبي للإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة الإلزامي، يكون أكثر وضوحاً، للشركات ذات الدوافع الأقوى للتلاعب بالأرباح.

علاوةً على ذلك، فقد توصلت نتائج دراسة El-Din, et al. (2021) إلى أن الشركات التي لديها ممارسات إدارة الأرباح، تُزيد من المعلومات الاختيارية في تقاريرها السنوية، مما يؤدي إلى تأثيرٍ سلبي على إمكانية قراءة تقاريرها، وعليه، يجب أن ينظر المستثمرون إلى ممارسة الإفصاح الاختياري الأعلى بحذرٍ؛ لأن هدفها قد يكون تحويل الانتباه عن الأداء الضعيف للشركة، وممارسات إدارة الأرباح.

وعلى الرغم من اعتماد أدبيات المحاسبة بصورةٍ أساسية، على دراسة عنصر الاستحقاقات الاختيارية، للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات؛ إلا أن دراسة Roychowdhury, & Sletten (2012) قامت باستخدام العوائد كمقياسٍ للأخبار الجيدة/السيئة، كما تناولت دراسة Werner, & Dachwitz (2013) عمليات المفاضلة بين إدارة الأرباح، مع غيرها من التدابير الأخرى الاقتصادية، وأخيراً، فقد قدمت نتائج دراسة Garanina (2024) رؤىً جديدة، حول العلاقة بين إدارة الأرباح، وقيمة الشركة، والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وملكية الدولة في شركات الأسواق الناشئة، حيث تُسلط الدراسة الضوء، على أهمية مراعاة العوامل الخاصة بكل بلدٍ، مثل: ملكية الدولة، مع تحليل رد فعل السوق على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وإدارة الأرباح.

وعليه، فإنه بناءً على ما سبق، تظهر أهمية دراسة مستوى الإفصاح الاختياري، وعلاقته بالحد من ممارسات إدارة الأرباح في البيئة المصرية، حيث أسفرت نتائج دراسة مازن (٢٠١٣)، عن ارتفاع درجة ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، حيث بلغت نسبة الشركات المُمارسة لإدارة الأرباح ٦٠٪، من الشركات التي شملتها عينة هذه الدراسة.

**وفي ضوء ما تقدم، يُمكن صياغة الفرض الأول للبحث، كما يلي:**

**(H1) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري على ممارسات إدارة الأرباح.**

## ٢/٤/٤ العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح

أدت تداعيات الانهيارات المالية، إلى دفع مجلس الإدارة والمشرعين والباحثين، لتوفير آليات مناسبة، تحد من الممارسات المحاسبية المضللة، وتضمن اختيار سياسات إدارية ومحاسبية مناسبة، تنتج تقارير مالية موثوق بها، خالية من التضليل والغش، وذلك من خلال إيجاد جهة إشرافية رقابية، تعمل إلى جانب الإدارة، وتتولى مجموعة من المهام، منها: مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة، وتقديرات الإدارة، بما يحقق أهداف الشركة، ومن ثم تحد من ممارسات إدارة الأرباح (Prawitt, et al., 2009, P. 1265)، وقد قابل ذلك، ظهور العديد من التشريعات والقوانين والقرارات، في كثير من دول العالم، كقانون (Sarbanes-Oxley) في شهر يوليو عام ٢٠٠٢ م، حيث أشار إلى ضرورة التزام الشركات المقيدة بالبورصة، بتشكيل لجان مراجعة، تتكون من أعضاء غير تنفيذيين، لمتابعة أعمال المراجعة في حيادية تامة.

وعلى المستوى المحلي، فلم يغيب الاهتمام بمسألة لجان المراجعة، حيث تزايد الاهتمام في جمهورية مصر العربية بهذا الخصوص، حينما أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية -الهيئة العامة لسوق المال سابقاً-، القرار رقم (٣٠)، في تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨ م، والذي نص على إلزام كافة الشركات المقيدة لها أوراق مالية بجدول البورصة، بضرورة تشكيل لجان مراجعة، من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، والمشهود لهم بالكفاءة والخبرة، في النواحي المحاسبية والمالية.

كما صدر دليل عمل لجان المراجعة، عام ٢٠٠٨ م، عن مركز المديرين التابع لوزارة الاستثمار المصرية، حدد آليات تشكيل لجنة المراجعة، ومهامها، والحد الأدنى لعدد اجتماعاتها سنوياً، ويُعد هذا الدليل استرشادياً، يهدف إلى تحسين ممارسات لجان المراجعة بالشركات المصرية (عبد الحليم، ٢٠١٢، ص ص ٢٠٧-٢٠٨).

ولقد تمت مراجعة الدراسات السابقة، مع مراعاة التوازن بين الأصالة والحداثة، والتنوع في بيانات الدراسات المختلفة، التي تناولت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح، المتعلقة بموضوع البحث، وأن تكون وثيقة الصلة بالمشكلة محل الدراسة، حيث حاول الباحث في هذا الجزء، الإلمام بأكبر قدر من خصائص لجان المراجعة، والأنشطة التي تمارسها لجان المراجعة، عند تنفيذها لمهامها، وتؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح، كما في دراسات: حمادة (٢٠١٠)، وAli (2022)، وAlmarayeh, et al. (2022)، فيما تناولت دراسة Be´ dard, et al. (2004) ما إذا كانت خبرة واستقلالية وأنشطة لجنة مراجعة الشركة، لها تأثير على جودة المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها للجمهور، والإحاطة بمختلف نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح، حيث استخدمت دراسة Ghosh, et al. (2010) المستحقات التقديرية للأداء المعدل، والبنود الخاصة، وحسابات الضريبة المؤجلة، كنماذج لإدارة الأرباح، في حين تم استخدام نموذجين لقياس جودة الأرباح، يعتمد أولهما على استمرارية الأرباح كمؤشر للجودة، والآخر يعتمد على انخفاض المستحقات التقديرية كمؤشر آخر للجودة، كما في دراسة Hamdan, et al. (2013)، في حين تستخدم دراسة Rahman, & Ali (2006) نسخة معدلة من جونز، حيث يتم استخدام مستحقات رأس المال العامل غير الطبيعية، كمؤشر لإدارة الأرباح.

ومن خلال بحث نتائج هذه الدراسات، فقد لاحظ الباحث اتفاق معظم هذه النتائج، على وجود علاقة عكسية بين خصائص لجنة المراجعة، والمتمثلة في: استقلال لجنة المراجعة، وحجمها، وخبرة أعضائها، وعدد اجتماعاتها، وممارسات إدارة الأرباح، كما في دراسة Lin, & Hwang (2010)، وكذلك دراسة هلال (٢٠١٢) -فيما عدا خاصية حجم لجنة المراجعة، حيث لم تشملها هذه الدراسة-، كما أشارت دراسة Sierra, et al. (2012) إلى أن حجم وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، لها مؤشر سلبي مع عمليات التلاعب بالأرباح، كما أسفرت نتائج دراسة Lin, et al. (2015) عن أن استقلال وخبرة أعضاء لجنة المراجعة، للشركات الصينية المدرجة بأكثر من بورصة مالية (Cross-Listing)، ترتبط بعلاقة وثيقة مع تدنية المستحقات

غير الطبيعية، كمقياس لإدارة الأرباح، كما توصلت دراسة Klein (2002) إلى وجود علاقة سلبية بين استقلالية لجنة المراجعة والمستحقات غير الطبيعية.

كما استنتجت دراسة Xie, et al. (2003) أن نشاط مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، والخبرة المالية لأعضائها، قد تكون من العوامل المهمة، في تقييد ميل المديرين للانخراط في إدارة الأرباح، وقد وجدت دراسة Be´ dard, et al. (2004) أن إدارة الأرباح ترتبط ارتباطاً سلبياً، بالخبرة المالية والحوكمة لأعضاء لجنة المراجعة، مع مؤشرات الاستقلالية، ووجود تفويض واضح يُحدد مسؤوليات اللجنة، كما توصلت نتائج دراسة Habbash (2019) إلى وجود دلائل تجريبية على فعالية آليات حوكمة الشركات الحديثة، على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، كما خلصت نتائج دراسة Alzoubi (2019) إلى أن وجود لجنة المراجعة يُقلل من مستوى إدارة الأرباح، كما يُقلل عدد الاجتماعات التي تعقدها لجنة المراجعة من الاستحقاقات التقديرية.

وقد أشارت نتائج دراسة Ali (2022) إلى أن قانون حوكمة الشركات، كان من الممكن أن يُقلل من ممارسات إدارة الأرباح، لكنه لم يمنع ذلك، كذلك، تُظهر النتائج أن إدارة الأرباح، ترتبط سلباً وبشكل ملحوظ، باستقلالية لجنة المراجعة، والخبرة المالية لأعضائها، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، علاوةً على ذلك، لا ترتبط إدارة الأرباح بشكل كبير بحجم لجنة المراجعة، وتؤكد هذه الدراسة، على دور الرصد الذي تلعبه لجنة المراجعة في تقييد إدارة الأرباح، أخيراً، فإن نتائج هذه الدراسة لها آثار واسعة، على جميع أصحاب المصلحة وأسواق الأوراق المالية، لدور خصائص لجنة المراجعة، كآلية داخلية لحوكمة الشركات، في تقييد ممارسات إدارة الأرباح، فيما تناولت دراسة Mnif, & Tahri (2025) دراسة تأثير تمثيل الإناث في لجان المراجعة، بعد اعتماد قانون الحصص الجنسانية، على المفاضلة بين إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق وإدارة الأرباح الحقيقية، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الشركات التي لديها نسبة أعلى من الإناث في لجان المراجعة، تميل إلى استخدام إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، أكثر من إدارة الأرباح الحقيقية، كما أشارت إلى أن خبرة الإناث في لجان المراجعة، تؤثر سلباً على إدارة الأرباح الحقيقية.

في حين أشارت نتائج دراسة Almarayeh, et al. (2022) إلى أن استقلالية لجنة المراجعة، هي الخاصية الوحيدة للجنة المراجعة، التي يبدو أنها تعمل على تحسين فاعلية لجان المراجعة، من حيث إنها مرتبطة بشكل كبير، بالحد من إدارة الأرباح، في حين أن خصائص لجنة المراجعة الأخرى التي تم اختبارها، لا تُظهر ارتباطات ذات دلالة إحصائية، كذلك فقد توصلت نتائج دراسة النعيم (٢٠٢١) إلى أن زيادة الأعضاء المستقلين، ونسبة ملكيتهم للأسهم، وعدد الاجتماعات في لجان المراجعة، يُسهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، بينما لم تُظهر النتائج وجود علاقة معنوية بين إدارة الأرباح، وكلٍ من: الخبرة المالية، وعدد الأعضاء في لجان المراجعة.

وفي المقابل، وعلى الرغم من ذلك، ففي حين أظهرت نتائج دراسة صالح (٢٠١٠) وجود علاقة طردية بين جودة الأرباح واستقلال لجنة المراجعة؛ إلا أنه لم تتوصل الدراسة إلى وجود أي علاقة بين جودة الأرباح ونشاط لجنة المراجعة، المتمثل بعدد اجتماعاتها، وعلى نفس النسق، فقد أشارت دراسة السرطاوي، وآخرون (٢٠١٣) إلى أن حجم لجنة المراجعة، والخبرة المالية لأعضائها، وعدد مرات اجتماعهم، لا تؤثر في الحد من إدارة الأرباح؛ إلا أن استقلالية أعضاء لجنة المراجعة، تعمل على الحد من إدارة الأرباح.

وعلى صعيدٍ آخر، فإن نتائج دراسة Ghosh, et al. (2010) لا ترى وجود أي أدلة، تُشير إلى أن المستوى العام لإدارة الأرباح، قد انخفض نتيجةً لسريان واتباع قانون Sarbanes-Oxley Act (SOX)، وأخيراً، فقد أشارت نتائج دراسة Baccouche, et al. (2013) إلى أن تزامن عضوية لجنة المراجعة لأكثر من شركة، من قبل أعضاء لجنة المراجعة، قد

يؤدي إلى درجة أعلى من إدارة الأرباح، إذا ما قيسَت بحجم المستحقات التقديرية، وكذلك فقد توصلت نتائج دراسة Saleh, & Mansour (2024) إلى أن تعدد المناصب الإدارية يؤدي إلى محدودية وقلة الوقت، مما قد يؤثر سلبيًا على الرقابة الإدارية الفعالة، كما تُقدم هذه الدراسة تفسيرات وتوصيات فريدة، للحد من عضوية مجالس إدارات متعددة للجنة المراجعة؛ لأن هذه الممارسة تُقلل من قدرة المديرين على إدارة الأرباح.

**وفي ضوء ما تقدم، يُمكن صياغة الفرض الثاني للبحث، كما يلي:**

**(H2) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح.**

وينبثق من هذا الفرض، الفروض الفرعية التالية:

(H2a) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح.

(H2b) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح.

(H2c) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة أعضاء لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح.

(H2d) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلال لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح.

### ٣/٤/٤ العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري

توفر نظرية الوكالة الإطار المناسب، لدراسة العلاقة بين آليات الحوكمة والإفصاح الاختياري، حيث يُمكن اعتبارهما ضمن آليات الرقابة، فطبقاً لنظرية الوكالة، فإن الشركات ذات تكاليف الوكالة العالية، ستحاول تخفيض التكاليف باستخدام آليات الرقابة، مثل: هيكل الحوكمة، والإفصاح الاختياري، وتعتبر سلطات التشريع في الأسواق المالية، في العديد من الدول، أن كلاً من آليات الحوكمة والإفصاح أداتان منفصلتان، لحماية المستثمرين وفعالية الأسواق المالية، ونظرياً فإن العلاقة بين الحوكمة والإفصاح الاختياري، يُمكن أن تكون علاقة تكامل وارتباط أو علاقة بدائل، وقد تناولت الدراسات، اختبار وجهتي النظر المتعارضتين، الأولى: أن الحوكمة والإفصاح آليات مرتبطة ببعضها، والثانية: اعتبارهما كبدايل، حيث إن الإفصاح يترتب عليه تحمل تكلفة، وبالتالي، فقد ترى بعض الشركات تقوية آليات الحوكمة الداخلية، كبديل عن زيادة مستوى الإفصاح، وفي حالة علاقة التكامل: فإن الشركات التي لديها آليات حوكمة أكثر فعاليةً، ستوفر مستوى أكبر من الإفصاح الاختياري، حيث إن الإدارة لن تميل إلى الاحتفاظ بالمعلومات، وتتجه إلى تحسين شمول وجودة الإفصاح، أما في حالة علاقة البدائل: فإن الشركات ستختار بين الحوكمة أو الإفصاح كأداة للرقابة، فالشركات التي ستختار تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات، من خلال الإفصاح، سوف تتحمل بعض التكاليف، مثل: تكاليف إنتاج المعلومات، وتكاليف قانونية، وتكاليف ترتبط بالأضرار، التي قد تلحق بعلاقات التمويل الحالية، وإذا كانت مشكلة عدم تماثل المعلومات وتضارب المصالح، يُمكن التغلب عليها من خلال آليات الحوكمة الداخلية، فلن يكون هناك طلب لآليات رقابة إضافية، مثل: الإفصاح الاختياري، وفي سياق نظرية الوكالة، فإن تركيز الملكية سيعطي كبار المساهمين، أفضلية الوصول المباشر إلى المعلومات، وفي هذا الموقف، فإن المستثمر الخارجي سيعتمد على آليات الحوكمة والإفصاح، لحماية مصالحه، ويعتمد هذا البحث، على فرض أن العلاقة بين الحوكمة والإفصاح، هي علاقة ارتباط وتكامل، وبصورة خاصة، في البيئة التي تتسم بتركز الملكية مثل البيئة المصرية (عرفة، ومليجي، ٢٠١٣، ص ص ٥٧-٥٨).

ولقد تمت مراجعة الدراسات السابقة، مع مراعاة التوازن بين الأصالة والحداثة، والتنوع في بيانات الدراسات المختلفة -رغم نُدرتها الملحوظة-، التي تناولت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، المتعلقة بموضوع البحث، وأن تكون وثيقة الصلة بالمشكلة محل الدراسة، حيث أشارت نتائج دراستي (Ho, & Wong (2001) و-Al-Shammari, & Al-Sultan (2010) إلى أن وجود لجنة مراجعة، يرتبط بشكلٍ جوهري وإيجابي بمستوى الإفصاح الاختياري، كما تُوثق نتائج دراسة (Agyei-Mensah (2019) تأثيراً بديلاً وتكميلياً، بين وجود مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، ولجنة المراجعة الفعالة، في زيادة جودة الإفصاح الاختياري، حيث تُضفي النتائج مصداقيةً على الاعتقاد، بأن فعالية لجنة المراجعة ومكاتب المراجعة الأربعة الكبار، يُكملون بعضهم البعض، لتعزيز جودة الإفصاح الاختياري عن المعلومات.

وقد اتفقت نتائج دراستي عرفة، ومليجي (٢٠١٣)، و(Madi, et al. (2014) على أن خاصية الاستقلال لدى أعضاء لجنة المراجعة، لها التأثير الإيجابي الأبرز على مستوى الإفصاح الاختياري، وكذلك على أن الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة، ليس لها دورٌ كبير على هذا المستوى، وعلى الرغم من ذلك، فقد اختلفت النتائج فيما بينها، فيما يتعلق بخاصية عدد أعضاء لجنة المراجعة، ففي حين أشارت دراسة عرفة، ومليجي (٢٠١٣) إلى أنه لا يوجد تأثير لعدد أعضاء اللجنة على مستوى الإفصاح الاختياري، فقد توصلت نتائج دراسة (Madi, et al. (2014) إلى أن حجم لجنة المراجعة يرتبط بعلاقةٍ إيجابية مع الإفصاح الاختياري للشركات.

وعلى نفس نهج تعارض النتائج، كانت خاصية عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة، محل خلافٍ بين الدراستين، حيث أشارت دراسة عرفة، ومليجي (٢٠١٣) إلى التأثير الإيجابي لعدد مرات الاجتماع على مستوى الإفصاح الاختياري، بينما لم يكن هذا التأثير واضحاً إلى حدٍ كبير في دراسة (Madi, et al. (2014)، كما توصلت نتائج دراسة (Elfeky, et al. (2019) إلى أن استقلالية لجنة المراجعة، وحجمها، وعدد مرات اجتماعها، ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالإفصاح الاختياري للشركات، فبين حين أن الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة، لا ترتبط بشكلٍ كبير بالإفصاح الاختياري للشركات.

كما تُشير نتائج دراسة (Vadasi, et al. (2021) إلى أن بعض خصائص حوكمة الشركات، تُقلل من الإفصاح الاختياري، بينما تُزيد خصائص أخرى من مستوى هذا الإفصاح، حيث يوجد أثر إيجابي على الإفصاح الاختياري، من حجم لجنة المراجعة، وكذلك أشارت دراسة (Khodadad (2021) إلى أن حجم لجنة المراجعة فقط، كان له تأثير إيجابي مهم على مؤشر التنمية التجارية المباشرة، ولكن لم يُلاحظ أي علاقةٍ مهمة بين استقلاليتهما وخبرتهما، مع الإفصاح الاختياري عن المعلومات، كما كشفت نتائج دراسة (Bataneh, et al. (2025) أن خصائص مجلس الإدارة (حجم المجلس، واستقلاليته، وتنوع الجنس)، تلعب دوراً حيوياً في زيادة الإفصاح الاختياري، بما في ذلك معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات، في حين أنه لا يوجد دليل يدعم تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، بخصائص لجنة المراجعة.

فيما تكشف نتائج دراسة (Olowookere, & Lasisi (2021) أن عمل لجنة المراجعة وكفاءتها، لهما علاقة إيجابية مهمة بالتقارير المالية عبر الإنترنت، وفي الوقت نفسه، لا توجد علاقة بين استقلالية لجنة المراجعة وحجم لجنة المراجعة، والتقارير المالية عبر الإنترنت.

فيما تناولت دراسة (Samaha, et al. (2015) العديد من المؤشرات الحديثة، كالاختلافات في بناء مؤشر الإفصاح، ونوع الإفصاح الاختياري، وطريقة الإفصاح، والمتغيرات المتعلقة بحوكمة الشركات، ومستوى حماية المستثمرين، والموقع الجغرافي للدولة، وذلك بعد قيامها بعمل تحليل محتوى لعينةٍ من الدراسات التجريبية، لتحديد المؤشرات المحتملة، للعلاقة بين مجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة والإفصاح الاختياري، كما سلطت هذه الدراسة الضوء، على وضعية ازدواج مهام الرئيس

التفريقي ورئاسة مجلس الإدارة (CEO Duality)، والتي أشارت إلى تأثيرها السلبي، على مستوى الإفصاح الاختياري، للشركات محل الدراسة.

وأخيرًا، فقد انفتحت نتائج دراستي (Draeger, et al. (2023) و Reidenbach (2024) على أن لجان المراجعة تُزيد طواعيةً من الإفصاح عن أنشطتها في إعداد التقارير المالية، والإشراف على المراجعة، حيث يُقدم رؤساء لجان المراجعة إفصاحًا طوعيًا متزايدًا، فيما يتعلق على وجه التحديد بالإشراف على المراجعة الخارجية، حيث يوفر الإفصاح الاختياري عن تقرير لجنة المراجعة للمساهمين معلومات مفصلة، يُمكنهم استخدامها في تقييم أداء لجنة المراجعة في المراقبة.

**وفي ضوء ما تقدم، يُمكن صياغة الفرض الثالث للبحث، كما يلي:**

**(H3) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري.**

وينبثق من هذا الفرض، الفروض الفرعية التالية:

(H3a) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري.

(H3b) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري.

(H3c) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة أعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري.

(H3d) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلال لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري.

**٤/٤/٤ العلاقة بين كل من مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة معًا (بالتزامن)**

**على ممارسات إدارة الأرباح**

تعتمد العديد من القرارات الاستثمارية بصفة أساسية، على التقارير المالية التي تصدرها الشركات، والتي يتم إعدادها في ضوء المعايير المحاسبية المقبولة قبولًا عامًا، والصادرة عن الجهات المهنية، وعلى الرغم من تعدد مقاييس أداء الشركات؛ إلا أنه ما زال رقم صافي الأرباح الذي يتم التقرير عنه، هو العنصر الأكثر أهميةً في تقييم تلك الشركات، ويتم النظر إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، كأحد أبرز العوامل المؤثرة في تحديد صافي الربح، كما أنه يتضمن العديد من الأحكام والتقديرات، التي بدورها تحدد جودة تلك الأرباح، إذ يُمكن للإدارة استخدام ما تسمح به المعايير، والسياسات المحاسبية من مرونة، فضلًا عن ما تنتجه للإدارة من تقديرات محاسبية، وهو الأمر الذي يترتب عليه، إمكانية قيام الإدارة بتشويه تلك الأرباح، بغية تحقيق مصالحها الشخصية، على حساب أصحاب المصالح في الشركة، وهو ما يُطلق عليه إدارة الأرباح.

كما يُمكن للإدارة القيام بممارسات إدارة الأرباح، من خلال التلاعب في الأنشطة الفعلية، بغرض تضليل بعض أصحاب المصالح، نحو أن يعتقدوا أن أهدافًا معينة -تحتويها القوائم المالية-، قد تحققت في ظل ظروف تشغيلٍ عادية، وهي في الحقيقة ليست عادية، وهذا الخروج عن ممارسات التشغيل الفعلية، لا يكون بغرض المساهمة في تحقيق أهداف الشركة، أو زيادة قيمتها، وإنما يُمكن المديرين من تحقيق أهداف التقارير المالية، بشكلٍ غير صحيح، بمعنى تحقيق مصالحهم الشخصية، والقرارات التي يُمكن أن تكون محلًا لإدارة الأرباح، يُمكن أن تكون قرارات خاصة بأنشطة تشغيلية، مثل: قرارات معالجة النفقات الاختيارية كنفقات البحوث والتطوير، والمصروفات العمومية والإدارية، وقرارات الإنتاج، والمخزون، والمبيعات، وقد تكون خاصة بأنشطة استثمارية، مثل: قرارات شراء وبيع الأصول طويلة الأجل، كما يُمكن أن تكون خاصة بأنشطة تمويلية، مثل: قرارات إعادة شراء الأسهم، واستخدام المشتقات المالية (محمود، ٢٠١٧، ص ص ٦٢٧-٦٢٨).

ولعل التطورات التي طرأت على الأسواق في العالم، لها انعكاسات على نوعية المعلومات، التي تحتويها التقارير المالية للشركات وكميتها، ومنها التغيير في نوعية وعدد الأطراف، ذات العلاقة بأعمال الشركات، وهم من يُسمون بأصحاب المصالح أو ذوي العلاقة، إذ أصبحت تلك الشركات تحت ضغوطٍ كبيرة، من قبل تلك الأطراف، بضرورة زيادة كمية الإفصاح، في المعلومات التي تحتويها تقاريرها السنوية، وخاصةً ما يُسمى بالإفصاح الاختياري (خليلو، ٢٠١٢، ص ٥٧).

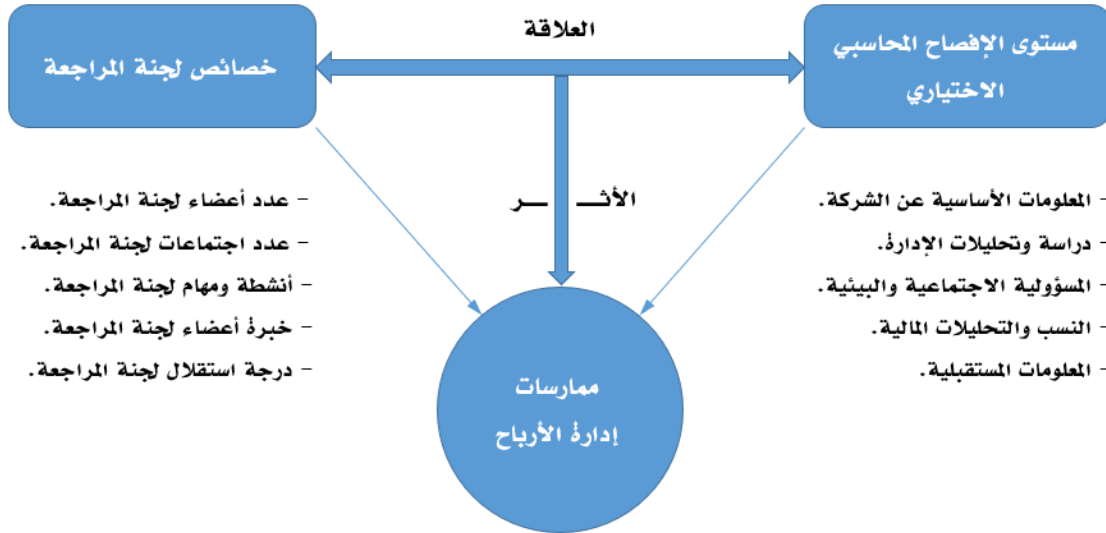
ولقد حظيت لجان المراجعة في الوقت الحالي باهتمامٍ بالغٍ، من الهيئات العلمية الدولية المتخصصة والباحثين، وخاصةً بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية، في كبرى الشركات العالمية، ويرجع هذا الاهتمام، للدور الذي يُمكن أن تلعبه لجان المراجعة، كأداةٍ من أدوات حوكمة الشركات، في زيادة الدقة والشفافية في المعلومات المالية وغير المالية، التي تقصح عنها الشركات، والحد من الفساد المالي والإداري، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية، وإشرافها على وظيفة المراجعة الداخلية بالشركات، ودورها في دعم وظيفة المراجعة الخارجية، وزيادة الاستقلالية لها، وأيضًا أهميتها في التأكيد على الالتزام، بمبادئ حوكمة الشركات، وهو الأمر الذي أدى إلى قيام البورصات المالية بالدول العربية، عند إصدارها مؤخرًا للوائح حوكمة الشركات بها، بإنشاء لجنة المراجعة، وهو ما اتبعته هيئات السوق المالية بالدول العربية، عند إصدارها مؤخرًا للوائح حوكمة الشركات بها (بخيت، ٢٠١٨، ص ٩٤٤).

ومن أجل اختبار العلاقة بين متغيرات البحث، فسوف يعتمد الباحث على نموذج المعادلات الهيكلية Structural Equation Model (SEM)، والذي يُعد من أفضل الأساليب الإحصائية، التي تُستخدم لاختبار النماذج متعددة المتغيرات، حيث يوفر إمكانية اختبار العلاقة بين هذه المتغيرات، دفعةً واحدة.

**وفي ضوء ما تقدم، يُمكن صياغة الفرض الرابع للبحث، كما يلي:**

**(H4) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعلاقة بين كلٍ من مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة معًا (بالتزامن) على ممارسات إدارة الأرباح.**

وأخيراً، يُمكن التعبير عن العلاقة بين متغيرات البحث، من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (١/٤) العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة وأثرها على ممارسات إدارة الأرباح  
(المصدر: إعداد الباحث)

## ٥/٤ ملخص الفصل

تناول الباحث في هذا الفصل، دراسة تحليلية لمستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة، وتطوير فروض البحث، حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة أجزاء، تناول الجزء الأول، دراسة الإفصاح المحاسبي الاختياري، بالتعرف على مفهومه، حيث تم التوصل إلى أن ما يتم الإفصاح عنه، طبقاً لمتطلبات إجبارية -أيًا كان مصدرها-، هو إفصاح إجباري، وما يتم الإفصاح عنه، بناءً على قرار من إدارة الشركة اختياريًا، هو إفصاح اختياري، وبيان أهدافه، فقد برزت الحاجة إلى الإفصاح الاختياري، بسبب قصور الإفصاح الإجمالي، عن مقابلة كافة الاحتياجات؛ لذلك فإن الإفصاح الاختياري يهدف إلى التحقيق الفعال لأهداف الإفصاح، ومعرفة أهميته، والتي نتجت عن الارتقاء الفكري في النظر إلى القوائم المالية، باعتبارها وسيلة لتحقيق الأهداف، بدلاً من عدها هدفاً نهائياً بحد ذاته، واستعراض دوافع اللجوء إليه، فقد تم تحديد خمسة دوافع، والتي وُجد أنها مرتبطة بقرارات المديرين، للإفصاح الاختياري عن المعلومات لسوق المال، وأخيراً، التعرف على محددات مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، حيث يُمكن القول، بأن هناك العديد من العوامل، التي تؤثر على قرار الإدارة بالإفصاح الاختياري، علاوةً على اعتبارات التكلفة والعائد، وهذه العوامل يتعلق بعضها بالشركة ككل، وكذلك هناك عوامل أخرى ترتبط بهيكل الإدارة، تؤثر هي الأخرى على قرار الإفصاح، وتؤثر هذه العوامل مجتمعةً، على مستوى الإفصاح الاختياري.

في حين تناول الجزء الثاني، دراسة لجنة المراجعة، بالتعرف على مفهومها، حيث تم التوصل إلى أن لجنة المراجعة، آلية محورية من آليات حوكمة الشركات، وهي لجنة فرعية منبثقة من مجلس الإدارة، وبيان عوامل نشأتها ومراحل تطورها، حيث تم استعراض نشأة وتطور لجان المراجعة، في المملكة المتحدة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وأخيراً، تطور لجان المراجعة في جمهورية مصر العربية، وبيان أهدافها، حيث تم بيان أهم الأهداف، التي تسعى لجان المراجعة إلى تحقيقها، ومعرفة أهميتها، فقد تم تناول أهمية لجنة المراجعة، لمجلس الإدارة، وللمراجع الخارجي، وللمراجع الداخلي، وللأطراف الخارجية، وأخيراً، التعرف على الخصائص الواجب توافرها في لجنة المراجعة، وهي: استقلال لجان المراجعة، والمعرفة والخبرة المالية أو المحاسبية للجان المراجعة، وحجم لجان المراجعة، وعدد اجتماعات لجان المراجعة.

وأخيراً، فقد تناول الجزء الثالث، تطوير فروض البحث، وذلك بإجراء دراسة تحليلية لأدبيات المحاسبة، التي تناولت العلاقات بين متغيرات البحث، وذلك بمراجعة عددٍ من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، وهي: الدراسات التي تناولت العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح، والدراسات التي تناولت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح، وأخيراً، الدراسات التي تناولت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، حيث قام الباحث بالوقوف على نتائج الدراسات السابقة، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين نتائج الدراسات المختلفة، وكذلك بيان تعارض بعض نتائج الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث، من أجل تطوير فروض البحث. وسوف يستعرض الباحث في الفصل الخامس، الدراسة التطبيقية، لإيضاح العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة، وأثرها على ممارسات إدارة الأرباح، واختبار فروض البحث.

**الفصل الخامس:**

**الدراسة التطبيقية**

## الفصل الخامس:

### الدراسة التطبيقية

#### ١/٥ مقدمة

وانطلاقاً مما سبق، يهدف هذا الفصل، إلى توضيح الجانب العملي للبحث، فبعد صياغة مشكلة البحث، وبيان أهدافه، وأهميته، وبعد عرض الجانب النظري للبحث، من خلال استقراء وتحليل لأهم الدراسات السابقة، المتعلقة بموضوع البحث، والقيام بدراسة تحليلية لممارسات إدارة الأرباح، وعمل دراسة تحليلية لمستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة، وانتهاءً بتطوير فروض البحث، تم بناء منهجية البحث، التي تحتوي محاورها على نماذج وأساليب القياس، والاختبارات اللازمة لتحقيق أهداف البحث، للوصول إلى نتائج تُساهم في خدمة المسيرة العلمية، ويحتوي هذا الفصل، على وصفٍ لمنهج البحث العلمي، الذي اعتمد عليه الباحث، حيث يتناول الباحث في هذا الفصل، الدراسة التطبيقية لهذا البحث، وذلك من خلال استعراض النقاط التالية:

- هدف الدراسة التطبيقية.
- متغيرات الدراسة التطبيقية.
- مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية.
- مصادر وأساليب جمع البيانات.
- الأساليب الإحصائية المستخدمة.
- التحليل الإحصائي ونتائج الدراسة التطبيقية.

#### ٢/٥ هدف الدراسة التطبيقية

في ضوء ما تم استعراضه، تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار الفروض التي قام الباحث باشتقاقها، في الجزء النظري من البحث، وذلك لتحديد مدى صحة هذه الفروض من عدمها، وتحقيق الأهداف البحثية، التي يسعى إليها هذا البحث، وذلك حتى يُمكن للباحث، استخلاص النتائج، والتي في ضوءها يُمكن إبداء التوصيات، واقتراح مجالات للبحوث المستقبلية، ذات الصلة بمتغيرات البحث.

ويأتي ذلك، من خلال تحديد مجتمع وعينة الدراسة، وأساليب جمع وتحليل البيانات، ونماذج وطرق قياس متغيرات البحث، والأساليب الإحصائية المستخدمة، في دراسة وتحليل نتائج هذه الدراسة، وتتمثل فروض هذا البحث فيما يلي:

- ١- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري على ممارسات إدارة الأرباح.
- ٢- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح:
  - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح.
  - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح.
  - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة أعضاء لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح.
  - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلال لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح.
- ٣- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري.
  - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري.
  - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة أعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري.
  - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلال لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري.
- ٤- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعلاقة بين كل من مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة معاً (بالتزامن) على ممارسات إدارة الأرباح.

### ٣/٥ متغيرات الدراسة التطبيقية

تتمثل متغيرات الدراسة التطبيقية، في متغير تابع ومتغيرين مستقلين، واختبار فروض البحث، تم توصيف المتغيرات وقياسها، وذلك على النحو التالي:

- المتغير التابع: يتمثل في ممارسات إدارة الأرباح، وسيعتمد الباحث على المؤشر الأكثر انتشاراً، في الدراسات السابقة، وهو عنصر الاستحقاقات الاختيارية (Discretionary Accruals)، وذلك لأن الاستحقاقات الاختيارية تُشكل الفرق بين الأرباح والتدفقات النقدية.

- المتغيران المستقلان: مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة. وسيتم قياس هذه المتغيرات، على النحو التالي:

#### أولاً: قياس المتغير التابع:

تُمثل ممارسات إدارة الأرباح، المتغير التابع في هذه الدراسة، وعلى الرغم من وجود العديد من المؤشرات، لقياس إدارة الأرباح؛ إلا أن الباحث سوف يعتمد على المؤشر الأكثر استخداماً، في الدراسات السابقة، وهو الاستحقاق الاختياري (Discretionary Accruals)، كمؤشر على قيام الشركة بممارسة إدارة الأرباح، على اعتبار كونه العنصر الأقل موثوقيةً، ويعني ذلك، أن المستحقات الاختيارية أكثر عرضةً لتلاعب المديرين، وبالتالي، فهي مقياس صالح، لتحديد مدى وجود ممارسات إدارة الأرباح، في الشركات المصرية.

ولتقدير قيمة الاستحقاق الاختياري، خلال فترة الدراسة، والتي يتم من خلالها الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، سوف يقوم الباحث بتطبيق نموذج جونز المعدل (Modified Jones Model)، من قبل (Dechow, et al., 1995)، ويتم حسابها وفقاً للخطوات التالية:

#### ١- حساب المستحقات الكلية:

اتجهت معظم الدراسات السابقة، عند حساب المستحقات الكلية، إلى استخدام منهج التدفقات النقدية؛ لأن استخدام منهج الميزانية العمومية، من المحتمل أن يعطي نتائج متحيزةً وغير دقيقة، بسبب وجود أخطاء قياس، عند حساب قيمة المستحقات الكلية، وتعتبر المعادلة التالية عن منهج قائمة التدفقات النقدية، لحساب المستحقات الكلية:

$$TAC_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث إن:

$TAC_{i,t}$ : المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

$NI_{i,t}$ : صافي دخل الشركة (i) خلال الفترة (t).

CFO<sub>i,t</sub>: التدفق النقدي من الأنشطة/العمليات التشغيلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

## ٢- تقدير معلمات النموذج:

يتم تقدير معلمات النموذج، المستخدمة لحساب المستحقات غير الاختيارية، من خلال معادلة الانحدار التي تتم لمجموعة شركات العينة، في كل سنة على حدة، وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$TAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 [ (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1} ] + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + E_{i,t}$$

حيث إن:

TAC<sub>i,t</sub>: المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

A<sub>i,t-1</sub>: إجمالي أصول الشركة (i) في نهاية الفترة (t-1).

ΔREV<sub>i,t</sub>: التغير في إيرادات الشركة (i) بين الفترتين (t) و(t-1).

ΔREC<sub>i,t</sub>: التغير في رصيد حسابات العملاء/الذمم المدينة/الحسابات تحت التحصيل للشركة (i) بين الفترتين (t) و(t-1).

PPE<sub>i,t</sub>: إجمالي الأصول الثابتة القابلة للإهلاك/قيمة العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) خلال الفترة (t).

E<sub>i,t</sub>: الخطأ العشوائي (البواقي)، ويُعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t)، حيث يُمثل الجزء من

إجمالي المستحقات، الذي لم يتم تفسيره من خلال متغيرات نموذج الانحدار، ويستخدم كمؤشر على المستحقات الاختيارية.

α<sub>1</sub>, α<sub>2</sub>, α<sub>3</sub>: معلمات النموذج الخاصة بالشركة (i).

## ٣- حساب المستحقات غير الاختيارية:

في هذه المرحلة، يتم تقدير قيمة المستحقات غير الاختيارية (المستحقات العادية)، لكل شركة من شركات العينة على حدة، وخلال كل سنة من سنوات الدراسة، وذلك باستخدام معلمات النموذج السنوية، المقدرة في المرحلة السابقة، من خلال المعادلة التالية:

$$NDAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 [ (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1} ] + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$$

حيث إن:

NDAC<sub>i,t</sub>: قيمة المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

## ٤- حساب المستحقات الاختيارية:

تشتمل المستحقات الكلية، على مستحقات غير اختيارية ومستحقات اختيارية، وبالتالي، فإن المستحقات الاختيارية تُمثل

الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية للشركة، خلال فترة معينة، كما يلي:

$$DAC_{i,t} / A_{i,t-1} = TAC_{i,t} / A_{i,t-1} - NDAC_{i,t} / A_{i,t-1}$$

حيث إن:

DAC<sub>i,t</sub>: قيمة المستحقات الاختيارية المقدرة للشركة (i) خلال الفترة (t).

ويلاحظ أنه، عند حساب قيمة المستحقات غير الاختيارية والمستحقات الاختيارية، قمنا بقسمتهما على إجمالي الأصول في نهاية الفترة (t-1)، لكل شركة من شركات العينة، ونقوم بعملية القسمة هذه، بهدف الحد من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي.

## ٥- تقرير مدى ممارسة الشركة لإدارة الأرباح:

يتم تطبيق النموذج السابق، على مستوى كل صناعة في كل سنة، خلال فترة الدراسة، على ألا يقل حجم المشاهدات على

مستوى كل صناعة لكل سنة، عن (٨) مشاهدات، وذلك لتقدير معلمات النموذج، والتي يتم استخدامها في تقدير الاستحقاقات

غير الاختيارية، لكل شركة داخل كل صناعة، ثم يتم تقدير الاستحقاقات الاختيارية، من خلال الفرق بين القيمة الفعلية للاستحقاقات الكلية للشركة، في كل سنة، وبين حجم الاستحقاقات غير الاختيارية، المقدر وفقاً للنموذج، ويتم استخدام القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية، كمؤشر لإدارة الأرباح.

حيث إنه بعد حساب المستحقات الاختيارية لكل شركة، خلال سنوات الدراسة، يجب حساب القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للشركة، خلال سنوات الدراسة، ومتوسط هذه المستحقات، فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، في سنة معينة تفوق المتوسط، فإن الشركة قد مارست إدارة الأرباح، خلال هذه السنة، ويتم التعبير عنها بإعطائها متغيراً وهمياً (١)، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، في سنة معينة تقل عن المتوسط، فإن الشركة لم تمارس إدارة الأرباح، خلال هذه السنة، ويُعبر عنها بإعطائها متغيراً وهمياً (٠).

#### ثانياً: قياس المتغيرين المستقلين:

##### ١ - مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري:

سيعتمد الباحث على مؤشر للإفصاح (Disclosure Index)، بالاعتماد على عددٍ من المؤشرات، التي استخدمتها بعض الدراسات الأخرى، وسيتم قياس الإفصاح المحاسبي الاختياري، كنسبة مئوية للإفصاح الفعلي، إلى إجمالي الإفصاح بالمؤشر. وعند حساب قيمة مؤشر الإفصاح، سيتم استخدام أسلوب المتغير الثنائي غير المرجح، حيث لن يتم إعطاء أي أوزان نسبية ترجيحية لعناصر الإفصاح، وذلك للأسباب التالية:

- الآراء التي تُستخدم في تحديد الأوزان النسبية الترجيحية لعناصر الإفصاح، تعتمد على كيفية استخدام أصحابها للمعلومات، وبالتالي، يفتر تحديد أوزان نسبية ترجيحية لعناصر الإفصاح إلى الموضوعية.
- إعطاء أوزان نسبية ترجيحية مختلفة لعناصر مختلفة في المؤشر، قد يكون مضللاً، فالأهمية النسبية قد تختلف من بندٍ إلى آخر، ومن شركةٍ لأخرى، ومن صناعةٍ لأخرى، ومن توقيتٍ لآخر.
- أخيراً، لم تختلف نتائج الدراسات السابقة التي استخدمت أوزان نسبية ترجيحية كثيراً، عن تلك التي استخدمت أوزان غير مرجحة.

وسيتم قياس الإفصاح المحاسبي الاختياري، من خلال قائمة مكونة من عدد (٧٨) بنداً، مقسمة إلى خمس مجموعات رئيسية، وتطبيقها على كل شركة، للتعرف على ما إذا كانت الشركة تفصح عن المعلومات، التي تشملها القائمة من عدمه، وذلك استرشاداً ببعض الدراسات السابقة (عفيفي، ٢٠٠٨)، وذلك لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري لشركات العينة، خلال الفترة التي تشملها الدراسة، وإذا كانت الشركة مفصحةً عن بند المعلومات الذي تتضمنه القائمة، فإنه يُعطى درجة (١)، ويُعطى (٠) إذا لم يكن مفصلاً عنه.

ويوضح الجدول التالي مجموعات مؤشر الإفصاح، وعدد بنود كل مؤشر:

##### جدول رقم (١/٥) مجموعات وعدد بنود مؤشر الإفصاح المحاسبي الاختياري

م	مجموعات مؤشر الإفصاح	عدد بنود مؤشر الإفصاح
١	المعلومات العامة/الأساسية عن الشركة	١٧
٢	دراسة وتحليلات الإدارة	٢٧
٣	المسؤولية الاجتماعية والبيئية	١٢
٤	النسب والتحليلات المالية	١٢

١٠	المعلومات المستقبلية	٥
٧٨	الإجمالي	

(المصدر: دراسة عفيفي، ٢٠٠٨، ص ٤٧٠)

## ٢- خصائص لجنة المراجعة:

- حجم لجنة المراجعة: وسيتم قياسها من خلال عدد أعضاء لجنة المراجعة، ومن المتوقع أن يكون لهذا المتغير تأثير سلبي معنوي، على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك نظرًا إلى أن حجم لجنة المراجعة، يجعلها أكثر احتمالاً لأن تتركس كلاً من الوقت والجهد الكافيين، للتأكد من صحة المعلومات الواردة بالقوائم المالية، ومن ثم تعزيز مستوى الملاءمة والموثوقية بتلك القوائم.
  - عدد اجتماعات لجنة المراجعة: وسيتم قياسها من خلال عدد مرات اجتماع أعضاء لجنة المراجعة خلال العام، ومن المتوقع أن يكون لهذا المتغير تأثير سلبي معنوي، على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك نظرًا لأهمية تلك الاجتماعات في فاعلية لجنة المراجعة، بالإضافة إلى أنه يُمكن اعتبار عدد الاجتماعات مقياسًا، على قيام اللجنة بمهامها بشكلٍ إيجابي.
  - خبرة أعضاء لجنة المراجعة: وسيتم قياسها من خلال نسبة الأعضاء ذوي الخبرة المالية والمحاسبية في اللجنة، إلى إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة، ومن المتوقع أن يكون لهذا المتغير تأثير سلبي معنوي، على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك نظرًا إلى أن توافر الخبرة المالية أو المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة، يجعلها أكثر فاعلية في دعم المراجع الخارجي، وحمائته من أي ضغوطٍ، قد تمارسها إدارة الشركة عليه.
  - استقلال لجنة المراجعة: وسيتم قياسها من خلال نسبة الأعضاء المستقلين أو غير التنفيذيين في اللجنة، إلى إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة، ومن المتوقع أن يكون لهذا المتغير تأثير سلبي معنوي، على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك نظرًا إلى أن استقلال أعضاء لجنة المراجعة، يُعد مؤشرًا على تأثير اللجنة في تفعيل نظم الرقابة، والحد من السلوك الانتهازي لإدارة الشركة.
- وقياسًا على بعض الدراسات السابقة، فمن المحتمل أن تؤثر على العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة، بعض المتغيرات الرقابية أو الضابطة (Control Variables)، وبالتالي، فهي تُضاف لضبط إيقاع العملية الإحصائية، مما يزيد من القوة التفسيرية للنموذج المستخدم، والغرض من المتغيرات الرقابية، هو تخفيض الخطأ في النتائج، الناجم عن تأثير هذه المتغيرات، وقد اعتمد الباحث على أكثر المتغيرات الرقابية شيوعًا، بين الدراسات السابقة، والتي يُمكن تطبيقها على البيئة المصرية، وهي:
- حجم الشركة (Size): وتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي للقيمة الدفترية لإجمالي الأصول.
  - درجة الرفع المالي (Leverage): وتم قياسها بنسبة إجمالي الالتزامات (الديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل) إلى إجمالي الأصول.
  - مدى تحقيق الشركة لربح أو خسارة (Profit/Loss): وتم قياسه بأن تأخذ الشركة القيمة (١) في حالة تحقيق أرباح وصفر بخلاف ذلك.

## ٤/٥ مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية

يتمثل مجتمع الدراسة، في جميع الشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية المصرية، باستثناء الشركات ذات الطابع المالي؛ نظرًا لطبيعة نظامها المحاسبي الخاص، وذلك لما تتميز به من خصائص تشغيلية، مختلفة عن بقية الشركات، وكذلك لخضوعها لقوانين وإجراءات تنظيمية مختلفة، وقواعد حوكمة خاصة بها، وذلك خلال الفترة الزمنية، من عام ٢٠١٦ م إلى عام ٢٠٢٠ م، وتتمثل عينة الدراسة، في الجزء من المجتمع الذي ينطبق عليه نطاق وحدود البحث، حيث تضمنت العينة مجموعة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة، خلال فترة الدراسة، وقد اعتمد الباحث على عدة معايير، لتحقيق نوع من التجانس بين شركات عينة الدراسة.

وقد تمثلت عينة الدراسة في عدد (٥٥) شركة كعينة حكيمية/قصدية، تم اختيارها وفقًا لمجموعة من الشروط، وهي:

- ألا تعمل الشركة في القطاع المالي، وبالتالي، تم استبعاد البنوك وشركات التأمين والخدمات المالية.
  - أن تبدأ السنة المالية للشركة في ١/١ وتنتهي في ٣١/١٢ من كل عام، وذلك لأغراض توحيد واتساق القياس؛ لذلك تم استبعاد الشركات التي تُعد قوائمها المالية في تاريخ آخر بخلاف ذلك.
  - أن تُمسك الشركة حساباتها بالعملة المحلية (الجنيه المصري)، ومن ثم تستبعد الشركات التي تمسك حساباتها بعملة أخرى، بخلاف العملة المحلية.
  - أن تتوفر بيانات الشركة اللازمة لإجراء الاختبارات المطلوبة خلال فترة الدراسة.
  - أن تكون الشركة من الشركات النشطة خلال فترة الدراسة.
  - ألا تكون الشركة في مرحلة اندماج أو تصفية خلال فترة الدراسة.
  - تستبعد الشركات التي غيرت تاريخ إعداد قوائمها المالية خلال فترة الدراسة.
- وأخيرًا، فقد تم استبعاد الشركات الموجودة في القطاعات، التي تتضمن أقل من (٨) شركات خلال فترة الدراسة، وذلك من أجل إمكانية تقدير إدارة الأرباح بشكل أكثر دقة، تماشيًا مع متطلبات الدراسات السابقة، والتي حددت حدًا أدنى لعدد الشركات في القطاع الواحد.

وفي ضوء المحددات السابقة، تمثلت عينة الدراسة من النوع (Panel Data)، والذي يجمع بين البعدين الزمني (Time Series) والمقطعي (Cross-Sectional)، خلال السنوات من عام ٢٠١٦ م إلى عام ٢٠٢٠ م، في عدد (٢٧٥) مشاهدة أو مفردة.

## ٥/٥ مصادر وأسلوب جمع البيانات

الحصول على القوائم والتقارير المالية للشركات محل الدراسة، بهدف الحصول على معلومات عن خصائص لجان المراجعة بتلك الشركات، ثم القيام بتحليل هذه القوائم والتقارير، باستخدام مؤشر غير مرجح للإفصاح، بهدف التعرف على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، وكذلك قياس ممارسات إدارة الأرباح، من خلال نموذج جونز المعدل (Modified Jones Model).

وقد اعتمد الباحث في سبيل الحصول على بيانات الدراسة التطبيقية، على عدة مصادر، تم جمع البيانات المطلوبة منها يدويًا، وقد تمثلت فيما يلي:

- القوائم والتقارير المالية السنوية لشركات عينة الدراسة.

- تقرير مجلس الإدارة السنوي المرفق بالقوائم والتقارير المالية لهذه الشركات، والمُعد وفقاً لأحكام المادة (٤٠) من قواعد القيد بالبورصة المصرية.
- تقرير الحوكمة السنوي للشركات.
- الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية (<https://www.egx.com.eg>).
- موقع معلومات مباشر (<https://www.mubasher.info>).
- المواقع الإلكترونية لشركات عينة الدراسة.

## ٦/٥ الأساليب الإحصائية المستخدمة

ومن أجل اختبار العلاقة بين متغيرات البحث، فسوف يعتمد الباحث على نموذج المعادلات الهيكلية Structural Equation Model (SEM)، والذي يُعد من أفضل الأساليب الإحصائية، التي تُستخدم لاختبار النماذج متعددة المتغيرات، حيث يوفر إمكانية اختبار العلاقة بين هذه المتغيرات، دفعةً واحدة، حيث يمثل نموذج المعادلات الهيكلية، مجموعةً من الأساليب التي تجمع بين تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، لاختبار العلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة، والتحليل العاملي (Factor Analysis)، لتحديد التباين والتغاير بين المتغيرات، لتقدير سلسلة من العلاقات المرتبطة بصورةٍ متزامنة، بالإضافة إلى تحليل المسار (Path Analysis)، لاختبار العلاقات المفترضة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، من خلال تتبع الآثار المباشرة وغير المباشرة، للمتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، ويعمل نموذج المعادلات الهيكلية على تكامل هذه التحليلات، وتوفير آلية لاختبار العلاقات المفترضة على أساسٍ نظري، بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

حيث اعتمد الباحث في اختبار فروض البحث، على استخدام كلٍ من البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار رقم (٢٦)، وكذلك البرنامج الإحصائي AMOS الإصدار رقم (٢٦)، لاختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح، والعلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح، والعلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، وأخيراً، العلاقة بين كلٍ من مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة معاً (بالتزامن) على ممارسات إدارة الأرباح.

## ٧/٥ التحليل الإحصائي ونتائج الدراسة التطبيقية

ويتضمن عرض نتائج التحليل الإحصائي الوصفي، بالإضافة إلى نتائج تحليل الانحدار البسيط والمتعدد، وكذلك نتائج تحليل المسارات لاختبار الفروض، وذلك كما يلي:

### أولاً: الإحصاءات الوصفية:

يعرض الباحث الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، والتي تتمثل في الوسط الحسابي (Mean)، والانحراف المعياري (Standard Deviation)، وأدنى قيمة (Minimum)، وأقصى قيمة (Maximum)، لمتغيرات الدراسة، كما يلي:

جدول رقم (٢/٥) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	رمز المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
ممارسة إدارة الأرباح	EM	0.416	0.537	0.001	5.775
الإفصاح المحاسبي الاختياري	VD	0.650	0.050	0.550	0.750
حجم لجنة المراجعة	ACS	3.454	1.021	2.00	8.00
عدد اجتماعات لجنة المراجعة	ACM	4.581	1.995	0.00	15.00
خبرة لجنة المراجعة	ACE	0.650	0.295	0.00	1.00
استقلال لجنة المراجعة	ACI	0.973	0.088	0.600	1.00
حجم الشركة	SIZE	9.035	0.720	7.685	10.983
مستوى الرفع المالي	LEV	0.601	0.249	0.056	1.209
تحقيق الشركة للربح/الخسارة	Profit/Loss	0.860	0.345	0.00	1.00

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

ويوضح جدول رقم (٢/٥)، أن متوسط مؤشر ممارسة إدارة الأرباح (EM) كمتغير تابع خلال فترة الدراسة، يبلغ (0.416) بانحراف معياري (0.537)، كما بلغت أقل قيمة لمؤشر ممارسة إدارة الأرباح (0.001) وأكبر قيمة (5.775). وكذلك، يوضح جدول رقم (٢/٥)، أن متوسط المتغير المستقل الأول، والمتمثل في الإفصاح المحاسبي الاختياري (VD) خلال فترة الدراسة، يبلغ (0.650) بانحراف معياري (0.050)، كما بلغت أقل قيمة للإفصاح المحاسبي الاختياري (0.550)، والتي تعني أقل قيمة لوجود الإفصاح المحاسبي الاختياري للعينة محل الدراسة، بينما بلغت أكبر قيمة للإفصاح المحاسبي الاختياري (0.750)، والتي تعني أكبر قيمة لوجود الإفصاح المحاسبي الاختياري. وكذلك، يوضح جدول رقم (٢/٥)، أن متوسط المتغير المستقل الثاني، والمتمثل في خصائص لجنة المراجعة خلال فترة الدراسة، والذي يتمثل في: حجم لجنة المراجعة (ACS)، بمتوسط حسابي يبلغ (3.454) بانحراف معياري (1.021)، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة (ACM)، بمتوسط حسابي يبلغ (4.581) بانحراف معياري (1.995)، وخبرة لجنة المراجعة (ACE)، بمتوسط حسابي يبلغ (0.650) بانحراف معياري (0.295)، واستقلال لجنة المراجعة (ACI)، بمتوسط حسابي يبلغ (0.973) بانحراف معياري (0.088). وأخيراً، بالنسبة للمتغيرات الرقابية، يوضح جدول رقم (٢/٥)، أن متوسط حجم الشركة (SIZE)، الذي يمثله متوسط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة، يبلغ (9.035) بانحراف معياري (0.720)، وأن متوسط مستوى الرفع المالي (LEV)، يبلغ (0.601) بانحراف معياري (0.249)، وأخيراً، فإن متوسط تحقيق الشركة للربح أو الخسارة (Profit/Loss)، يبلغ (0.860) بانحراف معياري (0.345).

#### ثانياً: نتائج اختبار فروض البحث في ظل التحليل الأساسي:

يعرض الباحث نتائج اختبار الفروض، من خلال تحليل الانحدار وكذلك تحليل المسارات، كما يلي:

### أ- نتائج اختبار الفرض الأول (H1):

ينص هذا الفرض على أنه، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط، وفقاً للمعادلة التالية:

$$EM = \beta_0 + \beta_1 VD + \varepsilon \quad \text{①}$$

حيث: EM: ممارسة إدارة الأرباح، VD: الإفصاح المحاسبي الاختياري،  $\beta_0$ : الجزء الثابت، والذي يمثل القيمة المتوقعة لممارسة إدارة الأرباح (المتغير التابع)، في حالة حصول الإفصاح المحاسبي الاختياري على القيمة صفر (المتغير المستقل)،  $\beta_1$ : معامل التأثير المباشر، الذي يعكس المسارات المباشرة بين المتغير المستقل والمتغير التابع،  $\varepsilon$ : الخطأ العشوائي، ويوضح الجدول رقم (3/5)، نتائج نموذج الانحدار رقم (1):

جدول رقم (3/5) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرض (H1)

Collinearity Statistics		قيمة الدلالة Sig.	قيمة T	الخطأ المعياري Std. Error	قيمة $\beta$	المتغيرات
VIF	Tolerance					
		0.000	12.269	0.220	2.701	الجزء الثابت (Con)
1.000	1.000	0.000	-9.716	0.245	- 2.378	الإفصاح المحاسبي الاختياري (VD)
R=0.507 R <sup>2</sup> =0.257						القدرة التفسيرية للنموذج
0.000				F=94.410		معنوية وصلاحيّة النموذج

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

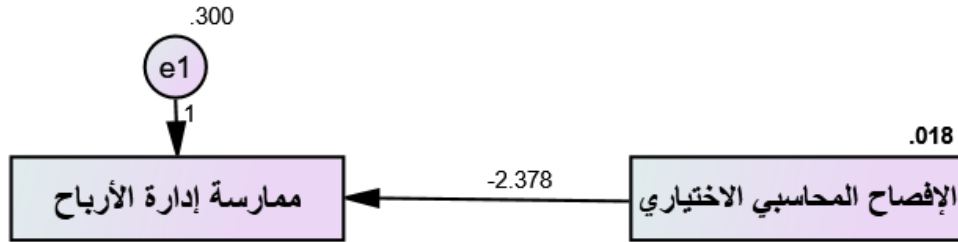
عند تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط، بلغت إحصائية الاختبار F (94.410) وكان النموذج معنوي (Sig.=0.001)، وبلغ معامل التحديد ( $R^2=0.257$ )، وهو يُشير إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، حيث إن 25.7% من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (ممارسة إدارة الأرباح)، يُمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل (الإفصاح المحاسبي الاختياري)، وباقي التغيرات وقدرها 74.3% ترجع إلى الخطأ العشوائي في التقدير، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى، كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج، ويكون لها تأثير على العلاقة، حيث بلغ معامل انحدار مؤشر الإفصاح المحاسبي الاختياري ( $\beta_1=-2.378$ )، وباستخدام إحصائية الاختبار T، تبين وجود تأثير سلبي معنوي (Sig.=0.001)، للإفصاح المحاسبي الاختياري (VD) على ممارسة إدارة الأرباح (EM) بالشركات المصرية، كما قام الباحث بحساب الفرض مرةً أخرى، ببرنامج AMOS 26، للتأكد من نتائج البيانات، وتم الحصول على النتائج التالية:

جدول رقم (4/5) نتائج تحليل المسارات لاختبار الفرض (H1)

قيمة الدلالة P	القيمة الحرجة C.R.	الخطأ المعياري S.E.	التأثير Estimate	
0.001	-9.734	0.244	-2.378	الإفصاح المحاسبي الاختياري <--- ممارسة إدارة الأرباح

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

يتضح من جدول رقم (٤/٥)، أن تأثير الإفصاح المحاسبي الاختياري على ممارسة إدارة الأرباح سلبي معنوي (P=0.001)، وهو ما يؤكد نتائج معادلة الانحدار ①، ويُمكن تمثيل النتائج من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (١/٥) تأثير العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الاختياري (VD) والمتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح (EM) وعليه، فقد تم رفض فرض العدم، القائل بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري على ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم رفض الفرض الأول (H1) وقبول الفرض البديل. **ب- نتائج اختبار الفرض الثاني (H2):**

ينص هذا الفرض على أنه، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح، ومن هذا الفرض، تتنبق الفروض الفرعية التالية: **الفرض الفرعي الأول (H2a):** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط، وفقاً للمعادلة التالية:

$$EM = \beta_0 + \beta_1 ACS + \varepsilon \quad \text{②}$$

حيث: EM: ممارسة إدارة الأرباح، ACS: حجم لجنة المراجعة،  $\beta_0$ : الجزء الثابت، والذي يمثل القيمة المتوقعة لممارسة إدارة الأرباح (المتغير التابع)، في حالة حصول حجم لجنة المراجعة على القيمة صفر (المتغير المستقل)،  $\beta_1$ : معامل التأثير المباشر، الذي يعكس المسارات المباشرة بين المتغير المستقل والمتغير التابع،  $\varepsilon$ : الخطأ العشوائي، ويوضح الجدول رقم (٥/٥)، نتائج نموذج الانحدار رقم (٢):

جدول رقم (٥/٥) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرض (H2a)

Collinearity Statistics		قيمة الدلالة Sig.	قيمة T	الخطأ المعياري Std. Error	قيمة $\beta$	المتغيرات
VIF	Tolerance					
		0.000	7.481	0.103	0.769	الجزء الثابت (Con)
1.000	1.000	0.057	-1.912	0.024	-0.046	حجم لجنة المراجعة (ACS)
R=0.115 R <sup>2</sup> =0.013						القدرة التفسيرية للنموذج
0.057				F=3.657		معنوية وصلاحية النموذج

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

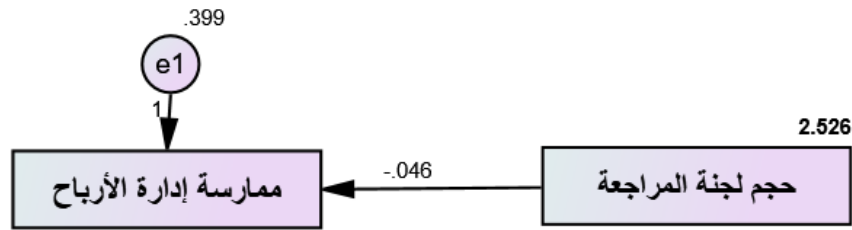
عند تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط، بلغت إحصائية الاختبار  $F$  (3.657) وكان النموذج غير معنوي (Sig.=0.057)، وبلغ معامل التحديد ( $R^2=0.013$ )، وهو يُشير إلى انخفاض القدرة التفسيرية للنموذج، حيث إن 1.3% فقط من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (ممارسة إدارة الأرباح)، يُمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل (حجم لجنة المراجعة)، وباقي التغيرات وقدرها 98.7% ترجع إلى الخطأ العشوائي في التقدير، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى، كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج، ويكون لها تأثير على العلاقة، وباستخدام إحصائية الاختبار  $T$ ، تبين عدم وجود تأثير معنوي (Sig.=0.057)، لحجم لجنة المراجعة (ACS) على ممارسة إدارة الأرباح (EM) بالشركات المصرية، كما قام الباحث بحساب الفرض مرةً أخرى، ببرنامج AMOS 26، للتأكد من نتائج البيانات، وتم الحصول على النتائج التالية:

جدول رقم (٦/٥) نتائج تحليل المسارات لاختبار الفرض ( $H_{2a}$ )

قيمة الدلالة P	القيمة الحرجة C.R.	الخطأ المعياري S.E.	التأثير Estimate	
0.057 غير معنوية	-1.916	0.024	-0.046	حجم لجنة المراجعة <--- ممارسة إدارة الأرباح

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

يتضح من جدول رقم (٦/٥)، أن تأثير حجم لجنة المراجعة على ممارسة إدارة الأرباح غير معنوي ( $P=0.057$ )، وهو ما يؤكد نتائج معادلة الانحدار ②، ويُمكن تمثيل النتائج من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (٦/٥) تأثير العلاقة بين حجم لجنة المراجعة (ACS) والمتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح (EM) وعليه، فقد تم قبول فرض العدم، القائل بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم قبول الفرض الفرعي الأول ( $H_{2a}$ ).  
الفرض الفرعي الثاني ( $H_{2b}$ ): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط، وفقاً للمعادلة التالية:

$$EM = \beta_0 + \beta_1 ACM + \varepsilon \quad \text{③}$$

حيث: EM: ممارسة إدارة الأرباح، ACM: عدد اجتماعات لجنة المراجعة،  $\beta_0$ : الجزء الثابت، والذي يمثل القيمة المتوقعة لممارسة إدارة الأرباح (المتغير التابع)، في حالة حصول عدد اجتماعات لجنة المراجعة على القيمة صفر (المتغير المستقل)،  $\beta_1$ : معامل التأثير المباشر، الذي يعكس المسارات المباشرة بين المتغير المستقل والمتغير التابع،  $\varepsilon$ : الخطأ العشوائي، ويوضح الجدول رقم (٧/٥)، نتائج نموذج الانحدار رقم (٣):

جدول رقم (٧/٥) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرض (H2b)

Collinearity Statistics		قيمة الدلالة Sig.	قيمة T	الخطأ المعياري Std. Error	قيمة $\beta$	المتغيرات
VIF	Tolerance					
		0.000	4.748	0.096	0.456	الجزء الثابت (Con)
1.000	1.000	0.142	1.474	0.019	0.028	عدد اجتماعات لجنة المراجعة (ACM)
R=0.089 R <sup>2</sup> =0.008						القدرة التفسيرية للنموذج
0.14				F=2.172		معنوية وصلاحيية النموذج

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

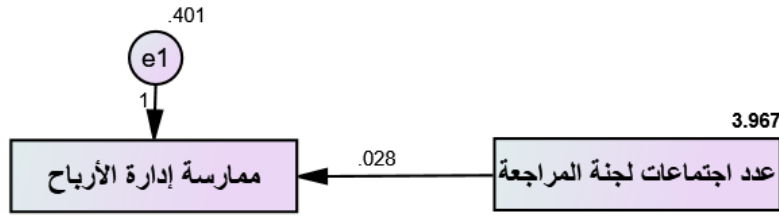
عند تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط، بلغت إحصائية الاختبار F (2.172) وكان النموذج غير معنوي (Sig.=0.14)، وبلغ معامل التحديد ( $R^2=0.008$ )، وهو يُشير إلى انخفاض القدرة التفسيرية للنموذج، حيث إن 0.8% فقط من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (ممارسة إدارة الأرباح)، يُمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل (عدد اجتماعات لجنة المراجعة)، وباقي التغيرات وقدرها 99.2% ترجع إلى الخطأ العشوائي في التقدير، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى، كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج، ويكون لها تأثير على العلاقة، وباستخدام إحصائية الاختبار T، تبين عدم وجود تأثير معنوي (Sig.=0.14)، لعدد اجتماعات لجنة المراجعة (ACM) على ممارسة إدارة الأرباح (EM) بالشركات المصرية، كما قام الباحث بحساب الفرض مرةً أخرى، ببرنامج AMOS 26، للتأكد من نتائج البيانات، وتم الحصول على النتائج التالية:

جدول رقم (٨/٥) نتائج تحليل المسارات لاختبار الفرض (H2b)

قيمة الدلالة P	القيمة الحرجة C.R.	الخطأ المعياري S.E.	التأثير Estimate	
0.14 غير معنوية	1.477	0.019	0.028	عدد اجتماعات لجنة المراجعة <--- ممارسة إدارة الأرباح

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

يتضح من جدول رقم (٨/٥)، أن تأثير عدد اجتماعات لجنة المراجعة على ممارسة إدارة الأرباح غير معنوي (P=0.14)، وهو ما يؤكد نتائج معادلة الانحدار ③، ويُمكن تمثيل النتائج من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (٣/٥) تأثير العلاقة بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة (ACM) والمتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح (EM) وعليه، فقد تم قبول فرض العدم، القائل بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم قبول الفرض الفرعي الثاني (H2b).  
**الفرض الفرعي الثالث (H2c):** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة أعضاء لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط، وفقاً للمعادلة التالية:

$$EM = \beta_0 + \beta_1 ACE + \varepsilon \quad 4$$

حيث: EM: ممارسة إدارة الأرباح، ACE: خبرة أعضاء لجنة المراجعة،  $\beta_0$ : الجزء الثابت، والذي يمثل القيمة المتوقعة لممارسة إدارة الأرباح (المتغير التابع)، في حالة حصول خبرة أعضاء لجنة المراجعة على القيمة صفر (المتغير المستقل)،  $\beta_1$ : معامل التأثير المباشر، الذي يعكس المسارات المباشرة بين المتغير المستقل والمتغير التابع،  $\varepsilon$ : الخطأ العشوائي، ويوضح الجدول رقم (٩/٥)، نتائج نموذج الانحدار رقم (٤):

جدول رقم (٩/٥) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرض (H2c)

Collinearity Statistics		قيمة الدلالة Sig.	قيمة T	الخطأ المعياري Std. Error	قيمة $\beta$	المتغيرات
VIF	Tolerance					
		0.000	11.423	0.089	1.013	الجزء الثابت (Con)
1.000	1.000	0.000	-5.285	0.124	-0.656	خبرة أعضاء لجنة المراجعة (ACE)
R=0.305 R <sup>2</sup> =0.093						القدرة التفسيرية للنموذج
0.000				F=27.928		معنوية وصلاحيّة النموذج

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

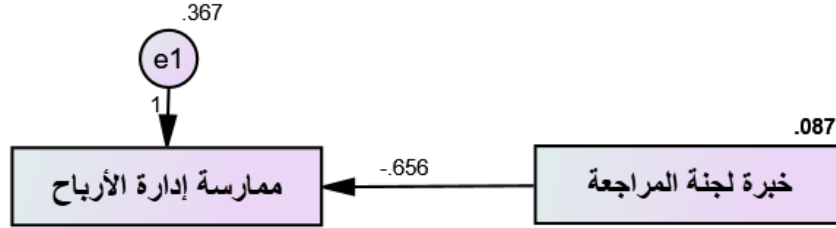
عند تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط، بلغت إحصائية الاختبار F (27.928) وكان النموذج معنوي (Sig.=0.001)، وبلغ معامل التحديد ( $R^2=0.093$ )، وهو يُشير إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، حيث إن 9.3% من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (ممارسة إدارة الأرباح)، يُمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل (خبرة أعضاء لجنة المراجعة)، وباقي التغيرات وقدرها 90.7% ترجع إلى الخطأ العشوائي في التقدير، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى، كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج، ويكون لها تأثير على العلاقة، حيث بلغ معامل انحدار مؤشر خبرة أعضاء لجنة المراجعة ( $\beta_1=-0.656$ )، وباستخدام إحصائية الاختبار T، تبين وجود تأثير سلبي معنوي (Sig.=0.000)، لخبرة أعضاء لجنة المراجعة (ACE) على ممارسة إدارة الأرباح (EM) بالشركات المصرية، كما قام الباحث بحساب الفرض مرة أخرى، ببرنامج AMOS 26، للتأكد من نتائج البيانات، وتم الحصول على النتائج التالية:

جدول رقم (١٠/٥) نتائج تحليل المسارات لاختبار الفرض (H2c)

قيمة الدلالة P	القيمة الحرجة C.R.	الخطأ المعياري S.E.	التأثير Estimate	
***	-5.294	0.124	-0.656	خبرة أعضاء لجنة المراجعة <--- ممارسة إدارة الأرباح

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

يتضح من جدول رقم (١٠/٥)، أن تأثير خبرة أعضاء لجنة المراجعة على ممارسة إدارة الأرباح سلبي معنوي (P=0.001)، وهو ما يؤكد نتائج معادلة الانحدار ④، ويُمكن تمثيل النتائج من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (٤/٥) تأثير العلاقة بين خبرة أعضاء لجنة المراجعة (ACE) والمتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح (EM) وعليه، فقد تم رفض فرض العدم، القائل بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة أعضاء لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم رفض الفرض الفرعي الثالث (H2c) وقبول الفرض البديل. الفرض الفرعي الرابع (H2d): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلال لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط، وفقاً للمعادلة التالية:

$$EM = \beta_0 + \beta_1 ACI + \varepsilon \quad \text{⑤}$$

حيث: EM: ممارسة إدارة الأرباح، ACI: استقلال لجنة المراجعة،  $\beta_0$ : الجزء الثابت، والذي يمثل القيمة المتوقعة لممارسة إدارة الأرباح (المتغير التابع)، في حالة حصول استقلال لجنة المراجعة على القيمة صفر (المتغير المستقل)،  $\beta_1$ : معامل التأثير المباشر، الذي يعكس المسارات المباشرة بين المتغير المستقل والمتغير التابع،  $\varepsilon$ : الخطأ العشوائي، ويوضح الجدول رقم (١١/٥)، نتائج نموذج الانحدار رقم (٥):

جدول رقم (١١/٥) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرض (H2d)

Collinearity Statistics		قيمة الدلالة Sig.	قيمة T	الخطأ المعياري Std. Error	قيمة $\beta$	المتغيرات
VIF	Tolerance					
		0.000	8.973	0.389	3.494	الجزء الثابت (Con)
1.000	1.000	0.000	-7.498	0.399	-2.988	استقلال لجنة المراجعة (ACI)
R=0.413						القدرة التفسيرية للنموذج

Collinearity Statistics		قيمة الدلالة	قيمة T	الخطأ المعياري	قيمة $\beta$	المتغيرات
VIF	Tolerance	Sig.		Std. Error		
R <sup>2</sup> =0.178						
0.000				F=56.214		معنوية وصلاحيّة النموذج

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

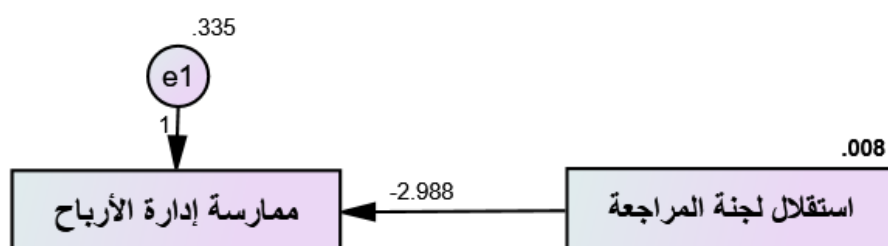
عند تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط، بلغت إحصائية الاختبار F (56.214) وكان النموذج معنوي (Sig.=0.001)، وبلغ معامل التحديد ( $R^2=0.178$ )، وهو يُشير إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، حيث إن 17.8% من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (ممارسة إدارة الأرباح)، يُمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل (استقلال لجنة المراجعة)، وبإقاي التغيرات وقدرها 82.2% ترجع إلى الخطأ العشوائي في التقدير، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى، كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج، ويكون لها تأثير على العلاقة، حيث بلغ معامل انحدار مؤشر استقلال لجنة المراجعة ( $\beta_1=-2.988$ )، وباستخدام إحصائية الاختبار T، تبين وجود تأثير سلبي معنوي (Sig.=0.001)، لاستقلال لجنة المراجعة (ACI) على ممارسة إدارة الأرباح (EM) بالشركات المصرية، كما قام الباحث بحساب الفرض مرةً أخرى، ببرنامج AMOS 26، للتأكد من نتائج البيانات، وتم الحصول على النتائج التالية:

#### جدول رقم (١٢/٥) نتائج تحليل المسارات لاختبار الفرض (H2a)

قيمة الدلالة	القيمة الحرجة	الخطأ المعياري	التأثير	
P	C.R.	S.E.	Estimate	
***	-7.511	0.398	-2.988	استقلال لجنة المراجعة <--- ممارسة إدارة الأرباح

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

يتضح من جدول رقم (١٢/٥)، أن تأثير استقلال لجنة المراجعة على ممارسة إدارة الأرباح سلبي معنوي ( $P=0.000$ )، وهو ما يؤكد نتائج معادلة الانحدار 5، ويُمكن تمثيل النتائج من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (٥/٥) تأثير العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة (ACI) والمتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح (EM) وعليه، فقد تم رفض فرض العدم، القائل بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلال لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم رفض الفرض الفرعي الرابع (H2d) وقبول الفرض البديل.

ومما سبق، يتضح رفض (٢) من الفروض الفرعية العدمية المنبثقة من الفرض الثاني (H<sub>2</sub>)، وعليه، فقد تم رفض فرض العدم، القائل بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم رفض الفرض الثاني جزئياً (H<sub>2</sub>) وقبول الفرض البديل.

ج- نتائج اختبار الفرض الثالث (H<sub>3</sub>):

ينص هذا الفرض على أنه، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، ومن هذا الفرض، تنتبثق الفروض الفرعية التالية:

الفرض الفرعي الأول (H<sub>3a</sub>): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط، وفقاً للمعادلة التالية:

$$VD = \beta_0 + \beta_1 ACS + \varepsilon \quad (6)$$

حيث: VD: الإفصاح المحاسبي الاختياري، ACS: حجم لجنة المراجعة،  $\beta_0$ : الجزء الثابت، والذي يمثل القيمة المتوقعة للإفصاح المحاسبي الاختياري (المتغير التابع)، في حالة حصول حجم لجنة المراجعة على القيمة صفر (المتغير المستقل)،  $\beta_1$ : معامل التأثير المباشر، الذي يعكس المسارات المباشرة بين المتغير المستقل والمتغير التابع،  $\varepsilon$ : الخطأ العشوائي، ويوضح الجدول رقم (١٣/٥)، نتائج نموذج الانحدار رقم (٦):

جدول رقم (١٣/٥) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرض (H<sub>3a</sub>)

Collinearity Statistics		قيمة الدلالة Sig.	قيمة T	الخطأ المعياري Std. Error	قيمة $\beta$	المتغيرات
VIF	Tolerance					
		0.000	40.887	0.022	0.901	الجزء الثابت (Con)
1.000	1.000	0.567	-0.573	0.005	-0.003	حجم لجنة المراجعة (ACS)
R=0.035 R <sup>2</sup> =0.001						القدرة التفسيرية للنموذج
0.567				F=0.329		معنوية وصلاحيّة النموذج

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

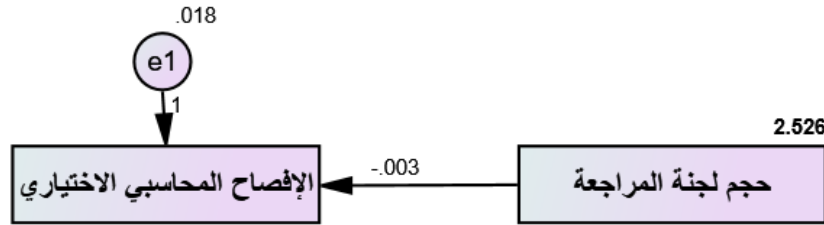
عند تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط، بلغت إحصائية الاختبار (F (0.329) وكان النموذج غير معنوي (Sig.=0.567)، وبلغ معامل التحديد (R<sup>2</sup>=0.001)، وهو يُشير إلى انخفاض القدرة التفسيرية للنموذج، حيث إن 0.1% فقط من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الإفصاح المحاسبي الاختياري)، يُمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل (حجم لجنة المراجعة)، وباقي التغيرات وقدرها 99.9% ترجع إلى الخطأ العشوائي في التقدير، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى، كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج، ويكون لها تأثير على العلاقة، وباستخدام إحصائية الاختبار T، تبين عدم وجود تأثير معنوي (Sig.=0.567)، لحجم لجنة المراجعة (ACS) على الإفصاح المحاسبي الاختياري (VD) بالشركات المصرية، كما قام الباحث بحساب الفرض مرةً أخرى، ببرنامج AMOS 26، للتأكد من نتائج البيانات، وتم الحصول على النتائج التالية:

جدول رقم (١٤/٥) نتائج تحليل المسارات لاختبار الفرض (H3a)

قيمة الدلالة P	القيمة الحرجة C.R.	الخطأ المعياري S.E.	التأثير Estimate	
0.567 غير معنوية	-0.574	0.005	-0.003	حجم لجنة المراجعة <---- الإفصاح المحاسبي الاختياري

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

يتضح من جدول رقم (١٤/٥)، أن تأثير حجم لجنة المراجعة على الإفصاح المحاسبي الاختياري غير معنوي (P=0.567)، وهو ما يؤكد نتائج معادلة الانحدار ⑥، ويُمكن تمثيل النتائج من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (٦/٥) تأثير العلاقة بين حجم لجنة المراجعة (ACS) والمتغير التابع الإفصاح المحاسبي الاختياري (VD) وعليه، فقد تم قبول فرض العدم، القائل بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، ومن ثم قبول الفرض الفرعي الأول (H3a).

الفرض الفرعي الثاني (H3b): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط، وفقاً للمعادلة التالية:

$$VD = \beta_0 + \beta_1 ACM + \varepsilon \quad \text{⑦}$$

حيث: VD: الإفصاح المحاسبي الاختياري، ACM: عدد اجتماعات لجنة المراجعة،  $\beta_0$ : الجزء الثابت، والذي يمثل القيمة المتوقعة للإفصاح المحاسبي الاختياري (المتغير التابع)، في حالة حصول عدد اجتماعات لجنة المراجعة على القيمة صفر (المتغير المستقل)،  $\beta_1$ : معامل التأثير المباشر، الذي يعكس المسارات المباشرة بين المتغير المستقل والمتغير التابع،  $\varepsilon$ : الخطأ العشوائي، ويوضح الجدول رقم (١٥/٥)، نتائج نموذج الانحدار رقم (٧):

جدول رقم (١٥/٥) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرض (H3b)

Collinearity Statistics		قيمة الدلالة Sig.	قيمة T	الخطأ المعياري Std. Error	قيمة $\beta$	المتغيرات
VIF	Tolerance					
		0.000	42.959	0.021	0.884	الجزء الثابت (Con)
1.000	1.000	0.759	0.308	0.004	0.001	عدد اجتماعات لجنة المراجعة (ACM)

Collinearity Statistics		قيمة الدلالة	قيمة T	الخطأ المعياري	قيمة $\beta$	المتغيرات
VIF	Tolerance	Sig.		Std. Error		
R=0.019 R <sup>2</sup> =0.000						القدرة التفسيرية للنموذج
0.759				F=0.095		معنوية وصلاحيّة النموذج

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

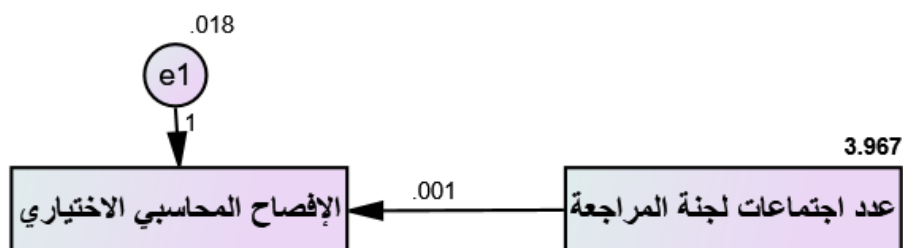
عند تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط، بلغت إحصائية الاختبار  $F(0.095)$  وكان النموذج غير معنوي ( $Sig.=0.759$ )، وبلغ معامل التحديد ( $R^2=0.000$ )، وهو يُشير إلى انعدام القدرة التفسيرية للنموذج، حيث إن 100% من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الإفصاح المحاسبي الاختياري)، ترجع إلى الخطأ العشوائي في التقدير، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى، كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج، ويكون لها تأثير على العلاقة، وباستخدام إحصائية الاختبار  $T$ ، تبين عدم وجود تأثير معنوي ( $Sig.=0.759$ )، لعدد اجتماعات لجنة المراجعة (ACM) على الإفصاح المحاسبي الاختياري (VD) بالشركات المصرية، كما قام الباحث بحساب الفرض مرةً أخرى، ببرنامج AMOS 26، للتأكد من نتائج البيانات، وتم الحصول على النتائج التالية:

جدول رقم (١٦/٥) نتائج تحليل المسارات لاختبار الفرض ( $H_{3b}$ )

قيمة الدلالة P	القيمة الحرجة C.R.	الخطأ المعياري S.E.	التأثير Estimate	
0.758 غير معنوية	0.308	0.004	0.001	عدد اجتماعات لجنة المراجعة <---- الإفصاح المحاسبي الاختياري

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

يتضح من جدول رقم (١٦/٥)، أن تأثير عدد اجتماعات لجنة المراجعة على الإفصاح المحاسبي الاختياري غير معنوي ( $P=0.758$ )، وهو ما يؤكد نتائج معادلة الانحدار 7، ويُمكن تمثيل النتائج من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (٧/٥) تأثير العلاقة بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة (ACM) والمتغير التابع الإفصاح المحاسبي الاختياري (VD)

وعليه، فقد تم قبول فرض العدم، القائل بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، ومن ثم قبول الفرض الفرعي الثاني (H3b).  
**الفرض الفرعي الثالث (H3c):** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة أعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط، وفقاً للمعادلة التالية:

$$VD = \beta_0 + \beta_1 ACE + \varepsilon \quad (8)$$

حيث: VD: الإفصاح المحاسبي الاختياري، ACE: خبرة أعضاء لجنة المراجعة،  $\beta_0$ : الجزء الثابت، والذي يمثل القيمة المتوقعة للإفصاح المحاسبي الاختياري (المتغير التابع)، في حالة حصول خبرة أعضاء لجنة المراجعة على القيمة صفر (المتغير المستقل)،  $\beta_1$ : معامل التأثير المباشر، الذي يعكس المسارات المباشرة بين المتغير المستقل والمتغير التابع،  $\varepsilon$ : الخطأ العشوائي، ويوضح الجدول رقم (17/5)، نتائج نموذج الانحدار رقم (8):

جدول رقم (17/5) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرض (H3c)

Collinearity Statistics		قيمة الدلالة Sig.	قيمة T	الخطأ المعياري Std. Error	قيمة $\beta$	المتغيرات
VIF	Tolerance					
		0.000	42.482	0.019	0.821	الجزء الثابت (Con)
1.000	1.000	0.000	3.898	0.027	0.105	خبرة أعضاء لجنة المراجعة (ACE)
R=0.230 R <sup>2</sup> =0.053						القدرة التفسيرية للنموذج
0.000				F=15.192		معنوية وصلاحيّة النموذج

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

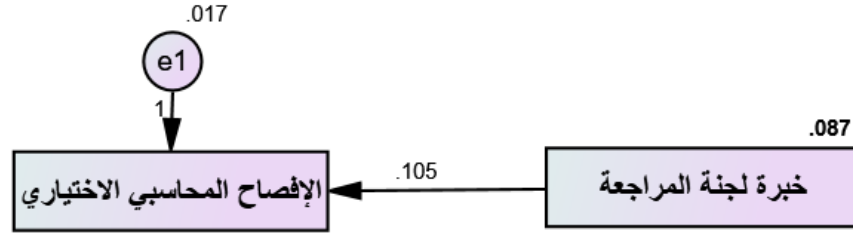
عند تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط، بلغت إحصائية الاختبار F (15.192) وكان النموذج معنوي (Sig.=0.001)، وبلغ معامل التحديد ( $R^2=0.053$ )، وهو يُشير إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، حيث إن 5.3% من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الإفصاح المحاسبي الاختياري)، يُمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل (خبرة أعضاء لجنة المراجعة)، وباقي التغيرات وقدرها 94.7% ترجع إلى الخطأ العشوائي في التقدير، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى، كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج، ويكون لها تأثير على العلاقة، حيث بلغ معامل انحدار مؤشر خبرة أعضاء لجنة المراجعة ( $\beta_1=0.105$ )، وباستخدام إحصائية الاختبار T، تبين وجود تأثير إيجابي معنوي (Sig.=0.001)، لخبرة أعضاء لجنة المراجعة (ACE) على الإفصاح المحاسبي الاختياري (VD) بالشركات المصرية، كما قام الباحث بحساب الفرض مرةً أخرى، ببرنامج AMOS 26، للتأكد من نتائج البيانات، وتم الحصول على النتائج التالية:

جدول رقم (١٨/٥) نتائج تحليل المسارات لاختبار الفرض (H3c)

قيمة الدلالة P	القيمة الحرجة C.R.	الخطأ المعياري S.E.	التأثير Estimate	
***	3.905	0.027	0.105	خبرة أعضاء لجنة المراجعة <---- الإفصاح المحاسبي الاختياري

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

يتضح من جدول رقم (١٨/٥)، أن تأثير خبرة أعضاء لجنة المراجعة على الإفصاح المحاسبي الاختياري إيجابي معنوي (P=0.000)، وهو ما يؤكد نتائج معادلة الانحدار ⑧، ويُمكن تمثيل النتائج من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (٨/٥) تأثير العلاقة بين خبرة أعضاء لجنة المراجعة (ACE) والمتغير التابع الإفصاح المحاسبي الاختياري (VD)

وعليه، فقد تم رفض فرض العدم، القائل بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة أعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، ومن ثم رفض الفرض الفرعي الثالث (H3c) وقبول الفرض البديل. **الفرض الفرعي الرابع (H3d):** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلال لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط، وفقاً للمعادلة التالية:

$$VD = \beta_0 + \beta_1 ACI + \varepsilon \quad \textcircled{9}$$

حيث: VD: الإفصاح المحاسبي الاختياري، ACI: استقلال لجنة المراجعة،  $\beta_0$ : الجزء الثابت، والذي يمثل القيمة المتوقعة للإفصاح المحاسبي الاختياري (المتغير التابع)، في حالة حصول استقلال لجنة المراجعة على القيمة صفر (المتغير المستقل)،  $\beta_1$ : معامل التأثير المباشر، الذي يعكس المسارات المباشرة بين المتغير المستقل والمتغير التابع،  $\varepsilon$ : الخطأ العشوائي، ويوضح الجدول رقم (١٩/٥)، نتائج نموذج الانحدار رقم (٩):

جدول رقم (١٩/٥) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرض (H3a)

Collinearity Statistics		قيمة الدلالة Sig.	قيمة T	الخطأ المعياري Std. Error	قيمة $\beta$	المتغيرات
VIF	Tolerance					
		0.000	5.351	0.088	0.468	الجزء الثابت (Con)
1.000	1.000	0.000	4.834	0.090	0.433	استقلال لجنة المراجعة (ACI)
R=0.281						القدرة التفسيرية للنموذج

Collinearity Statistics		قيمة الدلالة Sig.	قيمة T	الخطأ المعياري Std. Error	قيمة $\beta$	المتغيرات
VIF	Tolerance					
R <sup>2</sup> =0.079						
0.000			F=23.367		معنوية وصلاحيية النموذج	

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

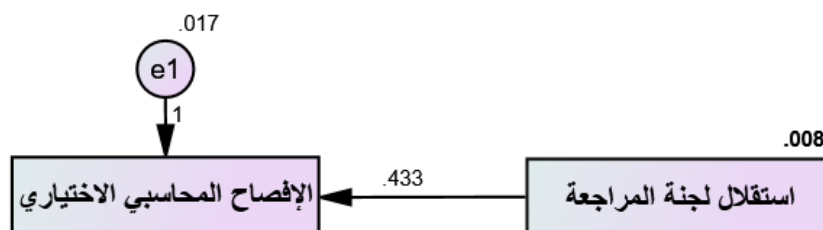
عند تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط، بلغت إحصائية الاختبار F (23.367) وكان النموذج معنوي (Sig.=0.001)، وبلغ معامل التحديد ( $R^2=0.079$ )، وهو يُشير إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، حيث إن 7.9% من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الإفصاح المحاسبي الاختياري)، يُمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل (استقلال لجنة المراجعة)، وباقي التغيرات وقدرها 92.1% ترجع إلى الخطأ العشوائي في التقدير، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى، كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج، ويكون لها تأثير على العلاقة، حيث بلغ معامل انحدار مؤشر استقلال لجنة المراجعة ( $\beta_1=0.433$ )، وباستخدام إحصائية الاختبار T، تبين وجود تأثير إيجابي معنوي (Sig.=0.001)، لاستقلال لجنة المراجعة (ACI) على الإفصاح المحاسبي الاختياري (VD) بالشركات المصرية، كما قام الباحث بحساب الفرض مرة أخرى، ببرنامج AMOS 26، للتأكد من نتائج البيانات، وتم الحصول على النتائج التالية:

#### جدول رقم (٢٠/٥) نتائج تحليل المسارات لاختبار الفرض (H3d)

قيمة الدلالة P	القيمة الحرجة C.R.	الخطأ المعياري S.E.	التأثير Estimate	
***	4.843	0.089	0.433	استقلال لجنة المراجعة <--- الإفصاح المحاسبي الاختياري

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

يتضح من جدول رقم (٢٠/٥)، أن تأثير استقلال لجنة المراجعة على الإفصاح المحاسبي الاختياري إيجابي معنوي (P=0.001)، وهو ما يؤكد نتائج معادلة الانحدار 9، ويُمكن تمثيل النتائج من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (٩/٥) تأثير العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة (ACI) والمتغير التابع الإفصاح المحاسبي الاختياري (VD) وعليه، فقد تم رفض فرض العدم، القائل بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلال لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، ومن ثم رفض الفرض الفرعي الرابع (H3d) وقبول الفرض البديل.

ومما سبق، يتضح رفض (٢) من الفروض الفرعية العدمية المنبثقة من الفرض الثالث (H3)، وعليه، فقد تم رفض فرض العدم، القائل بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، ومن ثم رفض الفرض الثالث جزئياً (H3) وقبول الفرض البديل.

#### د- نتائج اختبار الفرض الرابع (H4):

ينص هذا الفرض على أنه، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعلاقة بين كل من مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة معاً (بالتزامن) على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وفقاً للمعادلة التالية:

$$EM = \beta_0 + \beta_1 VD + \beta_2 ACS + \beta_3 ACM + \beta_4 ACE + \beta_5 ACI + \varepsilon \quad (10)$$

حيث: EM: ممارسة إدارة الأرباح، VD: الإفصاح المحاسبي الاختياري، ACS: حجم لجنة المراجعة، ACM: عدد اجتماعات لجنة المراجعة، ACE: خبرة أعضاء لجنة المراجعة، ACI: استقلال لجنة المراجعة،  $\beta_0$ : الجزء الثابت، والذي يمثل القيمة المتوقعة لممارسة إدارة الأرباح (المتغير التابع)، في حالة حصول المتغيرات المستقلة على القيمة صفر،  $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$ : معاملات الانحدار بالمعادلة، وتمثل معاملات التأثير المباشر، التي تعكس المسارات المباشرة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع،  $\varepsilon$ : الخطأ العشوائي، ويوضح الجدول رقم (٢١/٥)، نتائج نموذج الانحدار رقم (١٠):

#### جدول رقم (٢١/٥) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرض (H4)

Collinearity Statistics		قيمة الدلالة Sig.	قيمة T	الخطأ المعياري Std. Error	قيمة $\beta$	المتغيرات
VIF	Tolerance					
		0.000	12.313	0.364	4.481	الجزء الثابت (Con)
1.131	0.884	0.000	-7.870	0.236	- 1.854	الإفصاح المحاسبي الاختياري (VD)
1.030	0.971	0.001	-3.275	0.019	- 0.063	حجم لجنة المراجعة (ACS)
1.030	0.971	0.087	1.645	0.025	0.041	عدد اجتماعات لجنة المراجعة (ACM)
1.069	0.935	0.000	-3.794	0.105	- 0.399	خبرة أعضاء لجنة المراجعة (ACE)
1.096	0.913	0.000	-5.535	0.358	- 1.979	استقلال لجنة المراجعة (ACI)
R=0.632 R <sup>2</sup> =0.400						القدرة التفسيرية للنموذج
0.000				F=35.802		معنوية وصلاحيّة النموذج

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

عند تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد، بلغت إحصائية الاختبار  $F$  (35.802) وكان النموذج معنوي (Sig.=0.001)، وبلغ معامل التحديد ( $R^2=0.400$ )، وهو يُشير إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، حيث إن 40% من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (ممارسة إدارة الأرباح)، يُمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة (الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة مجتمعين)، وباقي التغيرات وقدرها 60% ترجع إلى الخطأ العشوائي في التقدير، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى، كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج، ويكون لها تأثير على العلاقة، وباستخدام إحصائية الاختبار  $T$ ، تبين ما يلي:

- وجود تأثير سلبي معنوي (Sig.=0.001)، للإفصاح المحاسبي الاختياري (VD) على ممارسة إدارة الأرباح (EM) بالشركات المصرية، بقيمة ( $\beta_1=-1.854$ ).
- وجود تأثير سلبي معنوي (Sig.=0.001)، لحجم لجنة المراجعة (ACS) على ممارسة إدارة الأرباح (EM) بالشركات المصرية، بقيمة ( $\beta_2=-0.063$ ).
- وجود تأثير سلبي معنوي (Sig.=0.001)، لخبرة أعضاء لجنة المراجعة (ACE) على ممارسة إدارة الأرباح (EM) بالشركات المصرية، بقيمة ( $\beta_4=-0.399$ ).
- وجود تأثير سلبي معنوي (Sig.=0.001)، لاستقلال لجنة المراجعة (ACI) على ممارسة إدارة الأرباح (EM) بالشركات المصرية، بقيمة ( $\beta_5=-1.979$ ).
- بينما لم تُظهر عدد اجتماعات لجنة المراجعة (ACM)، أي تأثير معنوي على ممارسة إدارة الأرباح (EM) بالشركات المصرية في النمذجة الهيكلية، عند اجتماع جميع المتغيرات المستقلة للتأثير في المتغير التابع.

كما قام الباحث بحساب الفرض مرة أخرى، ببرنامج AMOS 26، للتأكد من نتائج البيانات، وتم الحصول على النتائج التالية:

جدول رقم (٢٢/٥) نتائج تحليل المسارات لاختبار الفرض (H4)

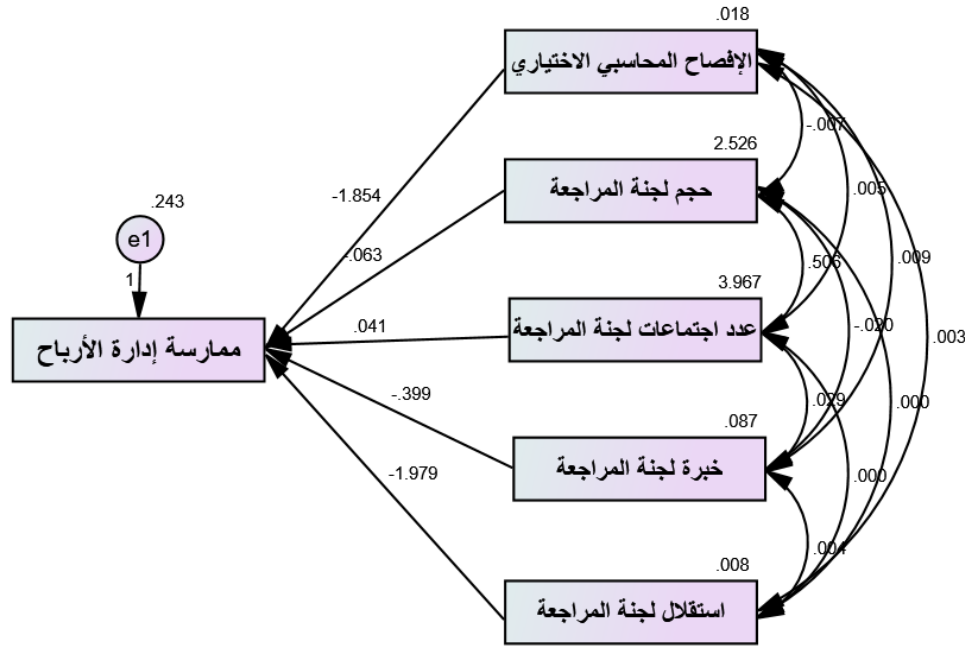
معامل الانحدار المعياري Standard Estimate	قيمة الدلالة P	القيمة الحرجة C.R.	الخطأ المعياري S.E.	التأثير Estimate	
-0.395	***	-7.942	0.233	-1.854	الإفصاح المحاسبي الاختياري <---
-0.157	***	-3.305	0.019	-0.063	حجم لجنة المراجعة <---
0.03	0.087 غير معنوية	1.645	0.025	0.041	عدد اجتماعات لجنة المراجعة <---
-0.185	***	-3.83	0.104	-0.399	خبرة أعضاء لجنة المراجعة <---
-0.274	***	-5.587	0.354	-1.979	استقلال لجنة المراجعة <---

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

يتضح من جدول رقم (٢٢/٥)، ما يلي:

- تأثير الإفصاح المحاسبي الاختياري (VD) على ممارسة إدارة الأرباح (EM) بالشركات المصرية سلبية معنوي (Sig.=0.001)، بقيمة  $(\beta_1=-1.854)$ .
- تأثير حجم لجنة المراجعة (ACS) على ممارسة إدارة الأرباح (EM) بالشركات المصرية سلبية معنوي (Sig.=0.001)، بقيمة  $(\beta_2=-0.063)$ .
- تأثير خبرة أعضاء لجنة المراجعة (ACE) على ممارسة إدارة الأرباح (EM) بالشركات المصرية سلبية معنوي (Sig.=0.001)، بقيمة  $(\beta_4=-0.399)$ .
- تأثير استقلال لجنة المراجعة (ACI) على ممارسة إدارة الأرباح (EM) بالشركات المصرية سلبية معنوي (Sig.=0.001)، بقيمة  $(\beta_5=-1.979)$ .
- بينما لم تُظهر عدد اجتماعات لجنة المراجعة (ACM)، أي تأثير معنوي على ممارسة إدارة الأرباح (EM) بالشركات المصرية في النمذجة الهيكلية، عند اجتماع جميع المتغيرات المستقلة للتأثير في المتغير التابع.

وهو ما يؤكد نتائج معادلة الانحدار **10**، ويُمكن تمثيل النتائج من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (١٠/٥) تأثير الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة معًا (بالتزامن) على المتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح (EM)

وعليه، فقد تم رفض فرض العدم، القائل بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعلاقة بين كلٍ من مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة معًا (بالتزامن) على ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم رفض الفرض الرابع (H4) وقبول الفرض البديل.

وأخيرًا، يُمكن تلخيص نتائج اختبارات الفروض، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢٣/٥) ملخص نتائج اختبارات الفروض

م	الفرض	نتيجة اختبار الفرض	اتجاه العلاقة
١	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري على ممارسات إدارة الأرباح	رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل	سلبى معنوي
٢	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح	رفض (٢) من الفروض الأربعة الفرعية العدمية المنبثقة من الفرض الرئيسي الثاني، وعليه، رفض فرض العدم جزئيًا، وقبول الفرض البديل	سلبى معنوي
٣	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري	رفض (٢) من الفروض الأربعة الفرعية العدمية المنبثقة من الفرض الرئيسي الثالث، وعليه، رفض فرض العدم جزئيًا، وقبول الفرض البديل	سلبى معنوي
٤	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعلاقة بين كلٍ من مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة معًا (بالتزامن) على ممارسات إدارة الأرباح	رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل	سلبى معنوي

(المصدر: إعداد الباحث)

## ٨/٥ ملخص الفصل

تناول الباحث في هذا الفصل، الدراسة التطبيقية لهذا البحث، وذلك من خلال اختبار الفروض، التي قام الباحث باشتقاقها، في الجزء النظري من البحث، وقد اعتمد الباحث في سبيل الحصول على بيانات الدراسة التطبيقية، على عدة مصادر، وهي: القوائم والتقارير المالية السنوية، لشركات عينة الدراسة، وتقرير الحوكمة السنوي للشركات، والموقع الإلكتروني للبورصة المصرية، وموقع معلومات مباشر، والمواقع الإلكترونية لشركات عينة الدراسة، وقد اشتملت عينة الدراسة على ٥٥ شركة مساهمة، تتداول أسهماها في بورصة الأوراق المالية المصرية، تم اختيارها وفقاً لمجموعةٍ من الشروط، وذلك خلال الفترة الزمنية، من عام ٢٠١٦ م إلى عام ٢٠٢٠ م.

ومن أجل اختبار العلاقة بين متغيرات البحث، فقد تم الاعتماد في اختبار فروض البحث، على استخدام كلٍ من: البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار رقم (٢٦)، وكذلك البرنامج الإحصائي AMOS الإصدار رقم (٢٦)، لاختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح، والعلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، وأخيراً، العلاقة بين كلٍ من مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة معاً (بالتزامن) على ممارسات إدارة الأرباح.

ومن خلال استخدام نموذج المعادلات الهيكلية (SEM) Structural Equation Model، فقد توصلت نتائج هذه الدراسة، إلى رفض فرض العدم، القائل بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري على ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم رفض الفرض الأول (H<sub>1</sub>) وقبول الفرض البديل، كما اتضح رفض (٢) من الفروض الفرعية العدمية المنبثقة من الفرض الثاني (H<sub>2</sub>)، وعليه، فقد تم رفض فرض العدم، القائل بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم رفض الفرض الثاني جزئياً (H<sub>2</sub>) وقبول الفرض البديل، كما اتضح رفض (٢) من الفروض الفرعية العدمية المنبثقة من الفرض الثالث (H<sub>3</sub>)، وعليه، فقد تم رفض فرض العدم، القائل بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، ومن ثم رفض الفرض الثالث جزئياً (H<sub>3</sub>) وقبول الفرض البديل، وأخيراً، فقد تم رفض فرض العدم، القائل بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعلاقة بين كلٍ من مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة معاً (بالتزامن) على ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم رفض الفرض الرابع (H<sub>4</sub>) وقبول الفرض البديل. وسوف يستعرض الباحث في الفصل السادس والأخير، الخلاصة والنتائج والتوصيات.

## الفصل السادس:

### الخلاصة والنتائج والتوصيات

## الفصل السادس:

### الخلاصة والنتائج والتوصيات

#### ١/٦ مقدمة

يهدف هذا الفصل، إلى عرض خلاصة البحث، والنتائج التي توصل إليها، علاوةً على تقديم مجموعةٍ من التوصيات، وعرض مجالات البحث المستقبلية المقترحة، التي يراها الباحث ملائمةً وهامةً، في مجال إدارة الأرباح.

#### ٢/٦ خلاصة البحث

تعتبر ظاهرة إدارة الأرباح، من الموضوعات التي لا تزال تُمثل أهميةً متزايدةً في الفكر المحاسبي؛ نظرًا لاهتمام العديد من الجهات البحثية، وإدارات الشركات، وأصحاب المصالح، بدراسة ومتابعة وتحليل طرق وأساليب إدارة الأرباح، وذلك لما لهذه الظاهرة، من آثارٍ كبيرةٍ على الوحدات الاقتصادية التي تمارسها، ولا يتوقف الأمر عند ذلك، بل يتعداه لتصل آثاره إلى المجتمع ككل، وقد ازداد الاهتمام بموضوع إدارة الأرباح، ولا سيما في الفترة التي تلت الانهيارات المالية، التي حدثت في عددٍ من الشركات العملاقة في العالم، والتي يُعزى غالبيتها إلى الفساد المالي والإداري، وافتقار الإدارة للممارسة الصحيحة في الرقابة والإشراف، وكذلك نقص الشفافية، وضعف الاهتمام بتطبيق المعايير المحاسبية بشكلٍ صحيح، فضلًا عن عدم إظهار المعلومات المحاسبية، لحقيقة الأوضاع المالية للشركات، ولعل الإفصاح المحاسبي الاختياري ولجان المراجعة من الآليات الهامة، التي يُمكن أن تُسهم في تطبيق حوكمة الشركات بشكلٍ فعال، حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي الاختياري، من المفاهيم التي تُسهم في زيادة جودة التقارير المالية، فهناك بعض الشركات تقوم بالإفصاح اختياريًا في قوائمها المالية، حيث يُمثل الإفصاح الاختياري، كافة المعلومات التي تقوم الشركة بالإفصاح عنها باختيارها، والتي تخرج عن نطاق المحتوى المطلوب للقوائم والتقارير المالية، وفقًا للمعايير المحاسبية، وعلى نفس النسق، تعتبر لجان المراجعة إحدى آليات الحوكمة، التي تعمل على زيادة مصداقية التقارير المالية المنشورة للشركات، حيث يعتبر وجود لجان للمراجعة بالشركات، هو الأكثر ارتباطًا بعملية التقرير والإفصاح داخل الوحدة الاقتصادية.

وقد تمثل الهدف الرئيسي للبحث، في دراسة العلاقة بين كلٍ من مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح في البيئة المصرية، ولتحقيق هذا الهدف، قام الباحث بتقسيم البحث إلى الفصول التالية:

#### - الفصل الأول: الإطار العام للبحث:

تناول الباحث في هذا الفصل، طبيعة مشكلة البحث، وهدف البحث، وأهمية البحث، ومنهج البحث، ونطاق وحدود البحث، وفروض البحث، وتنظيم البحث.

#### - الفصل الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث:

تناول الباحث في هذا الفصل، استعراض عددٍ من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، وقد تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات، تناولت المجموعة الأولى الدراسات التي تناولت العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح، حيث تم استعراض أبرز مؤشرات قياس الإفصاح الاختياري، وكذلك الوقوف على مستوى الإفصاح الاختياري، وعلاقته بالحد من ممارسات إدارة الأرباح، في حين تناولت المجموعة الثانية الدراسات التي تناولت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح، حيث تم التعرف على خصائص لجان المراجعة، والأنشطة التي تُمارسها لجان المراجعة عند تنفيذها

لمهامها، وعلاقتها بالحد من ممارسات إدارة الأرباح، وأخيرًا، فقد اشتملت المجموعة الثالثة على الدراسات التي تناولت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، كما قام الباحث بالتعليق على نتائج الدراسات السابقة، لكل مجموعة على حدة، كما تم إبراز أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، وتحديد الفجوة البحثية.

#### - الفصل الثالث: دراسة تحليلية لممارسات إدارة الأرباح:

تناول الباحث في هذا الفصل، دراسة تحليلية لممارسات إدارة الأرباح، بالتعرف على مفهومها، حيث تم التوصل إلى أن ظاهرة إدارة الأرباح، تعني إحداث تحريفات متعمدة في قيم الأرباح، بهدف إظهار حقيقة مغايرة لما هو عليه الواقع، أو لتغيير مدلولات القوائم المالية، أو لتوجيه متخذ القرار لاتخاذ قراراتٍ محسوبة بشكلٍ مسبق، وبيان أنواعها، حيث يُمكن تبويب إدارة الأرباح وفقًا لعدة أسسٍ من زوايا عديدة، وقد تم استعراض أهم هذه التصنيفات المتعددة، ومعرفة دوافع اللجوء إليها، حيث تُشير معظم الدراسات السابقة، إلى تقسيم دوافع إدارة الأرباح إلى: دوافع سوق رأس المال، ودوافع التعاقد، والدوافع التنظيمية، واستعراض مداخل إدارة الأرباح، والتي تنقسم إلى نوعين: النوع الأول يقوم على استخدام متغيراتٍ محاسبية، تتعلق باختيار السياسات، أو الطرق المحاسبية المتعلقة بالقياس أو التقدير، استغلالاً للمرونة المتاحة في اختيار البدائل المحاسبية، للتأثير على أرباح الفترة المالية، وهو ما يُسمى بالمدخل المحاسبي، والنوع الثاني يقوم على استخدام قراراتٍ إدارية وتشغيلية، تتعلق بأنشطة الإنتاج والاستثمار والمبيعات، وذلك لتعديل الإيرادات أو المصروفات، من خلال تغيير توقيت حدوث أحداثٍ مالية معينة، وهو ما يُسمى بالمدخل الحقيقي، فضلاً عن المدخل الحديث لإدارة الأرباح، من خلال التبويب الخاطي لبند القوائم المالية، والوقوف على الآثار المترتبة عليها، حيث إن الآثار المترتبة على إدارة الأرباح، قد لا تكون إيجابيةً في كثيرٍ من الأحيان، وقد تم عرض الآثار السلبية لإدارة الأرباح، ومعرفة مؤشرات ممارستها، حيث تم التعرف على أبرز الإشارات التحذيرية، لممارسة إدارة الأرباح، ثم تم استعراض وسائل الحد من ممارسات إدارة الأرباح، بالإشارة إلى أهم الجهود والمحاولات المهنية المستمرة، لتضييق الفجوة في المعالجات المحاسبية، لبعض المبادئ والفروض المحاسبية، بغرض الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وأخيرًا، فقد تم استعراض أهم النماذج المستخدمة في قياس ممارسات إدارة الأرباح.

#### - الفصل الرابع: دراسة تحليلية لمستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة وتطوير فروض البحث:

تناول الباحث في هذا الفصل، دراسة تحليلية لمستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة، وتطوير فروض البحث، حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة أجزاء، تناول الجزء الأول، دراسة الإفصاح المحاسبي الاختياري، بالتعرف على مفهومه، حيث تم التوصل إلى أن ما يتم الإفصاح عنه، طبقاً لمتطلباتٍ إجبارية -أيًا كان مصدرها-، هو إفصاح إجباري، وما يتم الإفصاح عنه، بناءً على قرارٍ من إدارة الشركة اختياريًا، هو إفصاح اختياري، وبيان أهدافه، فقد برزت الحاجة إلى الإفصاح الاختياري، بسبب قصور الإفصاح الإجمالي، عن مقابلة كافة الاحتياجات؛ لذلك فإن الإفصاح الاختياري يهدف إلى التحقيق الفعال لأهداف الإفصاح، ومعرفة أهميته، والتي نتجت عن الارتقاء الفكري في النظر إلى القوائم المالية، باعتبارها وسيلةً لتحقيق الأهداف، بدلاً من عدها هدفًا نهائيًا بحد ذاته، واستعراض دوافع اللجوء إليه، فقد تم تحديد خمسة دوافع، والتي وُجد أنها مرتبطة بقرارات المديرين، للإفصاح الاختياري عن المعلومات لسوق المال، وأخيرًا، التعرف على محددات مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، حيث يُمكن القول، بأن هناك العديد من العوامل، التي تؤثر على قرار الإدارة بالإفصاح الاختياري، علاوةً على اعتبارات التكلفة والعائد، وهذه العوامل يتعلق بعضها بالشركة ككل، وكذلك هناك عوامل أخرى ترتبط بهيكل الإدارة، تؤثر هي الأخرى على قرار الإفصاح، وتؤثر هذه العوامل مجتمعةً، على مستوى الإفصاح الاختياري، في حين تناول الجزء الثاني، دراسة لجنة المراجعة، بالتعرف على مفهومها، حيث تم التوصل إلى أن لجنة المراجعة، آلية محورية من

آليات حوكمة الشركات، وهي لجنة فرعية منبثقة من مجلس الإدارة، وبيان عوامل نشأتها ومرآحل تطورها، حيث تم استعراض نشأة وتطور لجان المراجعة، في المملكة المتحدة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وأخيراً، تطور لجان المراجعة في جمهورية مصر العربية، وبيان أهدافها، حيث تم بيان أهم الأهداف، التي تسعى لجان المراجعة إلى تحقيقها، ومعرفة أهميتها، فقد تم تناول أهمية لجنة المراجعة، لمجلس الإدارة، وللمراجع الخارجي، وللمراجع الداخلي، وللأطراف الخارجية، وأخيراً، التعرف على الخصائص الواجب توافرها في لجنة المراجعة، وهي: استقلال لجان المراجعة، والمعرفة والخبرة المالية أو المحاسبية للجان المراجعة، وحجم لجان المراجعة، وعدد اجتماعات لجان المراجعة، وأخيراً، فقد تناول الجزء الثالث، تطوير فروض البحث، وذلك بإجراء دراسة تحليلية لأدبيات المحاسبة، التي تناولت العلاقات بين متغيرات البحث، وذلك بمراجعة عددٍ من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، وهي: الدراسات التي تناولت العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح، والدراسات التي تناولت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح، وأخيراً، الدراسات التي تناولت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، حيث قام الباحث بالوقوف على نتائج الدراسات السابقة، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين نتائج الدراسات المختلفة، وكذلك بيان تعارض بعض نتائج الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث، من أجل تطوير فروض البحث.

#### - الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية:

تناول الباحث في هذا الفصل، الدراسة التطبيقية لهذا البحث، وذلك من خلال اختبار الفروض، التي قام الباحث باشتقاقها، في الجزء النظري من البحث، وقد اعتمد الباحث في سبيل الحصول على بيانات الدراسة التطبيقية، على عدة مصادر، وهي: القوائم والتقارير المالية السنوية، لشركات عينة الدراسة، وتقارير الحوكمة السنوي للشركات، والموقع الإلكتروني للبورصة المصرية، وموقع معلومات مباشر، والمواقع الإلكترونية لشركات عينة الدراسة، وقد اشتملت عينة الدراسة على ٥٥ شركة مساهمة، تتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية المصرية، تم اختيارها وفقاً لمجموعةٍ من الشروط، وذلك خلال الفترة الزمنية، من عام ٢٠١٦ م إلى عام ٢٠٢٠ م، ومن أجل اختبار العلاقة بين متغيرات البحث، فقد تم الاعتماد في اختبار فروض البحث، على استخدام كلٍ من: البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار رقم (٢٦)، وكذلك البرنامج الإحصائي AMOS الإصدار رقم (٢٦)، لاختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح، والعلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح، والعلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح، والعلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة معاً (بالتزامن) على ممارسات إدارة الأرباح، ومن خلال استخدام نموذج المعادلات الهيكلية (SEM) Structural Equation Model، فقد توصلت نتائج هذه الدراسة، إلى رفض فرض العدم، القائل بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري على ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم رفض الفرض الأول ( $H_1$ ) وقبول الفرض البديل، كما اتضح رفض (٢) من الفروض الفرعية العدمية المنبثقة من الفرض الثاني ( $H_2$ )، وعليه، فقد تم رفض فرض العدم، القائل بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم رفض الفرض الثاني جزئياً ( $H_2$ ) وقبول الفرض البديل، كما اتضح رفض (٢) من الفروض الفرعية العدمية المنبثقة من الفرض الثالث ( $H_3$ )، وعليه، فقد تم رفض فرض العدم، القائل بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، ومن ثم رفض الفرض الثالث جزئياً ( $H_3$ ) وقبول الفرض البديل، وأخيراً، فقد تم رفض فرض العدم، القائل بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية

للعلاقة بين كلٍ من مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وخصائص لجنة المراجعة معًا (بالتزامن) على ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم رفض الفرض الرابع (H4) وقبول الفرض البديل.

#### - الفصل السادس: الخلاصة والنتائج والتوصيات:

تناول الباحث في هذا الفصل، تقديم ملخصٍ شاملٍ للبحث، من جوانبه النظرية والتطبيقية، بالإضافة إلى عرض النتائج التي تم التوصل إليها، كما يستعرض أهم التوصيات التي تم استخلاصها، وأبرز المجالات البحثية، التي يُمكن دراستها في المستقبل.

### ٣/٦ نتائج البحث

استنادًا إلى الدراسة النظرية، والنتائج التي أسفرت عنها الدراسة التطبيقية، يُمكن تلخيص أبرز النتائج التي توصل إليها

البحث، على النحو التالي:

- وجود أثر سلبي معنوي للإفصاح المحاسبي الاختياري (VD) على ممارسة إدارة الأرباح (EM) بالشركات المصرية.
  - عدم وجود أثر معنوي لحجم لجنة المراجعة (ACS) على ممارسة إدارة الأرباح (EM) بالشركات المصرية.
  - عدم وجود أثر معنوي لعدد اجتماعات لجنة المراجعة (ACM) على ممارسة إدارة الأرباح (EM) بالشركات المصرية.
  - وجود أثر سلبي معنوي لخبرة أعضاء لجنة المراجعة (ACE) على ممارسة إدارة الأرباح (EM) بالشركات المصرية.
  - وجود أثر سلبي معنوي لاستقلال لجنة المراجعة (ACI) على ممارسة إدارة الأرباح (EM) بالشركات المصرية.
  - عدم وجود أثر معنوي لحجم لجنة المراجعة (ACS) على الإفصاح المحاسبي الاختياري (VD) بالشركات المصرية.
  - عدم وجود أثر معنوي لعدد اجتماعات لجنة المراجعة (ACM) على الإفصاح المحاسبي الاختياري (VD) بالشركات المصرية.
  - وجود أثر إيجابي معنوي لخبرة أعضاء لجنة المراجعة (ACE) على الإفصاح المحاسبي الاختياري (VD) بالشركات المصرية.
  - وجود أثر إيجابي معنوي لاستقلال لجنة المراجعة (ACI) على الإفصاح المحاسبي الاختياري (VD) بالشركات المصرية.
- وعند اجتماع جميع المتغيرات المستقلة، للتأثير في المتغير التابع، أظهرت النتائج ما يلي:
- وجود أثر سلبي معنوي للإفصاح المحاسبي الاختياري (VD) على ممارسة إدارة الأرباح (EM) بالشركات المصرية.
  - وجود أثر سلبي معنوي لحجم لجنة المراجعة (ACS) على ممارسة إدارة الأرباح (EM) بالشركات المصرية.
  - عدم وجود أثر معنوي لعدد اجتماعات لجنة المراجعة (ACM) على ممارسة إدارة الأرباح (EM) بالشركات المصرية.
  - وجود أثر سلبي معنوي لخبرة أعضاء لجنة المراجعة (ACE) على ممارسة إدارة الأرباح (EM) بالشركات المصرية.
  - وجود أثر سلبي معنوي لاستقلال لجنة المراجعة (ACI) على ممارسة إدارة الأرباح (EM) بالشركات المصرية.

### ٤/٦ توصيات البحث

ستظل ممارسات إدارة الأرباح، محور اهتمام الخبراء المحاسبين على مر الزمن، ورغم الجهود التي يبذلها مجلس معايير المحاسبة الدولية، بالإضافة إلى القوانين واللوائح والتشريعات، التي تنظم مهنة المحاسبة، فإنه لا يُمكن القضاء على هذه

الممارسات بشكلٍ كامل، وكل ما يُمكن تحقيقه، هو نقلها إلى أدنى حدٍ ممكن، وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، في هذا البحث، يوصي الباحث بما يلي:

- العمل على تطوير مقررات المحاسبة المالية، التي تُدرس في الجامعات المصرية، لتشمل التعريف بإدارة الأرباح، وأهم الدوافع وراء ممارستها، والآثار الناتجة عنها، كما يجب توضيح الآليات الممكنة لتقييد سلوك إدارة الأرباح، بالإضافة إلى أهمية تنظيم دوراتٍ تدريبية دورية، للمحاسبين والمراجعين، لتعزيز قواعد وأداب المهنة، مما يُسهم في تقليل ممارسات إدارة الأرباح، وزيادة مصداقية المعلومات المحاسبية، كما ينبغي توعية الجهات الرقابية، داخل وخارج الشركات، بمخاطر إدارة الأرباح، وتشجيعهم على الالتزام بأخلاقيات وقواعد مهنة المحاسبة، علاوةً على ذلك، يجب تنظيم ندواتٍ وورش عمل، من قبل هيئة تداول الأوراق المالية، لتسليط الضوء على تأثيرات ممارسات إدارة الأرباح، على التقارير المالية.
- العمل على عدم اعتماد نظم الحوافز والمكافآت، على رقم الربح المحاسبي وحده، حيث إنه عرضةً لتأثيراتٍ متعمدة من قبل الإدارة، لتحقيق مصالحها الشخصية، حيث يُمكن احتساب مكافآت المديرين، بناءً على الأداء المستهدف، وذلك وفقاً لمجموعةٍ من المؤشرات المالية، مثل: صافي الربح من العمليات، ومعدل نمو المبيعات، والتدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل، بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أخذ مجموعة من المؤشرات غير المالية في الاعتبار، مثل: مستوى رضا العملاء عن دورة التسليم، وجودة المنتج أو الخدمة المقدمة.
- على الرغم من أن استخدام بعض أساليب إدارة الأرباح، من قبل إدارة الشركة، قد يُعتبر تصرفاً قانونياً، ولا يتعارض بالضرورة، مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً؛ إلا أنه يجب التركيز على توافق هذه الممارسات، مع القيم الأخلاقية؛ نظراً لتأثيرها على قرارات الآخرين، وعلى تخصيص الموارد الاقتصادية.
- ضرورة قيام المنظمات المهنية، المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية، بأداء واجباتها المهنية، من خلال تقليل المرونة المسموح بها، في هذه المعايير؛ نظراً لما يترتب على ذلك، من تأثيراتٍ مباشرة على جودة الأرباح، مما يؤثر بدوره، على قرارات العديد من الأطراف المعنية بالشركة، وخاصةً المستثمرين، كما يجب تعزيز دور الجهات الإشرافية والرقابية، من خلال فرض عقوباتٍ صارمة، على الشركات التي تتلاعب بأرباحها، بما في ذلك الإعلان عن هذه الشركات، وإلزامها بإعادة إصدار قوائمها المالية، وذلك لحماية حقوق أصحاب المصالح.
- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث، حول إدارة الأرباح؛ نظراً لأهميتها وضرورتها، في تقليل ممارساتها في البيئة المصرية، ويُمكن أن تشمل هذه الدراسات، تحليل تأثير بعض العوامل، مثل: حجم الشركة، والمديونية، والسيولة، والربحية، ونوع القطاع الذي تنتمي إليه، على اتجاه الشركات في ممارسة إدارة الأرباح، كما يُمكن دراسة أثر تطبيق حوكمة الشركات، في تقليل هذه الممارسات، بالإضافة إلى تأثير إدارة الأرباح، على قرارات المستثمرين.
- ينبغي للمنظمات والهيئات المهنية والجهات المعنية، صياغة معايير إلزامية وإرشادات واضحة، تهدف إلى تنظيم عملية الإفصاح الاختياري، مما يُساهم في تعزيز هذا النوع من الإفصاح، وضمان وصول المعلومات المالية وغير المالية بجميع أشكالها، إلى جميع الأطراف في الوقت نفسه، كما ينبغي تشجيع الشركات على الالتزام بالإفصاح الاختياري، بهدف تحسين أدائها وزيادة كفاءة السوق.
- ينبغي اعتبار الإفصاح الاختياري، جزءاً أساسياً من التقارير المالية للشركات، ويتعين على الشركات، تضمين خططها التوسعية، وسياساتها المستقبلية، ودورها في خدمة البيئة والمجتمع، ضمن تقاريرها المالية، مما يُساهم في رفع مستوى

الإفصاح الاختياري، ليصبح مشابهًا للإفصاح الإلزامي، مما يُقلل من درجة عدم تماثل المعلومات، وبالتالي، يُعزز من نشاط سوق الأوراق المالية، ويُزيد من كفاءته.

- يجب إلزام الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية، بتشكيل لجنة مراجعة، على أن يكون جميع أعضائها، مستقلين أو غير تنفيذيين، وأن يتم تعيين لجان المراجعة واختيار أعضائها، من قبل الجمعية العمومية للمساهمين، وليس من قبل مجلس الإدارة، وذلك حتى تضمن اللجنة استقلالاً حقيقياً، وليس شكلياً، مما يُعزز المصداقية، عند اختيار مراقبي الحسابات.

- يجب أن يكون أعضاء لجنة المراجعة، على درايةٍ بالجوانب المالية والمحاسبية، وطبيعة نشاط الشركة، بالإضافة إلى قدرتهم، على قراءة وفهم القوائم والتقارير المالية، كما يجب أن يتضمن تشكيل اللجنة، خبيراً في مجال المحاسبة والمراجعة، ومن الضروري أيضاً، أن تعقد لجنة المراجعة اجتماعات دورية شهرية، لمناقشة القضايا المتعلقة بإعداد ومراجعة القوائم المالية، وأن تصدر تقريراً في نهاية كل عامٍ، لتقييم أعمال وتصرفات إدارة الشركة.

- التأكيد على التزام الشركات، العاملة في سوق المال المصري، وخاصةً الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية، بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، لضمان حماية جميع الأطراف، كما يتعين تفعيل قاعدة الالتزام أو التفسير، الواردة في الدليل المصري لحوكمة الشركات، الذي أصدره مركز المديرين المصري، بالهيئة العامة للرقابة المالية في إصداره الثالث، بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ م، والتي تنص على: بما لا يتعارض مع إلزامية القوانين والتعليمات الرقابية، فإن الأصل أن تقوم الشركة، بالعمل على تطبيق كافة القواعد الواردة بهذا الدليل، فإن لم تستطع تطبيق بعض القواعد لأي سببٍ من الأسباب، فعليها تفسير ذلك، بشكلٍ موضوعي ومقبول، وعلى كل شركةٍ، أن تُعد جدولاً بكل القواعد الواردة في هذا الدليل، وما تلتزم به منها وما لا تلتزم به، ومبررات عدم الالتزام، وكذلك خططها المستقبلية للتطبيق، وتصح عن هذا التقرير على موقعها الإلكتروني، وفي التقرير السنوي المُعد لمساهميها.

## ٥/٦ مجالات بحثية مستقبلية

في سبيل إعداد هذا البحث، تم تناول مجموعة من القضايا والتحديات المعاصرة، المرتبطة بمجال إدارة الأرباح، مما أتاح تحديد عددٍ من المجالات البحثية المقترحة، التي تتمتع بإمكاناتٍ كبيرة للإسهام في المعرفة العلمية، يقترح الباحث منها ما يلي:

- تأثير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على ممارسات إدارة الأرباح.
- تأثير ممارسات إدارة الأرباح على استمرارية الأرباح وقدرتها التنبؤية المستقبلية.
- أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على ممارسات إدارة الأرباح وانعكاس ذلك على قيمة الشركة.
- أثر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح.
- إدارة الأرباح: نموذج مصري مقترح لقياس ممارسات إدارة الأرباح.

## قائمة المراجع

## أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم، محمد سيد حسن (٢٠١٧)، "دراسة أثر التخصص القطاعي للمراجع في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، جامعة المنوفية.
- أبو الخير، مدثر طه السيد (١٩٩٩)، "إدارة الربح المحاسبي في الشركات المصرية - دليل ميداني من التغيرات في أرصدة المخصصات بالقوائم المالية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد رقم (٢)، ص ص ٤٠-١.
- أبو النور، فوقية محمود محمد (٢٠١٩)، "نموذج مقترح لقياس أثر جودة الإفصاح والتحفيز المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية"، *رسالة دكتوراة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- أبو جبل، نجوى محمود أحمد (٢٠٠٨)، "إطار مقترح لتحسين استخدام آليات المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في بيئة الأعمال المصرية - دراسة نظرية وميدانية"، *رسالة دكتوراة*، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- أبو شلوع، هديل توفيق أبو اليزيد (٢٠١٣)، "محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة - دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية"، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- أبو عجيلة، عماد محمد علي، وحمدان، علام (٢٠٠٩)، "أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح - دليل من الأردن"، *الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية*، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي.
- أبو هارحة، مها محمد عبده (٢٠١٣)، "نموذج مقترح لآليات حوكمة الشركات لأغراض الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح في البيئة المصرية - دراسة نظرية وتطبيقية"، *رسالة دكتوراة*، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- الباز، ماجد مصطفى علي (٢٠١٧)، "العلاقة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح في ضوء نظرية أصحاب المصالح - مؤشر مقترح للإفصاح الاختياري مع أدلة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد رقم (٢١)، العدد رقم (٤)، ص ص ٥٦٨-٦٢٤.
- بخيت، محمد بهاء الدين محمد (٢٠١٨)، "دراسة تأثير أنشطة لجان المراجعة على الإفصاح الاختياري في التقارير المالية - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد رقم (٢٢)، العدد رقم (٤)، ص ص ٩٤٠-٩٩١.
- الجندي، تامر يوسف عبد العزيز علي (٢٠٠٩)، "تقييم فعالية دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات - دراسة نظرية ميدانية"، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
- جندي، محمد سعيد محمد (٢٠٠٤)، "أثر الدور التعاقدية للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح - دراسة تحليلية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد رقم (٢)، ص ص ٩٥-٥٥.
- الجهاز المركزي للمحاسبين (٢٠٢٠)، "معايير المحاسبة المصرية الجديدة"، قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبين رقم (٧٣٢) لسنة ٢٠٢٠ م، *جريدة الوقائع المصرية*، العدد رقم (١٤٣) تابع (ب).

- حامد، صفا محمود السيد (٢٠٠٤)، "إدارة الربحية ومعايير المحاسبة المصرية - دراسة تحليلية"، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، المجلد رقم (١٨)، العدد رقم (١)، ص ص ٥٤-١.
- حسن، زهراء محمد محمد محمد (٢٠١٥)، "أثر الاحتياطات السرية على إدارة الأرباح في البنوك المصرية - مع دراسة تطبيقية"، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- حسين، علاء علي أحمد (٢٠١٥)، "قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية : دراسة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد رقم (١٩)، العدد رقم (١)، ص ص ٢٣٧-٣١٣.
- حطبة، بهانة ووداد محمد (٢٠١٠)، "مدخل مقترح لتطوير دور مراقب الحسابات في الكشف عن ممارسات الإدارة لظاهرة الإفصاح المصطنع عن الأرباح في إطار معايير المحاسبة والمراجعة"، *رسالة دكتوراة*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.
- حمادة، رشا (٢٠١٠)، "دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية - دراسة ميدانية"، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، المجلد رقم (٢٦)، العدد رقم (٢)، ص ص ٨٧-١١٨.
- حمزة، بوسنة (٢٠١٢)، "دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح - دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية"، *رسالة ماجستير*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس.
- حميدان، عبد الناصر (٢٠٠٥)، "قدرة معايير المحاسبة الدولية في سد الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين في إدارة الأرباح من وجهة نظر الفئات ذات العلاقة بالبيئة المحاسبية"، *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد رقم (٢).
- حنا، عماد جورج إبراهيم (٢٠١٥)، "إطار مقترح للعلاقة بين تكلفة رأس المال وكل من جودة الإفصاح وجودة الأرباح وجودة حوكمة الشركات ودور خطر المعلومات في تفسير هذه العلاقة"، *رسالة دكتوراة*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- خليل، رشا حسن زكي (٢٠١٥)، "تقييم دور المراجع السابق للمنشأة كأحد أعضاء لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية - دراسة ميدانية"، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- خليلو، حسام عيسى (٢٠١٢) "أثر حوكمة الشركات على الإفصاح الطوعي في المصارف - دراسة تجريبية"، *رسالة ماجستير*، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.
- الخيال، توفيق عبد المحسن (٢٠٠٩)، "الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي - دراسة ميدانية"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد رقم (٣).
- دحدوح، حسين أحمد، وحمادة، رشا أنور (٢٠١٤)، "دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية - دراسة ميدانية"، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، المجلد رقم (٣٠)، العدد رقم (٢)، ص ص ١٨٧-٢١٩.

- الدهراوي، كمال الدين مصطفى (١٩٩٤)، ”دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة كفاءة سوق رأس المال“، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد رقم (٣١)، العدد رقم (٢).
- راضي، طارق عبد المنعم (٢٠١٣)، ”نموذج مقترح لتحجيم ممارسات إدارة الربح - مدخل سلوكي“، *رسالة دكتوراة*، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- الرسيني، وليد بن فهد بن عبد العزيز (٢٠١٠)، ”أثر إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم المتداولة بسوق الأسهم السعودية - دراسة اختبارية“، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد رقم (٢)، ص ص ٧١-١٣٧.
- رمضان، محمد أحمد محمد علي (٢٠١٩)، ”دور لجان المراجعة في دعم الشفافية المالية للمصارف وفق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠“، *مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد*، المجلد رقم (٣)، العدد رقم (١)، ص ص ٧٥-٩٩.
- زين الدين، سمية باسم صبحي محمد (٢٠١٢)، ”أثر ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية على التدفقات النقدية للمنشأة“، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد رقم (٣)، العدد رقم (١)، ص ص ١٤٩-١٧٤.
- زيود، لطيف، والعثمان، محمد، وعيسى، ريم علي (٢٠١١)، ”مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية“، *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم (٣٣)، العدد رقم (٣)، ص ص ٢٧-٤٤.
- سامي، مجدي محمد (٢٠٠٩)، ”دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية“، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، جامعة الإسكندرية، المجلد رقم (٤٦)، العدد رقم (٢)، ص ص ١٦٧-٢١٠.
- السرطاوي، عبد المطلب، وحمدان، علام، ومشتهي، صبري ماهر، وأبو عجيبة، عماد محمد علي (٢٠١٣)، ”أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية“، *مجلة جامعة النجاح للأبحاث - العلوم الإنسانية*، المجلد رقم (٢٧)، العدد رقم (٤)، ص ص ٨١٩-٨٤٦.
- سليمان، محمد مصطفى (٢٠٠٦)، ”حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري - دراسة مقارنة“، *الدار الجامعية*، الإسكندرية.
- شاهين، علي عبد الله أحمد (٢٠١١)، ”إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية - دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية“، *مجلة الجامعة الخليجية - قسم العلوم الإدارية والمالية*.
- الشيرازي، عباس مهدي (١٩٩٠)، ”نظرية المحاسبة“، *دار ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع*، الكويت.
- الصادق، زكريا محمد، وعبيد، إبراهيم السيد (٢٠٠٧)، ”قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة - دراسة ميدانية على الشركات المقيدة في السوق المصري“، *المؤتمر السنوي لكلية التجارة جامعة القاهرة*، تحت عنوان الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة.

- صالح، رضا إبراهيم (٢٠٠٦)، "تقييم مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد رقم (٢)، الملحق رقم (١).
- صالح، رضا إبراهيم (٢٠١٠)، "العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية - دراسة نظرية وتطبيقية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد رقم (٢)، ص ص ٣٧٩-٤٣٢.
- صالح، وائل سعيد سيد محمد (٢٠٢٤)، "دراسة أثر جائحة كورونا كوفيد ١٩ على ممارسات إدارة الأرباح في سوق الأوراق المالية المصري - دراسة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد رقم (٢٨)، العدد رقم (٢)، ص ص ١٣-٦٢.
- صحصاح، عصمت أنور حامد (٢٠٠٧)، "دراسة تحليلية لدور المراجعين في حوكمة الشركة - بالتطبيق على البنوك"، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- صحيفة الخليج الإماراتية (٢٢ يوليو ٢٠١٥)، "فضيحة «توشيبا» تكشف عن ثقافة سائدة في شركات يابانية"، *موقع إخباري إلكتروني*، متاح على الرابط: <https://www.alkhaleej.ae>.
- صليب، ليلي عزيز (٢٠٠٤)، "دراسة انتقادية لقرار إنشاء لجان المراجعة المصرية"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد رقم (٢٨)، العدد رقم (٢)، ص ص ١٠٩-١٣٥.
- عبد الجليل، توفيق حسن، وأبو نصار، محمد (٢٠١٤)، "العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية"، *مجلة دراسات العلوم الإدارية*، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد رقم (٤١)، العدد رقم (٢)، ص ص ٣٢٦-٣٤٢.
- عبد الحليم، أحمد حامد محمود (٢٠١٢)، "دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية مقارنة"، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد رقم (٣١)، عدد خاص، ص ص ٢٠٥-٣٠٨.
- عبد الحميد، ممدوح (١٩٩٩)، "أثر السياسات المحاسبية لإدارة الأرباح على أسعار الأسهم بالتطبيق على الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد رقم (٢).
- عبد الرحمن، سوزان جمال الدين (٢٠٠٤)، "مدى التفاعل بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية وأثر ذلك على فعالية الإجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة المصرية"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد رقم (٢٨)، العدد رقم (٤)، ص ص ١٠١-١٢٦.
- عبد الرحمن، عبد الرحمن عبد الله، وهاشم، عمر محمد الحسن أحمد (٢٠١٦)، "أثر ممارسة إدارة الأرباح على تقويم الأداء المالي - دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية"، *مجلة العلوم الاقتصادية*، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد رقم (١٧)، العدد رقم (٢)، ص ص ٨٧-١١٢.
- عبد الفتاح، سعيد توفيق أحمد (٢٠١٣)، "علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية - دراسة اختبارية"، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

- عبد الكريم، عارف عبد الله (٢٠٠٣)، "الإفصاح المحاسبي الاختياري مع دراسة ميدانية لجانب الطلب في البيئة المصرية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد رقم (٢٣)، العدد رقم (١)، ص ص ٢٤٩-٣١٦.
- عبد الله، ندا محمد أشرف محمود محمد (٢٠٢٠)، "تطوير دور لجنة المراجعة في إطار الدليل المصري لحوكمة الشركات وأثره على جودة التقارير المالية - دراسة ميدانية على الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية"، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- عبده، إيمان محمد السعيد سلامة (٢٠٢١)، "أثر تتبع المحللين الماليين والمكافآت الإدارية والصحة المالية للشركة على إدارة الأرباح بإعادة تصنيف بنود قائمة الدخل وانعكاسها على دقة تنبؤات المحللين الماليين - دراسة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد رقم (٢٥)، العدد رقم (١)، ص ص ١٦٩-٢٤٥.
- العبسي، فكري أحمد عبد الملك (٢٠١٠)، "متطلبات تطبيق آليات الحوكمة في البنوك التجارية العاملة بالجمهورية اليمنية - دراسة نظرية تطبيقية"، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، جامعة أسبوط.
- عرفة، نصر طه حسن، ومليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم (٢٠١٣)، "أثر جودة لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري بشركات المساهمة السعودية - دراسة نظرية تطبيقية"، *مجلة الإدارة العامة*، معهد الإدارة العامة، المجلد رقم (٥٤)، العدد رقم (١)، ص ص ٤٧-١٠٢.
- عطية، ياسر محمد (٢٠١٣)، "محددات مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المصرية - دراسة اختبارية"، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- عفيفي، هلال عبد الفتاح (٢٠٠٨)، "العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية - دراسة اختبارية في البيئة المصرية"، *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد رقم (٣٠)، العدد رقم (١)، ص ص ٤٢٧-٤٩٨.
- عوض، محمد حمدي، وعبد الناصر، محمد جمال (٢٠٢٣)، "تأثير ممارسات إدارة الأرباح من خلال التويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل على دقة تنبؤات المحللين الماليين وقيمة المنشأة: دراسة تطبيقية"، *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد رقم (٥)، العدد رقم (٣)، ص ص ١٨١-٢٨٨.
- عيسى، سمير كامل محمد (٢٠٠٨)، "أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد رقم (٤٥)، العدد رقم (٢).
- عيسى، عارف محمود كامل (٢٠٠٩)، "أثر جودة عملية المراجعة على قدرة الإدارة على التطوع المصطنع للأرباح في منظمات الأعمال المصرية - دراسة تطبيقية"، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- الغرابوي، عادل حسن علي عبد الفتاح (٢٠٠١)، "دراسة استطلاعية لمدى إمكانية تطبيق لجان المراجعة"، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- فداوي، أمينة (٢٠١٣)، "نحو مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح"، *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، العدد رقم (٥)، ص ص ١١٥-١٣٨.
- الفداوي، علياء عبد البديع محمد (٢٠١٥)، "أثر جودة عملية المراجعة على الإدارة الحقيقية للأرباح - دراسة تطبيقية"، *رسالة دكتوراة*، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

- فودة، السيد أحمد محمود (٢٠٢٥)، "تأثير ممارسات إدارة الأرباح بالاستحقاقات والأنشطة الحقيقية على استمرارية الأرباح وقدرتها التنبؤية خلال فترات الأزمات والاستقرار - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية الأعمال، جامعة الإسكندرية، المجلد رقم (٩)، العدد رقم (٢)، ص ص ١٣٥-٢٤١.
- قطيشات، عادل خليل علي (٢٠١٠)، "مدى توفر الشروط اللازمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، *رسالة ماجستير*، كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- اللوزي، خالد محمد (٢٠١٣)، "أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم - دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان"، *رسالة ماجستير*، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- مازن، سحر عبد الحليم علي (٢٠١٣)، "دراسة أثر جودة الإفصاح المالي الاختياري على ممارسات إدارة الأرباح وانعكاسهما على الأداء المالي لمنشآت الأعمال"، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- محمد، رامي محروس محمد (٢٠١٩)، "دور المراجعة المشتركة ولجنة المراجعة في الحد من إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية"، *رسالة ماجستير*، كلية العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
- محمد، محمد الفيومي (١٩٩٤)، "دراسة أسلوب استخدام لجان المراجعة في الشركات المصرية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد رقم (١)، ص ص ١-٤١.
- محمد، ناصر عبد المهيم عبد العزيز (٢٠٠٧)، "إطار مقترح لدور لجان المراجعة في تفعيل نظم الرقابة في شركات المساهمة المصرية - دراسة نظرية تطبيقية"، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، جامعة الأزهر.
- محمود، عبد الحميد العيسوي (٢٠١٧)، "أثر نوع أعضاء مجالس الإدارة ولجان المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد رقم (٢١)، العدد رقم (٤)، ص ص ٦٢٦-٦٩٣.
- مطر، محمد، والدعاس، عبد الله أحمد عبد الله، ونور، عبد الناصر إبراهيم (٢٠١٧)، "أساليب إدارة الأرباح وتأثيرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية"، *مجلة إربد للبحوث والدراسات*، جامعة إربد الأهلية، المجلد رقم (١٩)، العدد رقم (٢)، ص ص ١٣٧-١٧٢.
- المليجي، هشام حسن عواد (٢٠٠٨)، "نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بإدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية - دراسة تطبيقية"، *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد رقم (١).
- النعيم، فهد عبد الرحمن (٢٠٢١)، "دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية على الشركات السعودية المساهمة"، *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل - العلوم الإنسانية والإدارية*، جامعة الملك فيصل، المجلد رقم (٢٢)، العدد رقم (٢)، ص ص ٢٥٩-٢٦٧.
- النمكي، ضحى أبو الحسن الشاذلي (٢٠٢٠)، "أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة التشغيلية - دراسة نظرية وتطبيقية"، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- هلال، أحمد كمال بيومي (٢٠١٢)، "أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح - دراسة ميدانية"، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

- الهيئة العامة لسوق المال (٢٠٠٢)، "قواعد قيد واستمرار قيد وشطب قيد الأوراق المالية بالبورصة المصرية"، *القرار رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٢ م.*
- الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠١٦)، "الدليل المصري لحوكمة الشركات"، *مركز المديرين المصري، الإصدار الثالث.*
- وزارة الاستثمار (٢٠٠٥)، "دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات"، *مركز المديرين المصري.*
- وزارة الاستثمار (٢٠٠٦)، "دليل حوكمة شركات قطاع الأعمال العام"، *مركز المديرين المصري.*
- وزارة الاستثمار (٢٠٠٨)، "دليل عمل لجان المراجعة"، *مركز المديرين المصري.*
- وزارة الاستثمار (٢٠١١)، "دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات"، *مركز المديرين المصري.*

#### ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Agyei-Mensah, B. K. (2019). "The effect of audit committee effectiveness and audit quality on corporate voluntary disclosure quality". *African Journal of Economic and Management Studies*, 10(1), 17-31.
- Ahearne, M. J., Chapman, C. J., Boichuk, J. P., & Steenburgh, T. J. (2012). "Real Earnings Management in Sales, the Interaction with Finance and Appearance in Financial Reports". *Working paper.*
- Alhadab, M. M. S. (2012). "Real and accrual earnings management, regulatory environments, audit quality and IPO failure risk". *University of Leeds.*
- Ali, S. A. H. M. (2022). "The association between audit committee characteristics and earning management: Evidence from GCC stock markets". *Information Sciences Letters*, 11(1), 257-268.
- Almarayeh, T., Abdullatif, M., & Aibar-Guzmán, B. (2022). "The role of audit committees in mitigating earnings management: evidence from Jordan". *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 12(5), 882-907.
- Al-Shammari, B., & Al-Sultan, W. (2010). "Corporate governance and voluntary disclosure in Kuwait". *International Journal of Disclosure and Governance*, 7(3), 262-280.
- Alzoubi, E. S. S. (2019). "Audit committee, internal audit function and earnings management: evidence from Jordan". *Meditari Accountancy Research*, 27(1), 72-90.
- Arens, A. A., Elder, R. J., & Beasley, M. S. (2008). "Auditing and Assurance Services, an Integrated Approach". *New Jersey: Person Education.*
- Athanasakou, V. E., Strong, N. C., & Walker, M. (2009). "Earnings management or forecast guidance to meet analyst expectations?". *Accounting and business research*, 39(1), 3-35.
- Baccouche, S., Hadriche, M., & Omri, A. (2013). "The impact of audit committee multiple-directorships on earnings management: evidence from France". *Journal of Applied Business Research (JABR)*, 29(5), 1333-1342.
- Bagnoli, M., & Watts, S. G. (2010). "Oligopoly, disclosure, and earnings management". *The Accounting Review*, 85(4), 1191-1214.

- Baiman, S., & Verrecchia, R. E. (1996). “The relation among capital markets, financial disclosure, production efficiency, and insider trading”. *Journal of accounting research*, 34(1), 1-22.
- Baker, T., Collins, D., & Reitenga, A. (2003). “Stock option compensation and earnings management incentives”. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 18(4), 557-582.
- Banker, R. D., Huang, R., & Natarajan, R. (2011). “Equity incentives and long-term value created by SG&A expenditure”. *Contemporary Accounting Research*, 28(3), 794-830.
- Barth, M. E., & Murphy, C. M. (1994). “Required financial statement disclosures: Purposes, subject”. *Accounting Horizons*, 8(4), 1.
- Bartov, E. (1993). “The timing of asset sales and earnings manipulation”. *Accounting review*, 840-855.
- Bataineh, H., Alkurdi, A., Abuhommous, A. A. A., & Abdel Latif, M. (2025). “The role of ownership structure, board, and audit committee in corporate social responsibility disclosure: Jordanian evidence”. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 16(3), 608-632.
- Be´dard, J., Chtourou, S. M., & Courteau, L. (2004). “The effect of audit committee expertise, independence, and activity on aggressive earnings management”. *Auditing: A journal of practice & theory*, 23(2), 13-35.
- Beaver, W. H., Shakespeare, C., & Soliman, M. T. (2006). “Differential properties in the ratings of certified versus non-certified bond-rating agencies”. *Journal of Accounting and Economics*, 42(3), 303-334.
- Braiotta Jr, L., Gazzaway, R. T., Colson, R., & Ramamoorti, S. (2010). “The audit committee handbook”. *John Wiley & Sons*.
- Brewer, B. L., Angell, R. J., & Mautz, R. D. (2002). “The proliferation of “special” accounting items: A threat to corporate credibility”. *Southern Business Review*, 28(1), 1.
- Burgstahler, D. C., Hail, L., & Leuz, C. (2006). “The importance of reporting incentives: Earnings management in European private and public firms”. *The accounting review*, 81(5), 983-1016.
- Burgstahler, D., & Dichev, I. (1997). “Earnings management to avoid earnings decreases and losses”. *Journal of accounting and economics*, 24(1), 99-126.
- Choi, F. D., & Levich, R. M. (1990). “The capital market effects of international accounting diversity”. *Irwin Professional Pub*.
- Chow, C. W., & Wong-Boren, A. (1987). “Voluntary financial disclosure by Mexican corporations”. *Accounting review*, 533-541.
- Clarke, T., & De la Rama, M. (Eds.). (2008). “Fundamentals of corporate governance”. *SAGE Publications Limited*.
- Clikeman, P. M. (2003). “Where auditors fear to tread: internal auditors should be proactive in educating companies on the perils of earnings management and in searching for signs of its use”. *Internal Auditor*, 60(4), 75-80.
- Clinch, G., & Verrecchia, R. E. (1997). “Competitive disadvantage and discretionary disclosure in industries”. *Australian journal of management*, 22(2), 125-137.
- Cohen, D. A., & Zarowin, P. (2010). “Accrual-based and real earnings management activities around seasoned equity offerings”. *Journal of accounting and Economics*, 50(1), 2-19.

- Cohen, D. A., Dey, A., & Lys, T. Z. (2008). “Real and accrual-based earnings management in the pre-and post-Sarbanes-Oxley periods”. *The accounting review*, 83(3), 757-787.
- Cohen, J. R., Krishnamoorthy, G., & Wright, A. (2004). “The corporate governance mosaic and financial reporting quality”. *Journal of accounting literature*, 87-152.
- Cole, C. J., & Jones, C. L. (2004). “The usefulness of MD&A disclosures in the retail industry”. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 19(4), 361-388.
- Coles, J. L., Hertz, M., & Kalpathy, S. (2006). “Earnings management around employee stock option reissues”. *Journal of Accounting and Economics*, 41(1-2), 173-200.
- Collier, P. (1993). “Factors affecting the formation of audit committees in major UK listed companies”. *Accounting and Business Research*, 23(sup1), 421-430.
- Cook, T. E. (1991). “An assessment of voluntary disclosure in the annual reports of Japanese corporations”.
- Cruz, D., & Luiz, A. (2015). “Earnings Management Choice: An Empirical Study on the Impact of Earnings Management on Stock Returns in DLSU Research Congress”. *Jurnal akuntansi*, 22(2), 173-191.
- Cui, X., Li, R., Xue, S., & Zhang, X. (2025). “Mandatory versus voluntary: The real effect of ESG disclosures on corporate earnings management”. *Journal of International Money and Finance*, 154, 103323.
- Dambra, M., Schonberger, B., & Wasley, C. E. (2019). “Voluntary Disclosure and Earnings Asymmetric Timeliness”. *Simon Business School*. Working Paper No. FR 16-04.
- Darrough, M. N. (1993). “Disclosure policy and competition: Cournot vs. Bertrand”. *Accounting review*, 534-561.
- De Vries, K. (2012). “The effect of investor protection on earnings management”. *Erasmus University*.
- DeAngelo, H., & DeAngelo, L. (1985). “Managerial ownership of voting rights: A study of public corporations with dual classes of common stock”. *Journal of Financial economics*, 14(1), 33-69.
- DeAngelo, L. E. (1986). “Accounting numbers as market valuation substitutes: A study of management buyouts of public stockholders”. *Accounting review*, 400-420.
- DeAngelo, L. E. (1988). “Managerial competition, information costs, and corporate governance: The use of accounting performance measures in proxy contests”. *Journal of accounting and economics*, 10(1), 3-36.
- Dechow, P. M., Hutton, A. P., Kim, J. H., & Sloan, R. G. (2012). “Detecting earnings management: A new approach”. *Journal of accounting research*, 50(2), 275-334.
- Dechow, P. M., Sloan, R. G., & Sweeney, A. P. (1995). “Detecting earnings management”. *Accounting review*, 193-225.
- Draeger, M., Lawson, B., & Schmidt, J. J. (2023). “Do audit committees manage legitimacy through increased voluntary reporting? Evidence from a large-scale textual analysis of audit committee reports”. *Evidence from a large-scale textual analysis of audit committee reports (February 5, 2023)*.
- El-Din, M. M. A., El-Awam, A. M., Ibrahim, F. M., & Hassanein, A. (2021). “Voluntary disclosure and complexity of reporting in Egypt: the roles of profitability and earnings management”. *Journal of Applied Accounting Research*, 23(2), 480-508.

- Elfeky, M. I., Fang, H., & Issa, A. (2019). “The Impact of Audit Committee Characteristics on Voluntary Corporate Disclosure: Evidence from Egypt”. *International Journal of Applied Science and Research*.
- Elmans, S. C. (2012). “Ownership structure and voluntary disclosure in Europe”. *Unpublished Master Thesis*. Erasmus School of Economics, Netherland.
- Ettredge, M., Huang, Y., & Zhang, W. (2013). “Restatement disclosures and management earnings forecasts”. *Accounting Horizons*, 27(2), 347-369.
- Fan, Y., Barua, A., Cready, W. M., & Thomas, W. B. (2010). “Managing earnings using classification shifting: Evidence from quarterly special items”. *The Accounting Review*, 85(4), 1303-1323.
- Financial Accounting Standards Board. (1990). “Statement of Financial Accounting Standards No. 105”. Disclosure of Information about Financial Instruments with Off-Balance-Sheet Risk and Financial Instruments with Concentrations of Credit Risk.
- Forker, J. J. (1992). “Corporate governance and disclosure quality”. *Accounting and Business research*, 22(86), 111-124.
- Foster, G. (1986). “Financial Statement Analysis”. *Prentic-Hall Inc*.
- Garanina, T. (2024). “CSR disclosure and state ownership: implications for earnings management and market value”. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 14(3), 513-547.
- Ge, W., & Kim, J. B. (2014). “Real earnings management and the cost of new corporate bonds”. *Journal of Business Research*, 67(4), 641-647.
- Ghosh, A., Marra, A., & Moon, D. (2010). “Corporate boards, audit committees, and earnings management: pre-and post-SOX evidence”. *Journal of Business Finance & Accounting*, 37(9-10), 1145-1176.
- Graham, J. R., Harvey, C. R., & Rajgopal, S. (2005). “The economic implications of corporate financial reporting”. *Journal of accounting and economics*, 40(1-3), 3-73.
- Grasso, L. P., Tilley, P. A., & White, R. A. (2009). “The Ethics of Earnings Management: Perceptions after Sarbanes-Oxley”. *Management Accounting Quarterly*, 11(1).
- Gunny, K. A. (2010). “The relation between earnings management using real activities manipulation and future performance: Evidence from meeting earnings benchmarks”. *Contemporary accounting research*, 27(3), 855-888.
- Habbash, M. (2019). “The role of corporate governance regulations in constraining earnings management practice in Saudi Arabia”. In Research in corporate and shari’ah governance in the Muslim world: theory and practice, (127-140). *Emerald Publishing Limited*.
- Hamdan, A. M., Mushtaha, S., & Musleh Al-Sartawi, A. (2013). “The audit committee characteristics and earnings quality: Evidence from Jordan”. *Australasian Accounting Business and Finance Journal*, 7(4).
- Haw, I. M., Ho, S. S., & Li, A. Y. (2011). “Corporate governance and earnings management by classification shifting”. *Contemporary Accounting Research*, 28(2), 517-553.
- Healy, P. M. (1985). “The effect of bonus schemes on accounting decisions”. *Journal of accounting and economics*, 7(1-3), 85-107.

- Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2001). “Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature”. *Journal of accounting and economics*, 31(1-3), 405-440.
- Healy, P. M., & Wahlen, J. M. (1999). “A review of the earnings management literature and its implications for standard setting”. *Accounting horizons*, 13(4), 365-383.
- Hendriksen, E. S. (1982). “Accounting Theory”. Homewood, Illinois: Richard D. Irwin.
- Herrmann, D., Inoue, T., & Thomas, W. B. (2003). “The sale of assets to manage earnings in Japan”. *Journal of Accounting Research*, 41(1), 89-108.
- Ho, S. S., & Wong, K. S. (2001). “A study of the relationship between corporate governance structures and the extent of voluntary disclosure”. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 10(2), 139-156.
- Hsieh, T. S., Wang, Z., & Abdolmohammadi, M. (2019). “Does XBRL disclosure management solution influence earnings release efficiency and earnings management?”. *International Journal of Accounting & Information Management*, 27(1), 74-95.
- Hwang, N. C. R., Chiou, J. R., & Wang, Y. C. (2013). “Effect of disclosure regulation on earnings management through related-party transactions: Evidence from Taiwanese firms operating in China”. *Journal of Accounting and Public Policy*, 32(4), 292-313.
- Jackson, S. B., & Wilcox, W. E. (2000). “Do managers grant sales price reductions to avoid losses and declines in earnings and sales?”. *Quarterly Journal of Business and Economics*, 3-20.
- Jans, M., Orens, R., & Lybaert, N. (2005). “The relation between disclosure quality, income smoothing and earnings’ timeliness”. *In Annual Congress European Accounting Association*, Date: 2005/05/18-2005/05/20, Location: Göteborg, Sweden.
- Jones, J. J. (1991). “Earnings management during import relief investigations”. *Journal of accounting research*, 29(2), 193-228.
- Kasznik, R. (1999). “On the association between voluntary disclosure and earnings management”. *Journal of accounting research*, 37(1), 57-81.
- Khodadad Hatkeposhti, F. (2021). “Evaluating the Effects of the Audit Committee’s Characteristics on Voluntarily Disclosure of Information in Tehran Agricultural Stock Exchange”. *Agricultural Marketing and Commercialization Journal*, 5(2), 62-74.
- Kim, O., & Verrecchia, R. E. (2001). “The relation among disclosure, returns, and trading volume information”. *The Accounting Review*, 76(4), 633-654.
- Klein, A. (2002). “Audit committee, board of director characteristics, and earnings management”. *Journal of accounting and economics*, 33(3), 375-400.
- Krishnan, G., & Visvanathan, G. (2009). “Do auditors price audit committee’s expertise? The case of accounting versus nonaccounting financial experts”. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 24(1), 115-144.
- La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A., & Vishny, R. (2002). “Investor protection and corporate valuation”. *The journal of finance*, 57(3), 1147-1170.
- Lee, C. L., & Liu, V. W. (2006). “Management Compensation, Debt Contract, and Earnings Management Strategy”. *In Advances in Quantitative Analysis of Finance and Accounting*, (59-74).
- Lee, L. F. (2012). “Incentives to inflate reported cash from operations using classification and timing”. *The Accounting Review*, 87(1), 1-33.

- Lee, N., & Swenson, C. (2011). “Earnings management through discretionary expenditures in the US, Canada, and Asia”. *International Business Research*, 4(2), 257.
- Levitt Jr, A. (1998). “The numbers game”. *The CPA Journal*, 68(12), 14.
- Lin, J. W., & Hwang, M. I. (2010). “Audit quality, corporate governance, and earnings management: A meta-analysis”. *International journal of auditing*, 14(1), 57-77.
- Lin, T., Hutchinson, M., & Percy, M. (2015). “Earnings management and the role of the audit committee: an investigation of the influence of cross-listing and government officials on the audit committee”. *Journal of Management & Governance*, 19(1), 197-227.
- Madi, H. K., Ishak, Z., & Manaf, N. A. A. (2014). “The impact of audit committee characteristics on corporate voluntary disclosure”. *Procedia-social and behavioral sciences*, 164, 486-492.
- Magrath, L., & Weld, L. G. (2002). “Abusive earnings management and early warning signs”. *CPA journal*, 72(8), 50-54.
- Makarem, N. (2015). “Downward earnings management through real activities manipulation”. *Doctoral dissertation*, University of Aberdeen.
- Makhaiel, N. K. (2013). “Towards an understanding of earnings management theory and practice in Egypt: motivations and mechanisms”. *Doctoral dissertation*, University of Essex.
- Malikov, K., Manson, S., & Coakley, J. (2018). “Earnings management using classification shifting of revenues”. *The British Accounting Review*, 50(3), 291-305.
- Malone, D., Fries, C., & Jones, T. (1993). “An empirical investigation of the extent of corporate financial disclosure in the oil and gas industry”. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 8(3), 249-273.
- Marrian, I. (1988). “Audit Committees”. *Edinburgh: The Institute of Chartered Accountants of Scotland*.
- McKee, T. E. (2005). “Earnings management: an executive perspective”. *South-Western Pub*.
- McMullen, D. A. (1996). “Audit committee performance: An investigation of the consequences associated with audit committees”. *Auditing*, 15(1), 87.
- McVay, S. E. (2006). “Earnings management using classification shifting: An examination of core earnings and special items”. *The Accounting Review*, 81(3), 501-531.
- Meckling, W. H., & Jensen, M. C. (1976). “Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure”. *Journal of financial economics*, 3(4), 305-360.
- Meek, G. K., Roberts, C. B., & Gray, S. J. (1995). “Factors influencing voluntary annual report disclosures by US, UK and continental European multinational corporations”. *Journal of international business studies*, 26(3), 555-572.
- Miller, J. E. (2007). “Detecting earnings management: A tool for practitioners and regulators”. *ProQuest*.
- Mnif, Y., & Tahri, M. (2025). “The female audit committee members expertise and experience: is there a trade-off between accrual-based and real earnings management?”. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 23(3), 1227-1247.
- Mustafa, S. T., & Meier, H. H. (2006). “CAP Forum on Forensic Accounting in the Post-Enron World: Audit Committees and Misappropriation of Assets: Publicly Held Companies in the United States”. *Canadian Accounting Perspectives*, 5(2), 307-333.

- Muttakin, M. B., Khan, A., & Azim, M. I. (2015). “Corporate social responsibility disclosures and earnings quality: are they a reflection of managers’ opportunistic behavior?”. *Managerial Auditing Journal*, 30(3).
- Newman, P., & Sansing, R. (1993). “Disclosure policies with multiple users”. *Journal of Accounting research*, 31(1), 92-112.
- Olowookere, J. K., & Lasisi, T. K. (2021). “Audit Committee Capabilities and Internet Financial Reporting of Listed Financial Firms in Nigeria”. *Business Excellence and Management*, 11(3), 64-83.
- Parfet, W. U. (2000). “Accounting subjectivity and earnings management: A preparer perspective”. *Accounting Horizons*, 14(4), 481.
- Petersen, C., & Plenborg, T. (2006). “Voluntary disclosure and information asymmetry in Denmark”. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 15(2), 127-149.
- Petroni, K. R. (1992). “Optimistic reporting in the property-casualty insurance industry”. *Journal of Accounting and Economics*, 15(4), 485-508.
- Prawitt, D. F., Smith, J. L., & Wood, D. A. (2009). “Internal audit quality and earnings management”. *The accounting review*, 84(4), 1255-1280.
- Raffournier, B. (1995). “The determinants of voluntary financial disclosure by Swiss listed companies”. *European accounting review*, 4(2), 261-280.
- Rahman, R. A., & Ali, F. H. M. (2006). “Board, audit committee, culture and earnings management: Malaysian evidence”. *Managerial auditing journal*, 21(7), 783-804.
- Reidenbach, M. R. (2024). “Audit committee chair monitoring incentives to use voluntary disclosure in the audit committee report under high agency conflicts”. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 39(4), 1008-1043.
- Riahi, Y., & Mounira, B. A. (2011). “Disclosure frequency and earnings management: An analysis in the Tunisian context”. *Journal of accounting and taxation*, 3(3), 47-59.
- Ronen, J. (2008). “Earnings Management Emerging Insights in Theory Practice and Research”. *Springer*.
- Roychowdhury, S. (2006). “Earnings management through real activities manipulation”. *Journal of accounting and economics*, 42(3), 335-370.
- Roychowdhury, S., & Sletten, E. (2012). “Voluntary disclosure incentives and earnings informativeness”. *The Accounting Review*, 87(5), 1679-1708.
- Saleh, M. W., & Mansour, M. (2024). “Is audit committee busyness associated with earnings management? The moderating role of foreign ownership”. *Accounting Research Journal*, 37(1), 80-97.
- Samaha, K., Khlif, H., & Hussainey, K. (2015). “The impact of board and audit committee characteristics on voluntary disclosure: A meta-analysis”. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 24, 13-28.
- Sarbanes-Oxley Act. (2002). “Public law no. 107-204”. Washington, DC: *Government Printing Office*, 107.
- Scott, W. R. (1997). “Financial accounting theory”. *Prentice Hall*.
- Scott, W. R., & O’Brien, P. C. (2003). “Financial accounting theory”. (Vol. 3, pp. 141-143). Toronto: *Prentice hall*.
- Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1997). “A survey of corporate governance”. *The journal of finance*, 52(2), 737-783.

- Sierra García, L., Ruiz Barbadillo, E., & Orta Pérez, M. (2012). “Audit committee and internal audit and the quality of earnings: empirical evidence from Spanish companies”. *Journal of Management & Governance*, 16(2), 305-331.
- Skousen, C., Sun, L., & Wu, K. (2019). “The role of managerial ability in classification shifting using discontinued operations”. *In Advances in Management Accounting*, (113-131), *Emerald Publishing Limited*.
- Stolowy, H., & Breton, G. (2004). “Accounts manipulation: A literature review and proposed conceptual framework”. *Review of accounting and finance*, 3(1), 5-92.
- Sun, Y., Wang, W., Wang, X., & Zhang, W. (2013). “Shareholder Activism and Earnings Management Incentives: An Empirical Examination of Shareholder Proposals in the United States”. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 24(3), 234-260.
- Teoh, S. H., Welch, I., & Wong, T. J. (1998). “Earnings management and the underperformance of seasoned equity offerings”. *Journal of Financial economics*, 50(1), 63-99.
- Vadasi, C., Tasios, S., & Bekiaris, M. (2021). “Corporate governance and voluntary disclosure: The case of listed firms on the Athens Stock Exchange”. *Journal of Accounting and Taxation*, 13(4), 270-282.
- Van der Laan, S. (2009). “The role of theory in explaining motivation for corporate social disclosures: Voluntary disclosures vs ‘solicited’ disclosures”. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 3(4), 2.
- Vladu, A. B. (2015, December). “An Empirical Investigation Regarding The Ethics of Earnings Management”. (International Conference “Recent Advances in Economic and Social Research”, 13-14 mai 2015, București). In Institute for Economic Forecasting Conference Proceedings (No. 151209). *Institute for Economic Forecasting*.
- Wen, X. (2013). “Voluntary disclosure and investment”. *Contemporary Accounting Research*, 30(2), 677-696.
- Werner, J. R., & Dachwitz, H. (2013). “Earnings Management to Avoid Additional Disclosures: Evidence from Germany”. *Available at SSRN 2282308*.
- Wolnizer, P. W. (1995). “Are audit committees red herrings?”. *Abacus*, 31(1), 45-66.
- Xie, B., Davidson III, W. N., & DaDalt, P. J. (2003). “Earnings management and corporate governance: the role of the board and the audit committee”. *Journal of corporate finance*, 9(3), 295-316.
- Zagers-Mamedova, I. (2009). “The effect of leverage increases on real earnings management”. *Erasmus MC*.
- Zang, A. Y. (2012). “Evidence on the trade-off between real activities manipulation and accrual-based earnings management”. *The accounting review*, 87(2), 675-703.

ملاحق البحث

ملحق رقم (١) قائمة بنود مؤشر الإفصاح المحاسبي الاختياري

البند	م	م
معلومات عامة عن الشركة	أولاً:	
معلومات عن التطورات الاقتصادية الإقليمية الرئيسية	١	١
مساهمة الشركة في الاقتصاد القومي	٢	٢
معلومات محددة تؤثر في الشركة (التكنولوجيا، السياسة، الضرائب)	٣	٣
إفصاح متعلق بالمنافسة في الصناعة	٤	٤
نظرة تاريخية مختصرة عن الشركة	٥	٥
بيان بالاستراتيجية والأهداف، عام	٦	٦
بيان محدد بالاستراتيجية والأهداف (مالية، تسويقية، اجتماعية)	٧	٧
أثر الاستراتيجية على النتائج الحالية	٨	٨
معلومات عن معوقات أو صعوبات واجهت/تواجه تحقيق الاستراتيجية والأهداف	٩	٩
الطاقة الإنتاجية (في شكل كمي أو وصفي)	١٠	١٠
بيان أو قائمة بأسماء أعضاء مجلس الإدارة	١١	١١
وظائف أو مناصب أعضاء مجلس الإدارة	١٢	١٢
تصنيف المديرين إلى تنفيذيين أو غير تنفيذيين	١٣	١٣
السمات الشخصية للمديرين (العمر، مستوى التعليم، ... إلخ)	١٤	١٤
الوظائف التي يشغلها المديرون التنفيذيون	١٥	١٥
إفصاح متعلق بمسؤوليات الإدارة العليا وخبرتها	١٦	١٦
إفصاح عن مدى الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات	١٧	١٧
دراسة وتحليلات الإدارة	ثانياً:	
الوحدات المباعة مصنفة وفقاً للمنتجات/الخدمات الرئيسية	١	١٨
قيمة الوحدات المباعة (أو إيرادات الخدمات المقدمة) مصنفة وفقاً للمنتجات/الخدمات الرئيسية	٢	١٩
حجم الإنتاج مصنّف وفقاً للمنتجات/الخدمات الرئيسية	٣	٢٠
تصنيف للمبيعات/الخدمات (جغرافياً، وفقاً للعملاء، ... إلخ)	٤	٢١
تصنيف للإنتاج/الخدمات (جغرافياً، وفقاً للعملاء، ... إلخ)	٥	٢٢
بيان بالعملاء الرئيسيين للشركة	٦	٢٣
نسب تطور/تغير المبيعات	٧	٢٤
نسب تطور/تغير الإنتاج	٨	٢٥
تفسيرات لنسب تطور أو تغير المبيعات/الخدمات	٩	٢٦

تفسيرات لنسب تطور أو تغير الإنتاج	١٠	٢٧
مقارنة المبيعات الفعلية بالمستهدفة	١١	٢٨
مقارنة الإنتاج الفعلي بالمستهدف	١٢	٢٩
تفسيرات للتغير في تكلفة البضاعة المباعة (تكلفة النشاط)	١٣	٣٠
تفسيرات للتغير في الربح الإجمالي	١٤	٣١
تعليقات/ملاحظات على نسب هيكل التمويل	١٥	٣٢
تعليقات/ملاحظات على نسب السيولة	١٦	٣٣
تحليلات للمنافسة والحصة السوقية	١٧	٣٤
معلومات عن الأداء في السنوات الأخيرة	١٨	٣٥
الإفصاح في شكل رسوم/صور	١٩	٣٦
وصف لشبكات التسويق للمنتجات/الخدمات	٢٠	٣٧
نظرة على الفروع (الشركات التابعة) الرئيسية	٢١	٣٨
معلومات عن الاستحوادات/برامج التوسع	٢٢	٣٩
تحليلات للفروع (نظرة تاريخية مختصرة، العمليات، المساهمة)	٢٣	٤٠
وصف لمدى الالتزام بالمشروعات الاستثمارية	٢٤	٤١
تحليلات للمشروعات الرأسمالية	٢٥	٤٢
المكافآت (أعضاء مجلس الإدارة، المديرين، العمال)	٢٦	٤٣
معلومات متعلقة بكبار ملاك الأسهم	٢٧	٤٤
<b>المسؤولية الاجتماعية والبيئية</b>		<b>ثالثاً:</b>
عدد العمال في السنتين الأخيرتين أو لسنوات أكثر	١	٤٥
تصنيفات للعمال (وفقاً للجنس، الوظيفة، العمر، مستوى التعليم)	٢	٤٦
متوسط دخل العامل	٣	٤٧
سياسة التدريب للإدارة أو العمال بالشركة	٤	٤٨
إنتاجية العامل	٥	٤٩
مؤشرات الإنتاجية الأخرى (مثلاً: إنتاجية الجنيه/أجر، ... إلخ)	٦	٥٠
بيان بالمسؤولية الاجتماعية للشركة (المساهمة في برامج مجتمعية، رعاية العمال بعد المعاش، ... إلخ)	٧	٥١
بيان بالمسؤولية البيئية للشركة	٨	٥٢
أمان وجودة المنتجات/الخدمات بشكل عام	٩	٥٣
برامج حماية البيئة، كيفية	١٠	٥٤
برامج حماية البيئة، كمية	١١	٥٥
المنح/الهبات/التبرعات الخيرية	١٢	٥٦

النسب والتحليلات المالية		رابعاً:	
نسب الربحية	١	٥٧	
نسب الاقتراض	٢	٥٨	
نسب السيولة	٣	٥٩	
نصيب السهم في الأرباح	٤	٦٠	
نسب مالية أخرى	٥	٦١	
تعليقات وصفية عن الربحية	٦	٦٢	
الإنفاق على مشروعات تسويقية معينة	٧	٦٣	
تحليلات للتدفقات النقدية	٨	٦٤	
القيمة السوقية للسهم في نهاية العام	٩	٦٥	
حجم حاملي الأسهم	١٠	٦٦	
نوعية حاملي الأسهم	١١	٦٧	
سياسة توزيع الأرباح	١٢	٦٨	
معلومات مستقبلية		خامساً:	
العوامل التي يُمكن أن تؤثر على الأداء المستقبلي	١	٦٩	
الأثر المحتمل لاستراتيجية المشروع على الأداء المستقبلي	٢	٧٠	
تطوير منتجات/خدمات جديدة	٣	٧١	
النفقات الرأسمالية المخططة	٤	٧٢	
نفقات البحوث والتطوير المخططة	٥	٧٣	
ربحية السهم المتنبأ بها	٦	٧٤	
التنبؤ بإيرادات المبيعات	٧	٧٥	
التنبؤ بالأرباح	٨	٧٦	
التنبؤ بالحصة السوقية	٩	٧٧	
المشروعات/الأنشطة الاجتماعية أو البيئية المخططة	١٠	٧٨	
<b>الإجمالي</b>		<b>٧٨</b>	

ملحق رقم (٢) أسماء شركات عينة الدراسة

اسم الشركة	اسم القطاع	م	م
سيدي كرير للبتروكيماويات - سيدبك	الموارد الأساسية	١	١
حديد عز		٢	٢
الألومنيوم العربية		٣	٣
مصر الوطنية للصلب - عتاقة		٤	٤
أسيك للتعددين - اسكوم		٥	٥
كفر الزيات للمبيدات والكيماويات		٦	٦
المالية والصناعية المصرية		٧	٧
مصر لإنتاج الأسمدة - موبكو		٨	٨
مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية	الرعاية الصحية والأدوية	١	٩
ابن سينا فارما		٢	١٠
المصرية الدولية للصناعات الدوائية - ايبيكو		٣	١١
أكتوبر فارما		٤	١٢
الإسكندرية للخدمات الطبية - المركز الطبي الجديد		٥	١٣
شركة مستشفى كليوباترا		٦	١٤
مستشفى النزهة الدولي		٧	١٥
سبأ الدولية للأدوية والصناعات الكيماوية		٨	١٦
زهراء المعادي للاستثمار والتعمير	العقارات	١	١٧
المجموعة المصرية العقارية		٢	١٨
إعمار مصر للتنمية		٣	١٩
المصريين للإسكان والتنمية والتعمير		٤	٢٠
الاستثمار العقاري العربي - اليكو		٥	٢١
الوطنية للإسكان للنقابات المهنية		٦	٢٢
الشمس للإسكان والتعمير		٧	٢٣
القاهرة للإسكان والتعمير		٨	٢٤
المتحدة للإسكان والتعمير		٩	٢٥
أوراسكوم للتنمية مصر		١٠	٢٦
مينا للاستثمار السياحي والعقاري		١١	٢٧
مجموعة عامر القابضة (عامر جروب)		١٢	٢٨

العبور للاستثمار العقاري		١٣	٢٩
السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار - سوديك		١٤	٣٠
بالم هيلز للتعمير		١٥	٣١
مجموعة طلعت مصطفى القابضة		١٦	٣٢
مدينة مصر للإسكان والتعمير		١٧	٣٣
العالمية للاستثمار والتنمية		١٨	٣٤
الخليجية الكندية للاستثمار العقاري العربي		١٩	٣٥
المنصورة للدواجن	الأغذية والمشروبات والتبغ	١	٣٦
القاهرة للدواجن		٢	٣٧
المصرية للدواجن		٣	٣٨
القاهرة للزيوت والصابون		٤	٣٩
الدلتا للسكر		٥	٤٠
الصناعات الغذائية العربية - دومتي		٦	٤١
شمال الصعيد للتنمية والإنتاج الزراعي (نيوداب)		٧	٤٢
العربية لمنتجات الألبان (آراب ديري - باندا)		٨	٤٣
جهينة للصناعات الغذائية		٩	٤٤
الإسماعيلية مصر للدواجن		١٠	٤٥
الجيزة العامة للمقاولات والاستثمار العقاري	المقاولات والإنشاءات ومواد البناء	١	٤٦
أكرومصر للشدات والسقالات المعدنية		٢	٤٧
الصناعات الهندسية المعمارية للإنشاء والتعمير - ايكون		٣	٤٨
العربية للمحاسب		٤	٤٩
العز للسيراميك والبورسلين - الجوهرة		٥	٥٠
ليسيكو مصر		٦	٥١
مصر للأسمنت - قنا		٧	٥٢
جنوب الوادي للأسمنت		٨	٥٣
العربية للخزف - سيراميك ريماس		٩	٥٤
مصر بني سويف للأسمنت		١٠	٥٥
<b>الإجمالي</b>		<b>٥٥</b>	



# **The Relationship between the Level of Voluntary Accounting Disclosure and the Characteristics of the Audit Committee and Its Impact on Earnings Management Practices (With an Applied Study)**

*A Thesis Submitted as Partial Fulfillment of The Requirements for Master's Degree in Accounting*

Prepared by

**Ahmed Atef Mohamed Eid**

Supervised by

**Prof. Dr. Reda Ibrahim Saleh**  
Professor of Financial Accounting  
Former Vice President of Kafr El-Sheikh University for Community Service and Environmental Development Affairs

**Dr. Hala Abd Al-Fattah Al-Ajamy**  
Lecturer, Accounting Department  
Faculty of Commerce  
Kafr El-Sheikh University

**2025**